سلسلة تقارير
مؤسسة راند

بناء شبكات الاعتدال الإسلامي

شيريل بينارد
أنجيل راباسا
لويل شوارتز
بيتر سيكل

تنوير
للنشر والإعلام

سلسلة تقارير مؤسسة راند

شيريل بينارد
أنجيل راباسا
لويل شوارتز
بيتر سيكل

بناء شبكات الاعتدال الإسلامي

تُعتبر مؤسسة راند أحد أهم مراكز الدراسات الاستراتيجيّة الأمريكيّة، ويعدُّها البعض العقل الاستراتيجي الأميريكي. وهي الذراع البحثي شبه الرسمي للإدارة الأمريكيّة، والبنتاغون بوجهٍ خاص. وفي إطار الجهود الأمريكيّة لإعادة رسم الخريطة السياسيّة والاقتصاديّة للعالم الإسلامي بعد 11 سبتمبر 2001؛ صدرت هذه الدراسة، استكمالاً لسابقتها التي صدرت ترجمتها العربيّة عن نفس الناشر؛ بعنوان: الإسلام الديمقراطي المدني.

يرى المؤلفون أن التأويلات الدوغمائيّة والراديكاليّة للإسلام قد اكتسبت شعبيّة في العديد من المجتمعات المسلمة، وذلك من خلال شبكات الإسلاميين التي تُغطي بلدان المسلمين وتجمُّعاتهم المهاجرة إلى أميركا الشمالية وأوروبا. وبرغم أن المعتدلين أغلبيّة في العالم الإسلامي؛ إلا أنهم لم يُطوِروا شبكات مماثلة أو منابر لتحمل رسائلهم، وتكفُل لهم الحماية عند استهدافهم.

وبخبرتها المعتبرة في بناء ودعم وتمويل شبكات من الأفراد المؤمنين بالأفكار الحرة والديقراطية خلال الحرب الباردة، فإن الولايات المتحدة ترى من واجبها الاضطلاع بدور محوريٍّ في تقديم الدعم للمسلمين "المعتدلين". ومؤلفو الكتاب يقبسون الدروس من تجربة بناء الولايات المتحدة للشبكات الحليفة إبّان الحرب الباردة، ويسعون لتقييم مدى موافقتها للوضع الحالي في العالم الإسلامي، ومن ثمّ تقييم فعالية خطط وبرامج الحكومة الأمريكية في التعامُل مع العالم الإسلامي، وتطوير "خارطة طريق" تؤدي لإنشاء شبكات اعتدال إسلامي.

وهذه الدراسة موجّهة بالأصل لصانع القرار الأميريكي؛ لاستكمال البُعد المعرفي للسياسات الأمريكية في مواجهة التطرُّف الإسلامي. فهي توِّصل لواقع سياسي، ولا تستبقه بالتنظير. فيجب قراءتها في هذا السياق، والانتباه إلى أن المصطلح المستخدم ليس مُطلقًا؛ بل هو يُعبِّرُ عن رؤيةٍ مُتحيّزةٍ بطبيعتها لإمبرياليّة معرفيّة، تسعى لتشكيل الآخر المسلم وفقًا لتصوّراتها الخاصة، والتي تُسبغ عليها مُطلقيّة معرفيّة وإنسانيّة.

ISBN 978-977-5015-15-0
9 789775 015150 >

تنوير للنشر والإعلام
ص ب ٥٦١١ - كود ١١٧٧١
هليوبوليس غرب - القاهرة - مصر
dartanweereg
www.dartanweer.com

بناء شبكات الاعتدال الإسلامي

شيريل بينارد
أنجيل راباسا
لويل شوارتز
بيتر سيكل

بناء شبكات الاعتدال الإسلامي

نقله إلى العربية
إبراهيم عوض

راجعه على الأصل الإنكليزي
أحمد العزبي

المراجعة والتحرير
عبدالرحمن أبوذكري

تنوير
للنشر والإعلام

الطبعة الأولى

٢٠١٥م/١٤٣٧هـ

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠١٤/١٩٣٤٨

ISBN 978-977-5015-15-0

9 789775 015150 >

هذه هي الترجمة العربية الكاملة لكتاب:

Building moderate Muslim networks
By
Angel Rabasa, Cheryl Benard,
Lowell H. Schwartz, and Peter Sickle.

وتنشر بالاتفاق مع أصحاب الحقوق:

تنوير للنشر والإعلام

ص ب ٥٦١١ - كود ١١٧٧١
هليوبوليس غرب - القاهرة - مصر
البريد الالكتروني: info@dartanweer.com
dartanweereg

www.dartanweer.com

بسم الله الرحمن الرحيم

"ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله
وعمل صالحا وقال إنني من المسلمين"

صدق الله العظيم

(فصلت : ٣٣)

إبراهيم عوض؛ أكاديمي وكاتب ومترجم مصري. نال درجة الدكتوراة في النقد الأدبي من جامعة أكسفورد. له عشرات الكتب تأليفًا وترجمة من اللغتين الإنكليزية والفرنسيّة. مُحاضِرٌ في النقد الأدبي والدراسات الإسلاميّة، وأستاذ اللغة العربيّة وآدابها بجامعة عين شمس.

أحمد العزبي؛ أكاديمي ومترجم مصري. نال درجتي الماجستير والدكتوراة في اللغويات من قسم اللغة الإنكليزية بكلية اللغات والترجمة بجامعة الأزهر، حيث يشغل حاليًا درجة أستاذ اللغويات المساعد. له بحوث في ترجمة القرآن الكريم والأدب العربي. وهو يُدرِّس اللغويات والنحو المقارن بجامعات الأزهر وعين شمس والجامعة الأمريكية بالقاهرة.

عبدالرحمن أبوذكري؛ أديب ومفكر ومترجم وناشر مصري. وُلِد بالقاهرة، وتخرَّج في كلية الآداب بجامعتها. نشر عدة مقالات وأوراقًا بحثية في موضوعاتٍ متنوعة؛ تصُب جميعًا في استعادة مركزية الوحي الإلهي وتجديد الاجتهاد في الفكر والحركة الإسلاميين. مُهتمٌ بالنقد الأدبي. ويمكن اعتباره امتدادًا لمدرسة «تجديد الدرس الكلامي الإسلامي» التي دشّنها سيّد قطب، ورسّخها علي عزت بيغوفيتش، وأثراها عبد الوهاب المسيري. نشر له كتاب: «أفكار خارج القفص»، وله عدة كتب وترجمات في طريقها للطبع، منها: «طير بلا أجنحة»، و«في أصول التصوّر الإسلامي».

شيريل بينارد؛ روائية وكاتبة نسويّة، وباحثة مُتخصصة في العلوم السياسيّة. مُهتمة بالشرق الأوسط وأفغانستان وتمكين المرأة و«علمنة الإسلام». لها مؤلفات نسويّة بالألمانية، وروايتان باللغة الإنكليزية. كانت أحد أهم محللي مؤسسة راند البحثية حتى عام ٢٠٠٩م. تخرَّجت في الجامعة الأميركية ببيروت، ونالت درجة الدكتوراة من جامعة فيينا. وهي زوجة زلماي خليل زاد؛ المبعوث الأمريكي السابق للأمم المتحدة، وسفيرها في كل من أفغانستان والعراق.

أنجيل راباسا؛ نال درجة الدكتوراة في التاريخ من جامعة هارفرد. وعمل في وزارتي الخارجيّة والدفاع الأمريكيّتين قبل التحاقه بمؤسسة راند؛ ليُصبح أحد الباحثين الرئيسيين بها. وقد كتب بتوسُّع عن التطرُّف والإرهاب وحركات التمرُّد «الإسلامية». وهو الباحث الرئيس في عدّة دراسات أصدرتها مؤسسة راند؛ منها: «العالم الإسلامي بعد ١١ سبتمبر؛ ٢٠٠٤»، وجزئا الدراسة المحوريّة: «ما بعد تنظيم القاعدة؛ ٢٠٠٦»، و«صعود الإسلام السياسي في تركيا؛ ٢٠٠٨»، وصولًا إلى «الإسلام الراديكالي في شرق أفريقيا؛ ٢٠٠٩»، و«دمج الإسلاميين المتطرفين في محور الاعتدال؛ ٢٠٠٩». وقد أنهى مؤخرًا دراسته لأنماط الإرهاب والراديكاليّة الإسلاميّة في أوروبا، ومتفرّغ الآن لمشروع بحثي عن «تدجين الإسلاميين المتطرّفين».

لويل شوارتز؛ باحث بقسم دراسات الحرب في كِنجز كولدج لندن، ومحلل سياسات بمؤسسة راند. ومدار أبحاثه: تاريخ الحرب الباردة، والأمن القومي الأمريكي، وإستراتيجيّة الدفاع. وقد عمل سابقًا كمُحللٍ للأعمال لدى مُصنِّع الطائرات: «بوينج». وهو مؤلف مُشارك في العديد من دراسات مؤسسة راند.

پيتر سيكل؛ نال درجة الماجستير في الأمن العالمي عام ٢٠٠٣م من جامعة جورج تاون. كان أحد باحثي مؤسسة راند لعدّة شهور، وباحث دكتوراة في حقل العلوم السياسية بجامعة جورج واشنطن.

المحتويات

تصدير

الصراع الدائر الآن عبر مساحة كبيرة من العالم الإسلامي هو في الأساس حرب أفكار. وسوف تحدِّد نتيجتُه الاتجاه المستقبلي للعالم الإسلامي، وهل يستمر تهديد الإرهاب الجهادي أم لا، في الوقت الذي يزداد فيه تَرَدِّي بعض المجتمعات الإسلامية نحو نماذج من التعصب والعنف؛ الأمر الذي يؤثر تأثيرًا شديدًا على أمن الغرب. وفي حين يمثّل الإسلاميون الأصوليون أقلية في كل مكان تقريبًا فإنهم، في مناطق كثيرة؛ يحظَوْن بالتفوق. ومرجع هذا، إلى حد كبير؛ أنهم قد طوّروا شبكات واسعة تغطي العالم الإسلامي، وتمتد في بعض الأحيان خارج حدوده إلى الجاليات الإسلامية في أمريكا الشمالية وأوروبا. أما المسلمون المعتدلون والليبراليون فإنهم، رغم كونهم أغلبية في معظم البلاد الإسلامية؛ لم ينشِئوا مثل تلك الشبكات، التي من شأنها -حال إنشائها- أن توفر وسيلة لدعم المعتدلين، كما تتيح لهم بعض الحماية من العنف والإرهاب.

ومع هذا، فإن المعتدلين ليس لديهم موارد لإنشاء هذه الشبكات بأنفسهم؛ ومن ثمّ قد يكونون بحاجة إلى مُحفِّزٍ خارجي. ومع خبرة الولايات المتحدة الضخمة، التي راكمتها جهودها أثناء الحرب الباردة؛ في بناء شبكات لمن يعتنقون أفكار الحرية والديمقراطية؛ فإن للولايات المتحدة دورًا حاسمًا تستطيع أن تؤديه في تمهيد الأرض أمام المعتدلين. والمطلوب في هذه المرحلة هو استخلاص الدروس من تجربة الحرب الباردة، وتحديد مدى ملاءمتها لظروف العالم الإسلامي الآن، ورسم «خارطة طريق» لبناء شبكات إسلامية معتدلة وليبرالية، وهو ما تقترحه هذه الدراسة.

ويكمِّل البحثُ، الذي بُنيت عليه هذه الدراسة؛ الجهود الممتدة لمؤسسة راند عن الإسلام المعتدل، وبخاصة تقرير «العالم الإسلامي بعد الحادي عشر من سبتمبر» لأنجيل راباسا وآخرين، وكذلك تقرير «الإسلام الديمقراطي المدني» لشيريل بينارد.

ملخص

اكتسبت التفسيرات المتطرّفة والمنغلقة للإسلام أرضًا لها داخل المجتمعات الإسلامية في الأعوام الأخيرة. ورغم أن هناك أسبابًا كثيرة لذلك، ورغم أن هناك قدرًا مُتناميًا من الكتابات المعنية باكتشاف تلك الأسباب، لكن من الواضح أن للعوامل البنيوية دورًا كبيرًا؛ فقد أدى انتشار الهياكل السياسية ذات البنية الشمولية، وضمور مؤسسات المجتمع المدني، في جزء كبير من العالم الإسلامي؛ إلى تحول المسجد لأحد السُبل المهيأة للتعبير عن السخط الشعبي على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي حالة بعض الدول الشمولية؛ يُسوِّق الأصوليون المسلمون أنفسَهم بوصفهم البديل الصالح للأوضاع الراهنة. وهم يَشنون معاركهم في وسائل الإعلام ببلادهم، جهارًا أو خفيةً؛ طبقًا لدرجة القمع السياسي.

وبشكل عام؛ نجح الأصوليون (والحكومات الشمولية أيضًا) بدرجات متفاوتة في ترهيب وتهميش وإسكات المسلمين المعتدلين، الذين يشتركون في تبنّي الخطوط الأساسية للثقافة الديمقراطية.[1] وفي بعض الأحيان، كما حدث في مصر وإيران والسودان؛ يُغْتال المسلمون الليبراليون أو يُكْرَهون على الفرار إلى الخارج. وحتى في أندونيسيا، الليبرالية نسبيًا؛ يلجأ الأصوليون إلى العنف والتهديد بالعنف، لإرهاب خصومهم. ويجري استخدام هذه الأساليب على نحوٍ مُتزايدٍ بين الجاليات الإسلامية المهاجرة بالغرب.

(١) وتشمل هذه الأبعاد دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان المعترف بها دوليًا، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، وحرية العبادة، واحترام التنوع، وقبول المصادر القانونية غير الطائفية، ومعارضة الإرهاب وأشكال العنف غير القانونية. وسوف تتم مناقشة ذلك في الفصل الخامس: خارطة طريق لبناء شبكات معتدلة في العالم الإسلامي.

وإلى جانب الميل للعنف، بُغْيَة إكراه غيرهم من المسلمين على الإذعان لرؤاهم الدينية والسياسية؛ يتفوق الأصوليون على الليبراليين والمعتدلين بميزتين هامتين: الأولى هي المال؛ فقد كان للتمويل السعودي، المستخدم في تصدير النسخة الوهابية من الإسلام؛ أعظم الأثر خلال العقود الثلاثة الماضية في دعم ونمو التطرف الديني في العالم الإسلامي، بغض النظر عن كونه مقصودًا أم لا. أما الميزة الأخرى فهي التنظيم؛ إذ طورت الجماعات الأصولية على مر السنين شبكات واسعة، مغروسة بدورها في شبكةٍ كثيفةٍ من العلاقات الدولية.

وهذا الاختلاف في الموارد والتنظيم يُبين السبب في أن للمتطرِّفين -الذين لا يزيدون على كونهم أقليات صغيرة في معظم البلدان الإسلامية- تأثيرًا لا يتناسب مع أعدادهم. وبما أن المسلمين الليبراليين والمعتدلين، بوجه عام؛ لا يحوزون الوسائل التنظيمية التي تساعدهم مساعدة فعالة في مواجهة المتطرفين؛ فإن بناء شبكات اعتدال إسلامية من شأنه تزويد المعتدلين بمِنْبَرٍ يقوي بث رسالتهم، ويحميهم كذلك من المتشدِّدين، ويوفر لهم أيضا بعض الحماية من حكوماتهم، التي تقمع المعتدلين أحيانًا لأنهم يطرحون بديلًا للحكم الشمولي أكثر قبولًا مما يطرحه المتشدِّدون.

وما دام المعتدلون تنقُصهم الموارد المالية، لإنشاء هذه الشبكات بأنفسهم؛ فقد يتطلب إنشاؤها مُحفزًا خارجيًا. ويرى بعضهم أن الولايات المتحدة، بوصفها بلدًا أغلبيته غير مسلمة؛ لا تستطيع الاضطلاع بهذا الدور. لذا؛ لا ينبغي أبدًا التقليل من شأن العقبات التي تعترض التأثير الفعال في التطورات الاجتماعية والسياسية خارج الولايات المتحدة. ورغم هذا؛ فإن للخبرة الهائلة، التي اكتسبتها الولايات المتحدة منذ الحرب الباردة في إنشاء شبكات اتصالات بين الملتزمين بأفكار الحرية والديمقراطية؛ دورًا هامًا في تمهيد الطريق أمام المعتدلين.

وفي هذه الدراسة نَصِف أولًا كيف تم إنشاء تلك الشبكات أثناء الحرب الباردة، وكيف حددت الولايات المتحدة شركاءها ودعمتهم، وكيف سعت لتجنب

الإضرار بهم، ثم نحلل ثانيًا وجوه الشبه والخلاف بين بيئة الحرب الباردة والصراع الحالي مع الاتجاه الإسلامي المتطرِّف، وكيف تؤثر هذه التشابهات والاختلافات على جهود إنشاء شبكات الاتصال الآن، ثم نفحص ثالثًا الإستراتيجيات والبرامج الأمريكية الحالية والخاصة بالتعامل مع العالم الإسلامي. وأخيرًا، باستئناسنا بجهود الحرب الباردة، وبعمل مؤسسة راند فيما يخص الاتجاهات الأيديولوجية في العالم الإسلامي؛ سوف نرسم خارطة طريق لبناء شبكات ومؤسسات إسلامية معتدلة. وهناك ثمرة أساسية لهذه الدراسة، وهو ما لاحظ أهميتَه الخاصةَ أحدُ نُقَّادها؛ هي حاجة حكومة الولايات المتحدة وحلفائها - رغم فشلهم في هذا حتى الآن - إلى التوصُّل لمعايير واضحة تُبنَى على أساسها الشراكة مع المعتدلين الحقيقيين؛ إذ أن النتيجة النهائية الواضحة للعيان تمثِّل تثبيطًا للمعتدلين الحقيقيين من الإسلاميين.[١]

دروس الحرب الباردة

تشتمل جهود الولايات المتحدة وحلفائها أثناء الأعوام الأولى للحرب الباردة، في مجال بناء مؤسسات وتنظيمات حرة وديمقراطية؛ على دروس للحرب العالمية الحالية على الإرهاب. ففي بداية الحرب الباردة، لم يكن باستطاعة الاتحاد السوفييتي الاعتماد على إخلاص الأحزاب الشيوعية القوية في أوروبا الغربية فحسب (وكان بعضها أقوى الأحزاب في بلادها وأفضلها تنظيمًا، وبدا أنها توشك على الوصول إلى السلطة من خلال الوسائل الديمقراطية)، بل اعتمد أيضًا على إخلاص عدد كبير من المنظمات (كاتحادات العمال، ومنظمات الشباب والطلاب، والجمعيات الصحفية) التي يسرت للعناصر المدعومة سوفييتيًا سيطرة فعالة على قطاعات هامة في المجتمع. وفي خارج أوروبا الغربية شمل حلفاءُ السوفييت عددًا من «حركات التحرُّر» المناهِضة للحكم الاستعماري. ومن ثَمَّ؛ فإن نجاح الولايات المتحدة في سياسة الاحتواء قد تطلَّب (بالإضافة إلى الغطاء العسكري) إنشاء مؤسسات

(1) Hilled Fradkin, review of report, October 2006.

ديمقراطية موازية، لمنافسة السيطرة الشيوعية على المجتمع المدني. وكان الرباط الوثيق بين إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى، وجهودها في بناء الشبكات الديمقراطية؛ عنصرًا أساسيًا في النجاح الشامل لسياسة الاحتواء الأمريكية. وبهذا يقدم لنا ذلك الرباط نموذجًا يستطيع صُنّاع السياسة اليوم احتذاءه.

وهناك ملمح هام لمبادرات الولايات المتحدة في مجال إنشاء شبكات الاتصال المشتركة؛ ألا وهو الربط بين القطاعين العام والخاص. فقد وجدت فعلًا حركة فكرية مناهضة للشيوعية داخل الولايات المتحدة وأوروبا، وبخاصة بين اليسار غير الشيوعي؛ لكن كان المطلوب هو التمويل والتنظيم، لتحويل الجهود الفردية إلى حملة مترابطة. إن الولايات المتحدة لم تأتِ بتلك الشبكات من فراغ، فقد تولّدت من حركات ثقافية وسياسية أوسع؛ ثم تبنتها الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات في هدوء.

وفي كل هذه المساعي تقريبًا، كانت الولايات المتحدة تتصرف كمؤسسة. لقد كانت تقيِّم المشروعات لمعرفة مدى تحقيقها للغايات الأمريكية، ثم تقوم بتمويلها، وبعدها تتركها لتدبُّر أمرها بنفسها سامحة لتلك التنظيمات بإنجاز أغراضها دون أي تدخُّل من جانبها. وكأية مؤسسة أخرى؛ تضع الحكومة الأمريكية القواعد الخاصة بأوجه إنفاق أموالها. ومع هذا، كان المسؤولون الأمريكيون يعرفون أنه كلما زادت المسافة بين حكومتهم والمنظمة التي تكفُلها؛ كان ذلك أجدر بإنجاح أنشطة تلك المنظمة.

واليوم تواجه الولايات المتحدة عددًا من التحديات في إنشاء شبكات ديمقراطية في العالم الإسلامي، وهذه التحديات تشبه ما واجهه صُنّاع السياسة في بداية الحرب الباردة، ومنها ثلاثة تحديات تبدو وثيقة الصلة بما نحن فيه على نحو خاص. أولها ما دار بين صنّاع السياسة، في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات؛ من جدلٍ بشأن الجهود الخاصة بإنشاء شبكات الاتصال، وهل ينبغي أن تكون هجومية أو دفاعية. كان البعض يعتقد أن على الولايات المتحدة تبنِّيَ إستراتيجية هجومية، تعمل على تدمير الحكم الشيوعي في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي؛ عن طريق

الدعم الصريح والخفي للجماعات التي تسعى إلى قلب الحكومات الشيوعية في تلك البلدان. أما البعض الآخر فكان يتبنى إستراتيجية دفاعية؛ تركز على «احتواء» التهديد السوفييتي عن طريق دعم القوى الديمقراطية في أوروبا الغربية وآسيا وأمريكا اللاتينية. وبرغم غلبة الإستراتيجية الدفاعية في الممارسة، فقد سعت الولايات المتحدة إلى عكس مسار الأفكار؛ فبدلًا من تدفُّق الأفكار الشيوعية إلى الغرب عبر الاتحاد السوفييتي ومنظماته الطليعية، أمكن تسريب الأفكار الديمقراطية إلى ما وراء الستار الحديدي؛ عبر شبكات معلومات حديثة التأسيس.

تحدٍّ آخر واجهه صُنّاع السياسة إبّان الحرب الباردة، ألا وهو الحفاظ على مصداقية الجماعات التي كانت الولايات المتحدة تدعمها. لقد سعى منظمو الجهود الأمريكية في إنشاء الشبكات إلى تقليل المخاطر التي تواجهها هذه الجماعات إلى أقل مدى ممكنٍ، وذلك عن طريق المحافظة على المسافة بين تلك التنظيمات والحكومة الأمريكية أولًا، واختيار أشخاص بارزين يتمتعون بمصداقية كبيرة لشغل المناصب القيادية في تلك الشبكات ثانيًا. كذلك دعمت حكومة الولايات المتحدة جهود منظماتٍ مستقلة مثل «الاتحاد العمالي الأمريكي»[1] في إنشاء شبكات اتصال.

تحدٍّ ثالث هامّ واجه صنّاع السياسة في الولايات المتحدة، وهو تحديد مساحة الائتلاف المناهض للشيوعية. فمثلًا؛ هل يضم الاشتراكيين الذين انقلبوا على الشيوعية، لكنهم رغم ذلك ظلوا على انتقادهم لكثير من جوانب السياسة الأمريكية؟ وفي النهاية قررت الولايات المتحدة ضم أي شخص إلى الائتلاف، ما دام هناك اتفاق على عددٍ محدَّدٍ من المبادئ الأساسية. فعلى سبيل المثال؛ كانت بطاقة عضوية «مؤتمر الحرية الثقافية» تعني الموافقة على الإجماع المناهِض للشمولية. كان الاختلاف مع سياسة الولايات المتحدة مسموحًا به؛ بل يتم تشجيعه لأنه يُساعد على بناء مصداقية التنظيمات المدعومة واستقلاليتها.

---

(1) The American Federation of Labor.

أوجه الشبه والاختلاف بين بيئة الحرب الباردة والعالم الإسلامي اليوم

هناك ثلاثة أوجه للشبه بين بيئة الحرب الباردة وما يقع حاليًا. أولًا واجهَتْ الولايات المتحدة في أواخر الأربعينيات، كما تواجه اليوم؛ بيئة جيوسياسية جديدة ومضطربة تطوي تهديدات أمنية جديدة. في بداية الحرب الباردة كانت هناك حركة شيوعية عالمية يقودها اتحاد سوفييتي مسلح نوويًا، واليوم هناك حركة جهادية عالمية توجِّه ضرباتها ضد الغرب في عمليات إرهابية ضحاياها بالجملة. وثانيًا فإننا نشهد، كما في الأربعينيات؛ إنشاء بيروقراطيات حكومية أمريكية كبيرة لمواجهة هذه التهديدات. وأخيرًا، وهذا هو الأهم؛ كان هناك في السنوات الأولى للحرب الباردة إقرار واسع بأن الولايات المتحدة وحلفاءها مشغولون بصراع أيديولوجي. وقد أدرك صنّاع السياسة أن هذا الصراع سيدور عبر قنوات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية ونفسية. واليوم، طبقًا لما أقرته وزارة الدفاع في «صحيفة تقرير الدفاع الذي يصدر كل أربع سنوات»؛ فإن الولايات المتحدة متورطة في «صراع مسلح وصراع فكري في آن». صراع لا يمكن إحراز النصر النهائي فيه إلا «بإفقاد الأيديولوجيات المتطرفة مصداقيتها في نظر الأعداد الغفيرة من معتنقيها الأساسيين ومؤيديها الضمنيين».(١)

وكما هو المتبع في الحالات التاريخية المشابهة؛ فمن المهم بالطبع رصد وجوه الاختلاف والتشابُه بين الماضي والحاضر. وبوصفه دولةً أُمّةً؛ كان للاتحاد السوفييتي مصالح ينبغي حمايتها، وحدود جغرافية مُحددة، وبنية حكومية واضحة. أما اليوم، فإن الولايات المتحدة، على العكس من ذلك؛ تواجه ممثلين لا يشكلون دولة محددة المعالم ولا يسيطرون على أرض (وإن كان بعضهم قد استطاع أن يؤسس ملاذات خارج سيطرة الدول المضيفة)، ويرفضون قواعد النظام الدولي، ولا يمكن التعامُل

---

(1) U.S. Department of Defense, *Quadrennial Defense Review Report*, February 6, 2006, pp. 21-22.

معهم بوسائل ردع اعتيادية. ويلخص الجدول التالي الفروق الأساسية بين بيئة الحرب الباردة، وبيئة العالم الإسلامي حاليًّا:

	الحرب الباردة.	الشرق الأوسط (اليوم).
دور المجتمع المدني:	قويّ تاريخيًا.	تاريخيًا ليس قويًا ولكنه آخذ في التطور.
العداوة بين الولايات المتحدة والحكومة المستهدَفة أو المجتمع المستهدَف:	عـداوة معلنة بين الاتحـاد السوفييتي والولايات المتحدة. المجتمعات الغربية مفضَّلة.	يُنْظَر إلى ترويج الولايات المتحدة للديمقراطية وبناء شبكات الاعتدال، بواسطة شركائها في أمور الأمن من أصحاب السلطة بمنطقة الشرق الأوسط؛ باعتبارها تهديدًا للاستقرار.
	اعُتبرت الولايات المتحدة في أوروبا الغربية: قوة تحرير.	لا يُنظَر للولايات المتحدة على أنها قوة تحرير.
الروابط الثقافية والتاريخية:	قوية.	ضعيفة.
أيديولوجية الخصم:	علمانية .	ذات أساس ديني.
طبيعة الشبكات المعارضة:	محكومة مركزيًا.	فضفاضة أو غير خاضعة لسلطة مركزية.
تحديات السياسة:	أقل تعقيدًا.	أكثر تعقيدًا.

برامج الولايات المتحدة للتعامل مع العالم الإسلامي

في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية؛ وُجِّهَ كثير من الموارد والانتباه لتأمين المواطنين الأمريكيين في أراضيهم. وإلى جانب إدراك أن محاربة الإرهاب لا تقتصر على تقديم الإرهابيين إلى العدالة، وإضعاف قدرتهم على العمل؛ كانت هناك جهود متزامنة لفهم أسباب الإرهاب الأساسية، والتعامل معها. وقد عرضت الوثيقة الخاصة بإستراتيجية التأمين الوطنية، في سبتمبر ٢٠٠٢م؛ تصورًا دقيقًا للتأمين يُبرِز نتائج الأوضاع الداخلية في الدول الأخرى، وبخاصة غياب الديمقراطية. وقد كان من الضروري التأكيد على هذا الموضوع على مدار السنوات التالية؛ بدءًا من تقرير لجنة التحقيق في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ووصولًا إلى أكثر الأمور إثارة: خطاب الولاية الثانية للرئيس بوش.

وبسبب الموقع البارز الذي يحتله «جدول أعمال الحرية» للرئيس بوش في عدد من الوثائق والخطب المثيرة للانتباه؛ يمكن القول بأن هذا الجدول هو «إستراتيجية ممتازة» تتبعها الولايات المتحدة في الحرب العالمية ضد الإرهاب. ومع ذلك لم نر حتى الآن إجماعًا على الكيفية التي يتم بها تحديد الحلفاء في «حرب الأفكار» ودعمهم. وتحديدًا فليس هناك سياسة أمريكية صريحة، في الوقت الحالي؛ للمساعدة على إنشاء شبكات اعتدال إسلامية، رغم أن النشاط الخاص بإنشاء مثل تلك الشبكات يشغل مكانه الآن كنتيجة ثانوية لبعض برامج الدعم الأمريكية. وفي القلب من الخطة التي نقترحها؛ إدراج بناء شبكات اعتدال إسلامية كهدف صريح لبرامج حكومة الولايات المتحدة.

ومن الممكن إطلاق عملية بناء شبكات الاعتدال على ثلاثة مستويات: الأول دعم الشبكات الموجودة، والثاني تحديد الشبكات الكامنة ومساندتها في بدايتها وأثناء نموها، والثالث المساهمة في تعزيز الظروف المهيئة للتعدُّدية والتسامُح، والملائمة لنمو تلك الشبكات. ورغم أن هناك عددًا من برامج الحكومة الأمريكية الفعّالة على المستويين الأولين؛ فإن معظم الجهود الأمريكية حتى الآن تقع في نطاق

المستوى الثالث، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الخيارات التنظيمية؛ ففي كثير من مناطق العالم الإسلامي لا يوجد إلا القليل من التنظيمات المعتدلة، التي يمكن للولايات المتحدة المساهمة فيها. وفضلًا عن ذلك، يجب على الولايات المتحدة، عند تشكيل شبكات معتدلة؛ أن تتصارع مع بيئات اجتماعية وسياسية قمعية، ودرجات عداوة متزايدة لأمريكا في أكثر أرجاء العالم الإسلامي.

وفي أكثر الأحوال؛ تتمركز معظم جهود الحكومة الأمريكية المهمة في مجالات: الترويج للديمقراطية، وتطوير المجتمع المدني، والدبلوماسية الشعبية.

الترويج للديمقراطية

تشترك الولايات المتحدة، من خلال الدبلوماسية التقليدية؛ في حوار مع بعض الدول الأخرى، مبتكرةً بعض الحوافز، مثل «تقرير تحدي الألفية»؛[١] لإغراء من تريد من الدول الالتحاقَ بـ«مجتمع الديمقراطيات». وتركز الولايات المتحدة، سرًّا وعلانيةً؛ على فوائد التمسُّك بقيم الديمقراطية الليبرالية من مساواة وتسامُح وتعدُّدية، وحكم بالقانون، واحترام لحقوق الإنسان. وهذا التركيز على القيم الديمقراطية من شأنه أن يُسهم في تطوير بيئة سياسية واجتماعية تُسَهِّل إنشاء شبكات اتصال بين المعتدلين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن لكل من وزارة الخارجية و«الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية»[٢] خطط خاصة للترويج للديمقراطية. ولترجمة هذه الأهداف السياسية إلى واقع؛ فإن وزارة الخارجية و«الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» تتعاونان مع عدد من المنظمات غير الحكومية، وعلى رأسها «الصندوق الوطني للديمقراطية»،[٣]

---

(1) The Millennium Challenge Account.

(2) The U.S. Agency for International Development (USAID).

(3) The National Endowment for Democracy (NED).

و«المعهد الجمهوري الدولي»، و«المعهد الديمقراطي الوطني» و«مؤسسة آسيا»، و«مركز دراسة الإسلام والديمقراطية»،[1] وجميعها منظمات غير ربحية تموِّلها حكومة الولايات المتحدة.

ورغم أن «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية» ليست أكبر برامج التعامل مع العالم الإسلامي، فإنها تمثل محاولة للتحرُّر من الأساليب التي كان معمولًا بها قبل الحادي عشر من سبتمبر. وتقيّم «مبادرة الشراكة» برامجها على أربعة أسس تتعلق بمضمون الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي، والتعليم، وتمكين المرأة. وهي تدعم المنظمات الأهلية غير الحكومية بشكل مباشر، وعلى أُسس أكثر ابتكارًا ومرونة. وبوصفها إدارة جديدة داخل «مكتب شؤون الشرق الأدنى»[2] بوزارة الخارجية؛ فإن «مبادرة الشراكة» قد صُمِّمَتْ بغية الابتعاد عن أسلوب التعاون التقليدي بين الحكومات، وذلك من خلال الاعتماد على المنظمات الأمريكية غير الحكومية، كمتعاقدين تنفيذيين؛ لمنح هبات صغيرة ومباشرة للمنظمات الأهلية غير الحكومية، في إطار الأسس الأربعة المذكورة.

وفي عام ٢٠٠٤م، حاولت الولايات المتحدة، بالتعاون مع شركائها في مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى (G8)؛ انتهاج أسلوب متعدد الأطراف مع إطلاق المبادرة الموسعة الخاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا (BMENA). وفي صيف ٢٠٠٦م؛ شرعت هذه المبادرةُ في محاولة تكرار نموذج «مؤسسة آسيا»، وهي أنجح منظمة غير حكومية في دعم البرامج الخاصة بتطوير مؤسسات المجتمع المدني؛ بعد تعديلها لتناسب ظروف منطقة الشرق الأوسط.

---

(1) The International Republican Institute (IRI), The National Democratic Institute (NDI), The Asia Foundation, and The Center for the Study of Islam and Democracy (CSID).

(2) Bureau of Near Eastern Affairs (NEA).

تطوير المجتمع المدني

تمضي عملية الترويج للديمقراطية مع تطوير المجتمع المدني يدًا بيد. والواقع أن كثيرين، في الميدان الأكاديمي وعالم السياسة؛ يَعُدّون المجتمع المدني خطوة تمهيدية لا بُد منها للديمقراطية. يُشير المجتمع المدني، في معناه الأوسع؛ إلى مجموعة من المؤسسات والقيم تؤدي، في ذات الوقت؛ دور الحاجز والرباط المحكَم بين الدولة والأفراد والأسر والقبائل. ويبرُز المجتمع المدني حين تستطيع المنظمات المدنية والاجتماعية التطوعية (كالمنظمات غير الحكومية) الوقوف بوجه قُوَى الدولة. وبينما يتطور المجتمع المدني بأكبر قدرٍ من اليُسر في ظل الأنظمة الديمقراطية، فإن تطوره يظل ممكنًا ومرغوبًا فيه بنفس الوقت في الدول غير الديمقراطية، وكذلك دول ما قبل الديمقراطية.

إن تطور المجتمع المدني وبناء الشبكات مُترابطان ترابُطًا وثيقًا؛ فكلاهما يقوِّى الآخر، ويعتمد عليه. ومن الناحية النظرية؛ فحين يظهر المجتمع المدني تتبعه الشبكات المعتدلة، والعكس بالعكس. أما من الناحية العملية؛ فإن جهود الولايات المتحدة في تطوير المجتمع المدني أوسع من محاولات ترويجها للديمقراطية. إذ تشمل تلك الجهود جميع البرامج المصممة للترويج للديمقراطية، إلى جانب تلك المصحوبة بتوصيات لا ترتبط ارتباطًا مُباشرًا بالديمقراطية في حد ذاتها. وهذه تشمل برامج الترويج للاستثمارالاقتصادي، ووسائل الإعلام المستقلة والمسؤولة، وحماية البيئة، وحقوق الأقليات أو الجنسين، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم. وهذا النهج الرحب بعيد النظر، يبني الديمقراطية والقيم الليبرالية تدريجيًا من خلال جهود تأسيسية وعمليّة. وتشكل مثل هذه الإستراتيجية تحديًا لإجراءات التشغيل الغالبة لدى حكومة الولايات المتحدة، ولا سيما وزارة الخارجية؛ التي تركز تقليديًا على الارتباط بالحكومات.

ويواجه العمل على الترويج للديمقراطية وبناء المجتمع المدني عقبتين أساسيتين؛ هما: المقاومة النشطة من جانب الأنظمة الشمولية، وانعدام المعايير الملموسة

لقياس الأداء. وتتبدى مقاومة الحكومات في القوانين التي تُحرِّم إنشاء المنظمات غير الحكومية أو قبول الدعم الخارجي، وكذلك المتابعة الصارمة لنشاط المنظمات غير الحكومية، إلى جانب ما وقع مؤخرًا من طرد الموظفين (كما حدث في البحرين)، وتعليق للفعاليات (كما هو الحال في مصر).

وعلى صعيد الدبلوماسية العلنية تجتهد وزيرة الخارجية[1] «كوندوليزا رايس» في تحويل وزارة الخارجية، والحكومة الأمريكية بوجهٍ عام؛ إلى اتباع «الدبلوماسية التحويلية»، التي يستعين فيها موظفو الحكومة الأمريكية بالدبلوماسية العلنية في التخطيط والتنفيذ السياسيين جميعًا. لكنْ في نطاق الحكومة، تظل غايات السياسة العامة متنوعة. ولا جرم بعدها أن تكون آثارها أبعد الآثار عن التحديد وأعصاها على القياس.

وفي مقدمة الوسائل التي تنقل الدبلوماسية العلنية إلى العالم الإسلامي يأتي المذياع وقنوات التلفاز الفضائية، وبالذات راديو «سوا» وشبكة تلفاز الشرق الأوسط الأمريكية «الحرة». وبينما تُنْتَقَد «الحرة» لعجزها عن اكتساب موطئ قدم لها في السوق الإعلامي، نجد راديو «سوا» ناجحًا إلى حدٍ معقول في اجتذاب جمهور من المستمعين. ومع ذلك، فإن النجاح في اكتساب جمهور من المستمعين لا يُترجَم بوضوح إلى مكاسب نهائية في مجال الاعتدال العام، أو في أشكال ملموسة من بناء المؤسسات المعتدلة. وبرغم التكلفة الباهظة لتشغيل راديو «سوا» وفضائية «الحرة» (٧٠٠ مليون دولار سنويًا، أي ما يوازي عشرة أضعاف المبلغ المخصص لمبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية)؛ فمن غير الواضح ما إذا كان أي منهما قد استطاع أن يُعيد تشكيل مواقف العالم الإسلامي، على نحو إيجابي؛ من سياسات الولايات المتحدة.

---

(١) السابقة! أو الأسبق! (الناشر)

خارطة طريق لبناء شبكات اعتدال

بعد مراجعة الإستراتيجيات، التي كان لها أكبر الأثر في تكوين مجموعة قوية تتمتع بالمصداقية من معتنقي القيم البديلة، والمنشقين المؤثرين، الذين أمكن الاعتماد عليهم أثناء الحرب الباردة؛ قمنا بعمل فحصٍ شاملٍ للتكوين الفكري والتنظيمي للعالم الإسلامي. وبالتوازي قمنا بتقييم جهد الدبلوماسية العلنية الحالي، الذي تضطلع به الحكومة الأمريكية لإعادة صياغة الخطاب السياسي في الشرق الأوسط. وفي هذا البحث حدّدنا طريق التنفيذ الذي سنُفصِّل الكلام عنه لاحقًا.

والخطوة الأولى بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة، وحلفائها؛ هي اتخاذ قرار بناء شبكات اعتدال، وبناء صلة صريحة بين هذا الهدف وبين إستراتيجية الولايات المتحدة وبرامجها الإجمالية. ويتطلب التنفيذ الفعال لهذه الإستراتيجية خلق بنية مؤسساتية، داخل حكومة الولايات المتحدة؛ توجِّه هذا الجهد وتدعمه وتلاحظه وتراقبه باستمرارٍ. وفي إطار هذه البنية، لا بد أن تُوَفِّر حكومة الولايات المتحدة الخبرة اللازمة، والقدرة على تنفيذ الإستراتيجية، التي تتضمن:

١- مجموعة من المعايير الدائمة التطور والتحسُّن تميز بين المعتدلين الحقيقيين، وبين الانتهازيين والمتطرفين الذين يتظاهرون بالاعتدال، وكذلك بين العلمانيين الليبراليين وبين العلمانيين التابعين للسلطة. وتحتاج حكومة الولايات المتحدة إلى التحلي بالقدرة على اتخاذ قرارات وقتية بغية القيام، عن علم ولأسباب مرحلية؛ بدعم أفرادٍ خارج هذه الدائرة تحت ظروف معينة.

٢- قاعدة معلومات دولية خاصة بالشركاء (من أفراد أو جماعات أو منظمات أو مؤسسات أو أحزاب... إلخ).

٣- وسائل لمراقبة البرامج والخطط والقرارات، وتحسينها ومتابعتها. وينبغي أن يتضمن هذا وجود نظام تقييم يسمح بتلقي مُشاركات وتصحيحات الأفراد، الذين ثبت أنهم جديرون بالثقة الشديدة.

ويمكن في البداية أن يتركز الجهد الخاص ببناء الشبكات على جماعةٍ كنواةٍ؛ تتكون من شركاء موثوقٍ بهم ومعروفي التوجه الأيديولوجي، مع التوسّع انطلاقًا من هؤلاء (على طريقة المنظمات السرية). وما إن يتم التأكد تمامًا من توجُّه أية منظمة جديدة يُنْوَى تجنيدها؛ حتى يصبح ممكنًا للولايات المتحدة البدء في رفع مستويات العمل الذاتي المستقل لها على المستوى المحلي.

يدعو أسلوبنا المُقتَرح إلى تغييراتٍ جذريةٍ في الإستراتيجية الحالية، المتّسمة بالتناسُق؛ في تعاملنا مع العالم الإسلامي. إذ يحدِّد أسلوبنا الحالي منطقة الشرق الأوسط باعتبارها المشكلة، ويضع برامجه على هذا الأساس. إلا أن هذه المنطقة هي من الاتساع والتنوع والإعتام، فضلًا عن وقوعها إلى حد بعيد في قبضة قطاعات غير معتدلة؛ بحيث لا تسمح بكثير من الدعاية (كما هو الحال في تجربة مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية). ومن الممكن أن تُستهلك مقادير كبيرة جدًا من الموارد دون إحداث أي تأثير ذي بال، أو دون تأثير على الإطلاق. وبدلًا من هذا ينبغي أن تتبع الولايات المتحدة سياسة جديدة متنوِّعة وانتقائية. وكما حدث في الحرب الباردة؛ ينبغي أن تتجنب جهود الولايات المتحدة مركز جاذبية خصومها، وتركّز بدلًا من ذلك على الشركاء والبرامج والمناطق، التي يحظى فيها دعم الولايات المتحدة بأعظم احتمال للتأثير في حرب الأفكار.

وبالنسبة للشركاء؛ فمن المهم تحديد القطاعات الاجتماعية التي سوف تشكل المواد الأساسية الخاصة بالشبكات المقترحة. وينبغي أن تُعْطَى الأولوية لـلفئات التالية:

١- الأكاديميين والمثقفين المسلمين من العلمانيين والليبراليين.

٢- علماء الدين الشبان المعتدلين.[١]

٣- النشطاء الاجتماعيين.

٤- المجموعات النسائية المنخرطة في حملات المساواة بين الجنسين.

٥- الصحفيين والكتّاب المعتدلين.

وعلى الولايات المتحدة أن تؤمّن فرص الظهور والمنابر لهؤلاء الأفراد. فمثلًا؛ ينبغي على المسؤولين الأمريكيين أن يعملوا على تهيئة زيارات جماعية للأفراد المنتمين إلى هذه الجماعات، وتعريف الساسة بهم، والمساهمة في الإبقاء على الدعم والموارد الأمريكية للجهد الخاص بالدبلوماسية العامة.

وينبغي أن تُنظَّم برامج لمساعدة القطاعات المذكورة آنفًا، وأن تتضمن:

١- *التربية الديمقراطية*؛ وبخاصة البرامج التي تَستعمل نصوصًا ومبادئ إسلامية، واضحة المرجعيّة؛ تدعم قيم الديمقراطية والتعددية.

٢- *وسائل الإعلام*؛ ذلك أن دعم وسائل الإعلام المعتدلة أمر حيوي لمحاربة تسلُّط العناصر الإسلامية المحافظة والمعادية للديمقراطية على وسائل الإعلام.

٣- *المساواة بين الجنسين*؛ فقضية حقوق المرأة هي ميدان رئيسي في حرب الأفكار داخل الاتجاهات الإسلامية، ثم إن المدافعين عن حقوق المرأة يعملون في أجواء معادية. إن تعزيز المساواة بين الجنسين عنصر حيوي في أية مشروعات تهدف إلى وضع السلطة في أيدي المسلمين المعتدلين.

٤- *الدعاية السياسية*؛ للإسلاميين مشروعاتهم في الدعاية السياسية، والمعتدلون بحاجة إلى تنظيم حملات للدعاية السياسية أيضًا. وتعود أهمية النشطاء المروّجين إلى الحاجة لتشكيل البيئة السياسية والقانونية في العالم الإسلامي.

---

(١) تلاميذ المفتي السابق «علي جمعة» مثلًا! (الناشر)

وبالنظر إلى التركيز الجغرافي؛ فإننا نتصور أن انتقال الأولويات من الشرق الأوسط إلى مناطق أخرى من العالم الإسلامي، حيث تتوفر حرية أكبر في العمل؛ هو أمر ممكن، حيث المجال أكثر انفتاحًا للنشاط والتأثير، وفرص النجاح أكثر مواتاة وأشد وضوحًا. إن الأسلوب الحالي هو أسلوب دفاعي يقوم على رد الفعل. وعصب هذا الأسلوب هو الإقرار بأن الأفكار الراديكالية تتخلق في الشرق الأوسط، ومن هناك تنتشر إلى بقية العالم الإسلامي، بما فيه الجاليات الإسلامية في الغرب وشمال أمريكا؛ وهذا من شأنه أن يعرّف بأفكار المتطرفين في الشرق الأوسط وجهودهم، ويسعى لبلورة جهود الرد عليها. ويمثل السعي إلى عكس اتجاه تدفُّق الأفكار سياسة أفضل كثيرًا. ولذا ينبغي ترجمة النصوص المهمة التي يكتبها مفكرون ومثقفون وناشطون وزعماء للجاليات الإسلامية الغربية وفي تركيا وأندونيسيا وغيرها، إلى العربية؛ ونشرها على نطاق واسع. ولكن هذا لا يعني إهمال المناطق البؤرية، بل ينبغي أن يكون الهدف هو الحفاظ على ما في أيدينا تحسُّبًا لأية فرصة قد تسنح للتقدم في أية لحظة.

وثمت بعض «شبكات الاتصال» للمعتدلين، إلا أنها عشوائية؛ وقليلًا ما تؤخذ في الاعتبار. وأفراد وجماعات هذه الشبكات، الذين لم يتم التحقُّق جيدًا من مصداقيتهم بوصفهم معتدلين، أو المعتدلون الظاهريون منهم؛ هؤلاء جميعًا ليسوا فقط مضيعة للموارد، بل من الممكن أيضًا أن يتحولوا إلى العمل في الاتجاه المعاكس. فأئمة المساجد المقيمون في الدنمارك، والذين جعلوا من موضوع الرسوم الكاريكاتيرية حريقًا عالميًا؛ كان يُنظَر إليهم قَبلًا على أنهم معتدلون، كما كانوا يتمتعون بدعم الدولة، بما في ذلك السفر وفرص إقامة شبكات اتصال. وقد كشف التدقيق بعد ذلك أن هؤلاء الأفراد لم يكونوا مُعتدلين حقيقيين قَطّ.

إن الدبلوماسية العلنية متأخرة حاليًا عن اللحاق بوسائل الإعلام، وهي بحاجة إلى أن تُولي الظروفَ العصرية انتباهًا أشد. لقد كان المذياع أداة مهمة، أثناء الحرب الباردة؛ في مساعدة السكان المعزولين عن بعضهم البعض على معرفة الأخبار

بشكلٍ أفضل. واليوم نجد أن مواطني العالم الإسلامي تنهال عليهم أخبار كثيرة تتسم غالبًا بالانحياز وعدم الدقة. وينبغي أن تكون هناك صلة أوثق بين محتوى الخبر الإعلامي من ناحية والقدرة على توصيله إلى الجمهور من ناحية أخرى. ويُعَدّ راديو «سوا» وقناة «الحرة» مُتحدثين بلسان الحكومة الأمريكية، لكن برغم الأموال الطائلة التي تُنفَق عليهما؛ فالنتيجة هي عجزهما عن توجيه عملية صياغة مواقف الجماهير العربية من أمريكا لِوجهةٍ إيجابية. ونعتقد أنه من الأفضل توجيه الأموال المبذولة في «سوا» و«الحرة» إلى دعم وسائل الإعلام المحلية والصحفيين المحليين أصحاب الأجندات الديمقراطية والتعددية.

ونقترح الشروع في المبادرة المقترحة بهذه الدراسة من خلال ورشة عمل تجتمع في واشنطن، أو أي مكان آخر ملائم؛ وتضم جماعة صغيرة تمثّل المسلمين المعتدلين. ولسوف تُسهِم هذه الورشة في الحصول على أفكارهم ودعمهم للمبادرة، وإعداد أجندة وقائمة بمن يصلحون للاشتراك في مؤتمر دولي على غرار «مؤتمر الحرية الثقافية».

وإذا نجح هذا الحدث؛ فعلينا حينئذ العمل مع المجموعة النواة على عقد مؤتمر دولي يُقام في مكان ذي أهمية رمزية للمسلمين - كقُرطبة الإسبانية مثلًا- للشروع في إنشاء منظمة دائمة لمحاربة الأيديولوجيات الإسلامية المتطرفة.

الفصل الأول

مقدمة

تحدي الإسلام الراديكالي

اكتسبت التفسيرات المتطرّفة والمنغلقة للإسلام أرضًا في كثير من المجتمعات الإسلامية خلال السنوات الأخيرة. ورغم أن هناك أسبابًا كثيرة وراء ذلك، وأن مقدارًا كبيرًا ومتزايدًا من الكتابات ماضٍ في محاولة اكتشافها؛ فمن الممكن تلمُّس الأسباب البنيوية التي لعبت دورًا كبيرًا في هذا المجال. فغلبة الأنظمة السياسية الشمولية في المجتمعات الإسلامية، وبخاصة العربية منها؛ وهُزَال مؤسسات المجتمع المدني في كثير من أرجاء العالم الإسلامي، جعلا من المسجد أحد المنافذ القليلة الصالحة للتعبير عن السخط الشعبي على الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي بعض الدول الشمولية يُقدِّم المسلمون الراديكاليون أنفسهم بوصفهم البديل الصالح الوحيد لما هو موجود. وهم يَشنون معاركهم في وسائل الإعلام الجماهيرية، وفي الساحات السياسية بدورهم إما علنًا أو في الخفاء؛ تبعًا لدرجة القمع السياسي.

وبوجه عام، نجح الراديكاليون، بدرجات متفاوتة؛ في إرهاب أو تهميش أو إسكات المسلمين المعتدلين، الذين يُشاركوننا في الأبعاد الأساسية للثقافة الديمقراطية.[١] وأحيانًا، كما هو الحال في مصر وإيران والسودان؛ نرى المثقفين

(١) تشمل هذه الأبعاد: دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان المعترف بها دوليًا، بما فيها المساواةُ في حرية العبادة، واحترامُ التنوع، وقبولُ مصادر التشريع غير الطائفية، ومعارضةُ الإرهاب، وأشكالِ العنف غير القانونية. وسوف نناقش هذا في الفصل الخامس المعنون: خارطة طريق لبناء شبكات اعتدال في العالم الإسلامي.

المسلمين المعتدلين يُقْتَلون أو يُكْرَهون على الفرار إلى خارج البلاد. بل لقد لجأ الراديكاليون في أندونيسيا - الليبرالية إلى حد ما - للعنف والتهديد به، لإرهاب المعارضين. وأصدر المشايخ الراديكاليون هناك فتوى تُحلّ قتل مُعارِضٍ ليبرالي بتُهمة الردة، كما هاجم أعضاء بعض الجماعات الراديكالية المباني والبيوت الخاصة بأشخاص ينتمون إلى المذهب الأحمدي[1] المخالِف، وفضّوا محاضرة عامة كان يُلقيها الرئيس السابق «عبد الرحمن وحيد». وتصاعَد اللجوءُ إلى هذه السياسة في الجاليات الإسلامية في الغرب، وبخاصة في أوروبا؛ حيث تلقى المسلمون البارزون من ليبراليين وعلمانيين تهديدات بالقتل.[2]

وفضلًا عن لجوء الراديكاليين إلى العنف، لإكراه غيرهم من المسلمين على اعتناق آرائهم الدينية والسياسية؛ فإنهم يتمتعون بميزتين خطيرتين لا يتمتع بهما المعتدلون ولا الليبراليون المسلمون: الأولى هي المال؛ فالتمويل السعودي المخصص لتصدير النسخة الوهابية من الإسلام على مدار العقود الثلاث المنصرمة[3] قد أثمر، بقصد أو بغير قصد؛ ترويجًا للتطرف الديني في أرجاء العالم الإسلامي. وقد أُغلِقت «مؤسسة الحرمين» السعودية لأن فروعها كانت تموِّل المنظمات المتطرفة بدءًا من البوسنة حتى جنوب شرق آسيا.

والميزة الثانية للراديكاليين هي التنظيم، فالجماعات الراديكالية قد أنشأت لنفسها شبكات واسعة، على مدار السنين؛ مغروسة بدورها في شبكة كثيفة من العلاقات الدولية. وبعض هذه الشبكات الدولية تقع تحت إشراف سعودي رسمي. وقد أُنْشِئَت «رابطة العالم الإسلامي» عام ١٩٦٢م برئاسة مفتي السعودية، وكانت مهمتها

(١) الأحمدية هو الإسم الإعلامي للقاديانية. (الناشر)

(2) "Moderate Danish Muslims Targets of Attacks and Death Threats," text of report by Danish Politiken Web site, BBC Worldwide Monitoring, November 22, 2004.

(٣) تعني ما بين أعوام ١٩٧١ و٢٠٠١م تقريبًا. (الناشر)

نشر النسخة السعودية للإسلام في الساحة العالمية، فضلًا عن أنها وثّقت الارتباط بين الوهابيين وغيرهم من أصحاب الاتجاهات السلفية. وتضم الشبكة الوهابية أيضًا:

«الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية»،[١] و«الندوة العالمية للشباب الإسلامي»،[٢] و«رابطة الطلاب المسلمين في أمريكا الشمالية وكندا».[٣]

وهذا التفاوت في التنظيم والموارد يُفسِّر لنا السبب في أن الراديكاليين، رغم كونهم أقلية صغيرة في جميع أنحاء العالم الإسلامي تقريبًا؛ ذوو تأثير لا يتناسب وأعدادَهم. وهذا التفاوت بين وسائل الراديكاليين والمعتدلين يمكن أن تكون له نتائج هامة في «حرب الأفكار» الدائرة الآن في أنحاء العالم الإسلامي. ولا تستطيع الولايات المتحدة، ولا الدول الغربية الأخرى؛ أن تفعل شيئًا يُذكر للتأثير في نتائج هذه «الحرب الفكرية» مباشرة، إذ المسلمون وحدهم هم الذين يتمتعون بمصداقية تمكنهم من التحدي الناجح للمتطرفين الذين يُسيئون للإسلام. بَيْدَ أنّ المعتدلين لن يستطيعوا تحدي المتطرفين بنجاحٍ ما لم تتم تسوية أرض الملعب، وهو ما يستطيعه الغرب من خلال المساهمة في الترويج لبناء شبكات اعتدال إسلامية.

شركاء وحلفاء محتملون

الشركاء المحتملون للغرب، في الحرب ضد الأيديولوجيات الإسلامية المتطرفة؛ هم المعتدلون والليبراليون والعلمانيون من المسلمين، الذين يؤمنون بالقيم العالمية التي تقوم عليها جميع المجتمعات الليبرالية الحديثة. وحين نذكر هنا المسلمين «الليبراليين» و«المعتدلين»؛ فإننا لا نذكرهم على سبيل التصنيف، بل على سبيل الاختزال لتلك الجماعات التي تنبذ العنف والتعصُّب، ومن ثَمَّ تصلُح وأفرادها كشركاء مُحتملين

---

(1) The International Islamic Federation of Student Organizations.

(2) The World Assembly of Muslim Youth.

(3) The Muslim Student Association of North America and Canada.

للولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها في الحرب الفكرية ضد الجماعات الإسلامية المتطرفة. ويشكّل التمييز بين المعتدلين الحقيقيين وبين المتطرفين المتظاهرين بالاعتدال؛ مشكلة خطيرة في البرامج الغربية الخاصة بالارتباط بالمجتمعات الإسلامية. ومن النتائج الهامة في هذه الدراسة، وهو ما لاحظ أحد المراقبين أهميته الخاصة؛ أن الولايات المتحدة وحلفاءها يحتاجون للتوصُّل إلى معايير واضحة لتحديد المعتدلين الحقيقيين، وإن كانوا قد فشلوا في ذلك حتى الآن.(١) والنتيجة النهائية البادية للعيان هي تثبيط المسلمين المعتدلين الحقيقيين. وعندنا أمل في أن تكون إحدى إنجازات هذه الدراسة الكبيرة هي وضع مجموعة معايير لتحديد المعتدلين، وهي مبسوطة في الفصل الخامس.(٢)

وفي مقال هام بـجريدة «وول ستريت جورنال»، في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٥م؛ ذكر الرئيس الأندونيسي السابق، والسياسي المتدين المشهور «عبد الرحمن وحيد»؛ ستة عشر جانبًا من جوانِب قوة المعتدلين في مواجهة التطرف الديني، وإن ذكر أن معظم هذه المزايا، رغم طبيعتها الحاسمة؛ هي في حالة كمون أو تشتُّت، وينبغي تعبئتها لتصير فعّالة في مواجهة الفكر الأصولي.(٣) وبوجه عام، فإن الليبراليين والمعتدلين المسلمين يفتقرون إلى الأدوات التنظيمية، التي يواجهون بها الراديكاليين مواجهة فعالة. ويُقرُّ مُعظم الليبراليين المسلمين بأنه لا توجد حركة إسلامية ليبرالية، بل مُجرد أفرادٍ مُنعزلين ومحاصَرين في الغالب. ويري كثيرٌ من المعتدلين المسلمين أن بناء شبكات مُعتدلة وليبرالية أمر أساسي في عملية استرداد الإسلام من أيدي الراديكاليين. ويتمثَّل الترياق الشافي من الراديكالية في استخدام نفس الأساليب

(1) Hilled Fradkin, review of report, October 2006.

(٢) هناك من يعترض على استعمال مصطلح مسلمين «معتدلين»؛ مُفضلًا وصفهم بأنهم: مسلمون «ينتمون إلى التيار الرئيسي»، على أساس أن الولايات المتحدة ليست في موقع يُتيح لها أن تحدد من هم المسلمون الطيبون، ومن هم غير ذلك. ومع هذا، فنفس المشكلة سوف تواجهنا في تحديد من ينتمي إلى «التيار الرئيسي» ومن لا ينتمي إليه. وفضلًا عن ذلك؛ فقد تتولد ظروف لا يكون فيها التيار الرئيسي مُعتدلًا.

(3) Abdurrahman Wahid, «Right Islam vs. Wrong Islam,» *The Wall Street Journal*, December 30, 2005.

نص المقال في ملحق هذا الكتاب.

التنظيمية التي يستخدمها الراديكاليون؛ كإنشاء شبكات الاتصالات الفعالة، لنشر التفاسير المستنيرة والمعتدلة للإسلام.

إن المشكلة الأساسية هي أن المعتدلين يفتقرون إلى الموارد المالية والتنظيمية لإنشاء هذه الشبكات بأنفسهم، والباعث المبدئي لإنشائها يستلزم مُحفِّزًا خارجيًا. وإذا كان للولايات المتحدة دورٌ هام في تمهيد التربة للمعتدلين، فهي عملية تعترضها عقبات بطبيعة الحال. وفي أجزاء كثيرة من العالم الإسلامي لا يوجد سوى قلة من الشبكات والتنظيمات التي تستطيع الولايات المتحدة المشاركة فيها. كذلك هناك من يزعُم إن الولايات المتحدة، بوصفها بلدًا ذا غالبية غير مسلمة؛ لا تتمتع بالمصداقية اللازمة للتحفيز الناجح لشبكات اعتدال إسلامية. وبالتأكيد لا ينبغي التهوين من شأن العقبات، التي تؤثر بقوة في التطورات السياسية والاجتماعية خارج الولايات المتحدة. ومع هذا، فإن لدى الولايات المتحدة خبرة كبيرة، تعود إلى الحرب الباردة؛ في رعاية الشبكات التي يلتزم أصحابها بالأفكار الحرة والديمقراطية. وما نحتاجه في هذه المرحلة هو استخلاص الدروس من تجربة الحرب الباردة، وتحديد مدى صلاحيتها لظروف العالم الإسلامي اليوم، ورسم «خارطة طريق» لبناء شبكات اعتدال وتحالُفات إسلامية معتدلة.

وهناك باحثين، مثل «روبرت ساتلوف»، قدّموا اقتراحات مفيدة عن كيفية «مد يد العون» إلى حلفاء الأمريكيين في الحرب ضد الأيديولوجيات الإسلامية الراديكالية.[1] كذلك لسنا أول من اقترح اتخاذ حرب الولايات المتحدة الباردة

(1) Robert Satloff, *The Battle of Ideas in the War on Terror*, Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 2004, pp. 60–69.

ويقدم ساتلوف ثلاثة اقتراحات عامة: الأول أن تحدِّد الولايات المتحدة الحلفاء المحتملين، الذين يمكن تنظيمهم تحت مظلة جماعية هدفها معارضة الأفكار الإسلامية المتطرّفة؛ وتدعمهم. والثاني أن تقوي الولايات المتحدة شركاءها في معركتهم ضد المد الصاعد للمنظمات الإسلامية غير الحكومية (NGOs). وقد صارت هذه المنظمات الإسلامية، تحت غطاء تقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمعات المحلية؛ طريقًا واسعًا لنشر الفكر والإرهاب الديني في أرجاء العالم الإسلامي. والثالث هو توفير فرص تعليمية للشباب المسلم، مع تركيز خاص على اللغة الإنكليزية. ومن شأن المعرفة العملية بالإنكليزية أن تفتح للشباب المسلم نافذة يُطلّ منها على العالم، وتتيح له الاقتراب من مصادر الإعلام العالمي، بدلًا من الاكتفاء بالمحلي فقط.

مثلًا يُحتذَى في إنشاء شبكات الاتصال. ففي مقال له يورد «وليم رَف» بعض وسائل الدبلوماسية العامة التي استخدمتها وكالة المعلومات الأمريكية (USIA) خلال الحرب الباردة، موضحًا كيفية الانتفاع بها الآن.(١) وكما فعلنا؛ يرى «ديرك كينان» أن الطريق الصحيح هو بناء منبر عالمي للمسلمين المعادين للأيديولوجيات الإسلامية المتطرّفة؛ شبيه بالمنظمات المناهضة للشيوعية في غرب أوروبا خلال الحرب الباردة.(٢) ومع هذا، فهناك آخرون لا يرون أهمية لتطوير المجتمع المدني في إنهاء الحرب الباردة.(٣)

وفي هذه الدراسة نتتبع كيف تم بناء الشبكات أثناء الحرب الباردة، وكيف حدَّدت الولايات المتحدة شركاءها ودعمتهم، وكيف حاولت تجنُّب تعريضهم للخطر. كما نُحلِّل أوجه التشابُه والخلاف بين بيئة الحرب الباردة وبين معركتنا اليوم مع الراديكالية الإسلامية. وبعد تحليل إستراتيجيات الولايات المتحدة، وبرامجها الخاصة في التعامُل مع العالم الإسلامي؛ نقدم خارطة طريق لإنشاء شبكات ومؤسسات اعتدال إسلامية في مناطق مختلفة من العالم الإسلامي.

---

(1) William Rugh, «Fixing Public Diplomacy for Arab and Muslim Audiences,» in Adam Garfinkle, ed., *A Practical Guide to Winning the War on Terrorism*, Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 2004, pp. 145–162.

(2) Derk Kinnane, «Winning Over the Muslim Mind,» *The National Interest*, Spring 2004, pp. 93–99.

(٣) على سبيل المثال؛ يقول جيفري كوبشتاين: «من وجهة النظر الغربية لأوروبا فإن دعم جهود الترويج للديمقراطية بعد ١٩٨٩م هو في المقام الأول أمر فوقي يتعلّق بالحكّام، فالصناع الحقيقيون للتاريخ، حسب هذا الفهم؛ كانوا موجودين في الكرملين لا في شوارع وارسو أو بودابست، وأنه لولا عزم الرئيس السوفييتي آنذاك، ميخائيل جورباتشوف؛ على إنهاء الحرب الباردة، لم يكن ليوجد منفذ في الشرق. أي أن الزعماء السياسيين والدبلوماسيين، لا المتظاهرين؛ هم الذين أحدثوا التغيير في نظم الحكم»:
- Jeffrey Kopstein, «The Transatlantic Divide over Democracy Promotion,» *The Washington Quarterly*, Vol. 29, No. 2, Spring 2006, p. 87.

الفصل الثاني

خبرة الحرب الباردة

لا تزال جهود الدعاية والدمج الثقافي، التي اضطلعت بها الولايات المتحدة وبريطانيا أثناء فترة الحرب الباردة؛ دروسًا قيمة بالنسبة إلى الحرب الدولية على الإرهــاب. ففي مُستهل الحرب الباردة لم يعتمد الاتحاد السوڤييتي على ولاء الأحزاب الشيوعية في غرب أوروپا فحسب (كان بعضها أكبر الأحزاب وأفضلها تنظيمًا في بلادها، وبدا أنه يوشك علي الوصول إلى السلطة بالوسائل الديمقراطية)، بل على عددٍ موفور من المنظمات كاتحادات العمال، ومنظمات الطلبة، والجمعيات الصحافية، والتي منحت العناصرَ المدعومة من الاتحاد السوڤييتي سلطةً فعالةً على قطاعات هامة في المجتمع. وخارج أوروپا الغربية، كان بين حلفاء الاتحاد السوڤييتي عددٌ من «حركات التحرُّر»، التي تُناضل ضد الحكم الاستعماري؛ ومن ثمَّ اقتضت سياسة الاحتواء التي تمارسها الولايات المتحدة (بالإضافة إلى الحماية العسكرية التي تتيحها القوات الأمريكية) إنشاءَ مؤسساتٍ ديمقراطيةٍ موازيةٍ، لمنافسة الهيمنة السوڤييتية على المجتمع المدني.

إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى في بداية الحرب الباردة

بدأت الجهود الحربية ضد الاتحاد السوڤييتي تقريبًا في ذات الوقت الذي وُضِعت فيه الإستراتيجية الكبرى للاحتواء موضع التنفيذ. ولم يكن ذلك مصادفة.

لقد تعامل «جورج كينان»، مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية ومؤلف برنامج «لونغ تِليغرام Long Telegram» الذي يعرض سياسة الاحتواء؛ وغيره من صنّاع السياسة، مع المعركة السياسية باعتبارها جزءًا من إستراتيجية أكبر للحد من قوة موسكو ونفوذها. ومن الضروري أن نراجع بإيجازٍ إستراتيجيةَ الولايات المتحدة الكبرى في بداية الحرب الباردة، لنفهم تمام الفهم الإستراتيجية ونمط التفكير الكامنين خلف أنشطة الولايات المتحدة في إنشاء شبكات الاتصال.

في ١٢ مارس ١٩٤٧م، وقف «هاري ترومان» أمام إحدى جلسات الكونجرس المشتركة، ليُعلِن ما صار يُعرَف بـ«مبدأ ترومان». كانت الفكرة الأساسية مباشِرة وبسيطة. إذ كانت اليونان وتركيا واقعتين تحت ضغط شيوعي لتنصيب حكومة أكثر ودًا مع الاتحاد السوفيتي. وقد استطاعت الدولتان مقاومة الضغط حتى ذلك الوقت بسبب المعونة الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها بريطانيا لهما. إلا أن بريطانيا، نظرًا لما كانت تمر به من ضائقة اقتصادية آنذاك؛ قد اضطرت لوقف المعونة. وأعرب ترومان في خطابه عن نيته في أن تتولى الولايات المتحدة تقديم الأسلحة والمعونة الاقتصادية والمشورة الحربية، التي لم تعد بريطانيا قادرة على تقديمها. بيد أن حديث ترومان لم يقف عند هذا الحد؛ إذ غلّف الرجل كلامه بعبارات تشير إلى إستراتيجية أوسع لدعم «الشعوب الحرة المقاوِمة لسياسة الإخضاع، التي تمارسها الأقليات المسلحة أو جماعات الضغط الخارجية».[1] ولم يكن كينان مسرورًا تمامًا بخطاب ترومان؛ فكتب قائلًا إنه احتجّ على ما فيه نظرًا إلى «الطبيعة الشاملة والكاسحة للتعهُّدات التي تضمّنها»، فقد شعر أنها «سياسة عالمية أكثر منها سياسة خاصة بطائفة من الظروف المعينة».[2] ومع ذلك، فإن هذا النوع من التصريحات الكاسحة هو بالضبط ما كان الرئيس ترومان ومساعد وزير الخارجية «دين أتشسون»؛ يؤمنان أنه سوف يحرك الكونجرس والشعب الأمريكي لمواجهة التحدي الشيوعي.

---

(1) David McCullough, *Truman*, New York: Simon and Schuster, 1992, p. 546.

(2) George Kennan, *Memoirs: 1925–1950*, Boston: Little, Brown, 1967, pp. 319–320.

ثم تَلَتْ مبدأ ترومان خطةُ مارشال. وفي خطاب حفل تخرُّج الطلاب في جامعة هارفارد، في الخامس من يونيه ١٩٤٧م؛ أعلن وزير الخارجية الأمريكية «جورج مارشال» أن أمريكا سوف تُقدِّم مساعدات اقتصادية تُعين على تعافي الدولِ الأوروبيةِ، التي ترغب في التعاون في تخطيط البرنامج الاقتصادي الموحَّد في أوروبا، وتنفيذه. وجنبًا إلى جنب مع موظفي وزارة الخارجية؛ عرض كينان الأسباب الإستراتيجية التي دعته إلى طرح البرنامج الاقتصادي من خلال مقولة أن الانهيار الاقتصادي لأوروبا سوف يُسهِّل على الشيوعيين الاستيلاء على السلطة فيها. كان كينان يعتقد أن ذلك البرنامج لا ينبغي أن يوجَّه إلى محاربة التسلُّط الشيوعي، بل لاستعادة عافية المجتمع الأوروبي الاقتصادية وحيويته.[١]

وبعد جدال طويل، وافق الكونجرس على خطة مارشال، في سبتمبر ١٩٤٧م؛ بميزانية مؤقتة، قدرها ٥٩٧ مليون دولار؛ لمساعدة النمسا وفرنسا وإيطاليا والصين.[٢] ورغم الشروع في تنفيذ خطة مارشال، فقد كانت بداية سنة ١٩٤٨م كئيبة للولايات المتحدة؛ إذ واجهت أزمتين، في فرنسا وإيطاليا؛ تهددتا إستراتيجيتها للحرب الباردة. لقد رد الاتحاد السوفييتي على خطة مارشال بإنشاء مكتب الإعلام الشيوعي «الكومنفورم». وكان استيعاب الحزبين الشيوعيين في فرنسا وإيطاليا داخل «الكومنفورم» إنذارًا للمسؤولين الغربيين؛ إذ بدأ الحزبان في التحريض على الإضراب والتوقف عن العمل، لمنع حكومات بلادهما الضعيفة من الانضمام إلى خطة مارشال. ومع الانتخابات، التي كان مخططًا إجراؤها عام ١٩٤٨م في كل من فرنسا وإيطاليا؛ كان هناك اختبار قوة شامل يوشك أن يقع بين القوى الشيوعية وغير الشيوعية في أوروبا الغربية.

---

(1) Wilson Miscamble, *George F. Kennan and the Making of American Foreign Policy 1947–1950*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1992, p. 50.

(2) Walter L. Hixson, *George F. Kennan: Cold War Iconoclast*, New York: Columbia University Press, 1989, p. 56.

وردًا على هذا التحدي؛ أصدر مجلس الأمن القومي (NSC) قرارًا برقم «٤»، يفوض فيه مساعدَ وزير الخارجية للشؤون العامة بتشكيل العمليات الإعلامية الأمريكية، والتنسيق بينها.[١] وطبقًا للقرار رقم «٤»؛ يُتْرَكُ لمساعد الوزير تحديد أفضل الاستخدامات الممكنة لجميع التسهيلات الإعلامية الأمريكية، فضلًا عن تطوير الخطط والبرامج بالتبادُل بين الأقسام المختلفة؛ بُغية دفع الرأي العام الأجنبي إلى الاتجاه الذي يخدم مصالح الولايات المتحدة.[٢]

وسرعان ما وُضِعت هذه الجهود موضع التنفيذ في حملةٍ مُكثفة، لنُصرة الحزب الديمقراطي المسيحي على نظيره الشيوعي في إيطاليا. فمن الناحية العلنية؛ أذاع الرئيس ترومان، في «صوت أمريكا»؛ تحذيرًا بوقف المساعدات الاقتصادية إذا فاز الحزب الشيوعي في الانتخابات. كما أرسلت الولايات المتحدة المواد الغذائية، وبدأ الأمريكان ذوو الأصول الإيطالية حملة خطابات إلى أهليهم في إيطاليا؛ يحثونهم فيها على دعم الأحزاب غير الشيوعية. ومن الناحية السرية؛ شنت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية جهدًا دعائيًا ضخمًا، زودت بمُقتضاه الصحف الموالية للغرب بالمطبوعات الخبرية والإعلامية. ومن القصص التي نشرتها وكالة المخابرات الأمريكية في الصحف الإيطالية: تقارير صحيحة عن وحشية القوات السوفيتية في القطاع الشرقي من ألمانيا، والانقلابات الشيوعية في بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر.[٣] وفي يوم الانتخابات أحرز الحزب الديمقراطي المسيحي نصرًا كاسحًا؛ إذ حصد ٤٨,٥٪ من أصوات الناخبين. وبالنسبة لأعضاء إدارة الرئيس ترومان؛ كان ذلك الفوز علامة جلية على فائدة الدعاية والحرب النفسية في هزيمة التهديدات الخارجية.

---

(1) Gregory Mitrovich, *Undermining the Kremlin: America's Strategy to Subvert the Soviet Block*, 1947–1956, Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2000, p. 17.

(2) Edward P. Lilly, The Development of 1951, Box 22, p. 35, Records of the Psychological Strategy Board, Harry S. Truman Library.

(3) Mitrovich, 2000, p. 18.

وما إن وصلنا إلى أواخر عام ١٩٤٨م، حتى كانت الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة تشمل الاحتواء و«القوة المضادة» (مُمارِسَةً الضغط على الاتحاد السوفييتي بعدة طرقٍ بُغْيَةَ القضاء على ميوله التوسعية). وتدور هذه الإستراتيجية على محورين: تقوية أوروبا الغربية (وغيرها من المناطق فيما بعد) لتثبيط محاولات الاتحاد السوفييتي في التوسُّع، وممارسة الضغط ضد تسلُّط الاتحاد السوفييتي على شرق أوروبا. كان مخططًا تنفيذ هذه الإستراتيجية من خلال الأنشطة الاقتصادية (كخطة مارشال) والعسكرية (كالنيتو وغيره من التحالُفات العسكرية) والدبلوماسية والمعلوماتية.

الحرب السياسية

حدد كينان برنامجه الخاص بالحرب السياسية في مذكرة بعث بها إلى مجلس الأمن القومي في مايو ١٩٤٨م.[١] ورغم احتواء المذكرة على بعض النقاط التي تتجاوز كثيرًا موضوع الإعلام وعمليات إنشاء الشبكات؛ فإن برنامج كينان يستحق الذكر هنا، لتتسع رؤيتنا لدور الحرب السياسية في إستراتيجية الولايات المتحدة في المراحل الأولى للحرب الباردة. يقول كينان في مذكّرته مُعَرِّفًا الحرب السياسية: «الحرب السياسية هي التطبيق المنطقي لمذهب كلاوزفيتز في أوقات السلام. وفي أوسع تعريفاتها؛ فإن الحرب السياسية تعني توظيف كل الوسائل التي تمتلكها الدولة، ما عدا الحرب؛ لتحقيق أهدافها القومية. وهذه الأنشطة سرِّية وعلنية على حدٍّ سواء. تشمل الأنشطة العلنية التحالفات السياسية والإجراءات الاقتصادية والدعاية البيضاء، إلى جانب عمليات سرِّية مثل الدعم الخفي للعناصر الأجنبية

(1) Policy Planning Staff to National Security Council, «Organized Political Warfare,» 4 May 1948, Record Group 273, Records of the National Security Council, NSC 10/2. National Archives and Records Administration.

الصديقة، والحرب النفسية والدعاية السوداء، وصولًا إلى تشجيع المقاومة السرِّية في الدول المعادية».[1]

وقد ذكر كينان أن الولايات المتحدة كانت مُنخرطة فعلًا في مثل تلك الأنشطة من خلال مبدأ ترومان وخطة مارشال، اللذين تم تنفيذهما ردًا على جهود «الحرب السياسية السوفيتية العدوانية». ومع ذلك فشلت الولايات المتحدة في تعبئة كل الموارد المطلوبة للنجاح في شن حربٍ سياسية سرِّية ضد الاتحاد السوفيتي.

وقد شمل برنامج كينان الخاص بالحرب السياسية أربعة أنواع رئيسة من الأنشطة: بعضها علني، وبعضها سرِّي. وكانت المجموعة الأولى من «المشروعات» التي تعرَّض لها عبارة عن خطط لإنشاء «لجان تحرُّر». وتعين على هذه اللجان أن تكوِّن «مؤسسات أمريكية عامة» على النحو الأمريكي التقليدي، فضلًا عن «دعم عام منظَّم لمقاومة الاستبداد في البلاد الأجنبية». كان الهدف منها ثُلاثيًا: العمل باعتبارها «بؤرًا للأمل القومي» للاجئين السياسيين من الكتلة السوفيتية، وتوفير «الإلهام من أجل استمرار المقاومة الشعبية في نطاق الكتلة الشرقية»، و«العمل كنواة محتملة لجميع حركات التحرُّر عند نشوب الحرب».[2] وقد وصف البحث هذه الجهود بأنها «عملية علنية في الأساس ينبغي توجيهها سرًا، وإن أمكن تلقيها للمساعدة من الحكومة». وتم التخطيط على أن يُتْرَك تنظيم هذه اللجان إلى «مواطنين أمريكيين، من غير الموظفين الحكوميين؛ ممن يُوثَق بهم»، وذلك لتجنيد بعض «الزعماء اللاجئين»، و«تيسير سبل الكتابة والخطابة» لهؤلاء الزعماء اللاجئين؛ للإبقاء عليهم أحياء كشخصيات عامة في أوطانهم. كانت هذه المجموعة الأولى من البرامج هي مصدر الإلهام بفكرة إنشاء «اللجنة القومية لأوروبا الحرة» (NCFE)، كما شكّلت مبدأها التنظيمي؛ وكذلك «اللجنة الأمريكية للتحرُّر من البلشفية» (Amcomlib)، والمنظمات الراعية لـ«إذاعة أوروبا الحرة» (RFE)، و«إذاعة التحرير» (RL)؛ التي اشتهرت بعد عام ١٩٥٩م باسم «إذاعة الحرية».

---

(1) Policy Planning Staff, 1948.

(2) Policy Planning Staff, 1948.

أما المجموعة الثانية من المشروعات، وكثير منها لا يزال سريًا؛ فكانت أعمالًا شِبه عسكرية صريحة هدفها القضاء على القوة السوفييتية في الكتلة الشرقية، وداخل الاتحاد السوفييتي ذاته.[1] وكان تنفيذ تلك الأعمال يتم على أيدي منظمات أمريكية خاصة، ولها صلة بممثلين محليين سريين في البلاد الحرة. ومن خلال هؤلاء الوسطاء تُقدَّم المعونة والتوجيه لحركات المقاومة العاملة وراء «الستار الحديدي».[2]

أما المجموعة الثالثة من المشروعات، فكان الهدف منها دعم العناصر الوطنية والمضادة للشيوعية في بلاد العالم الحر المهدَّدة. وقد ذُكِرَتْ كل من فرنسا وإيطاليا على نحو خاص، لأنها ظلتا مُضطربتين عام ١٩٤٨م. وكانت هذه أيضًا من العمليات السرية التي ينبغي فيها الاستفادة من «الوسطاء التابعين للقطاع الخاص». وقد كتب كينان أنه من المهم «فصل» هذه المنظمات الخاصة عن المنظمات الموجودة في المجموعة الثانية من المشروعات، والتي يمكن أن يُقصَد بها المنظمات السياسية المكَلَّفة بتهريب السلاح إلى جماعات عاملة وراء «الستار الحديدي».[3] وقد كانت هذه أقوى المشروعات صلة بالأنشطة الخاصة بإنشاء الشبكات. وقد مُنحت مبالغ هائلة مِنْ قِبَل «مكتب التنسيق السياسي» (OPC)، ثم بعد ذلك مِنْ قِبَل «وكالة الاستخبارات المركزية» (CIA)؛ للأحزاب السياسية المناهضة للشيوعية، ولاتحادات العمال، والجماعات الطلابية والمنظمات الثقافية. أما كيف كانت هذه الجماعات تنظَّم وتموَّل سِرًّا؛ فهذا ما سنفصله في القسم التالي.

أما نوعية المشروعات الرابعة والأخيرة، التي ذكرها كينان؛ فهي «الأعمال الوقائية المباشرة في البلاد الحرة».[4] كانت «الضرورة الملحة» هي السبب الوحيد وراء هذه

---

(1) Peter Grose, *Operation Rollback: America's Secret War Behind the Iron Curtain*, Boston: Houghton Mifflin, 2000, p. 98.

(2) Grose, 2000, pp. 164–168.

(3) Policy Planning Staff, 1948.

(4) Policy Planning Staff, 1948.

الأعمال بُغية «الحيلولة دون تدمير أو تخريب الأجهزة الحيوية أو غيرها من المواد أو تصفية أو أسر الأفراد على يد عملاء الكرملين أو وكالاته».(١) وقد بسطت الورقة أمثلة لهذا النوع من الأعمال السرية مثل: «السيطرة على أنشطة مكافحة التخريب في حقول النفط الفنزويلية»، و«تحديد الأشخاص المهمين المهدَّدين من قِبَل الكرملين، والذين ينبغي توفير الحماية لهم أو نقلهم إلى مكان آخر».

وحظيت رؤية كينان للحرب السياسية بالموافقة الفائقة السرية، وأصبحت توجيهًا لمجلس الأمن القومي(NSC 10/2).(٢) وأنشأ هذا التوجيه «مكتب المشروعات الخاصة»، الذي سرعان ما أُطلق عليه «مكتب التنسيق السياسي». وكان المفترَض أن تخضع أنشطة ذلك المكتب لإشراف وكالة الاستخبارات المركزية. والواقع أن المكتب، منذ عام ١٩٤٨م إلى عام ١٩٥٢م؛ كان هو قانون نفسه، وانخرط في مجموعة من الأنشطة غير التقليدية وراء «الستار الحديدي».(٣)

الجهود الأمريكية في إنشاء الشبكات

أدار «مكتب التنسيق السياسي»، بقيادة «فرانك ويزنر»؛ جهود الولايات المتحدة لبناء شبكات مُعادية للشيوعية. وفي عام ١٩٥١م؛ تم دمج الجزء الخاص ببناء الشبكات، الذي يضطلع به «مكتب التنسيق السياسي»؛ في «قسم المنظمات الدولية»

---

(1) Policy Planning Staff, 1948.

(2) National Security Council, «National Security Council Directive on Office of Special Projects,» NSC 10/2, June 18 1948, Record Group 273, Records of the National Security Council, NSC 10/2, National Archives and Records Administration.

(3) Evan Thomas, *The Very Best Men, Four Who Dared: The Early Years of the CIA,* New York: Simon & Schuster, 1995, pp. 29-30.
وفيما بعد، أصبح كينان ناقدًا أساسيًا لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، مُحتجًّا بأن مفهومه الأصلي للاحتواء «قد أفسدته عسكرة الصراع، وتحويل أوروبا إلى أحلاف عسكرية». ومع ذلك، واصل كينان وقتها أبحاثه الخاصة بدعم أنشطة الحرب السياسية، التي ساعد على إطلاقها؛ معتبرًا إياها أداة قيمة في صراع الولايات المتحدة الأيديولوجي مع الاتحاد السوفيتي.

(IOD)، وهو قسم كامل في و«كالة الاستخبارات المركزية»؛ مخصص لتمويل الأنشطة التي تهدف للتأثير على المثقفين والعمال والطلاب الأوروبيين على كلا جانبي «الستار الحديدي».[1] ومن أشهر المنظمات التي دعمها قسم المنظمات الدولية نذكر: «مؤتمر الحرية الثقافية»، و«إذاعة أوروبا الحرة» (REF)، و«إذاعة الحرية» (RL)، و«لجنة اتحاد التجارة الحرة» (FTUC)، و«اتحاد الطلاب الوطني» (NSA)، وكلها كانت جزءًا مما أطلق عليه «بيتر كولمان»: المؤامرة الليبرالية لوكالة الاستخبارات المركزية.[2]

كان أحد الملامح الهامة لذلك المجهود هو الربط بين القطاعين العام والخاص. وكما علّق المؤرخ «سكوت لوكاس»؛ ففي هذه «الشبكات الحكومية الخاصة» يأتي الدافع للأعمال المناهضة للشيوعية من الطرف الخاص (لا الحكومي) في المعادلة.[3] وفي داخل الولايات المتحدة وأوروبا كانت هناك حركة فكرية مناهضة للشيوعية بالفعل، وبخاصة داخل اليسار غير الشيوعي. ومع ذلك، كان ثمة حاجة للمال والتنظيم؛ بُغية تحويل الجهود الفردية إلى حملة متماسكة. إن وكالة الاستخبارات المركزية لم تنشئ تلك الشبكات من العدم؛ فقد وُلِدَتْ من حركات سياسية وثقافية أوسع، حركات رعتها الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات في صمت.

أولًا؛ لجان التحرُّر:

تركزت معظم أنشطة الولايات المتحدة الخاصة بإنشاء الشبكات، أواخر أربعينيات القرن الماضي؛ في رعاية الشبكات الديمقراطية، التي تستطيع منافسة الهيمنة الشيوعية على المجتمع المدني في أوروبا الغربية. ومع ذلك؛ كان جزء هام

(1) Tom Braden, «I'm Glad the CIA Is 'Immoral,'» *Saturday Evening Post*, May 20, 1967.

(2) Peter Coleman, *The Liberal Conspiracy: The Congress for Cultural Freedom and the Struggle for the Mind of Postwar Europe*, New York: Free Press, 1989.

(3) W. Scott Lucas, «Beyond Freedom, Beyond Control: Approaches to Cultural and the k in the Cold War,» *Intelligence and National Security*, Vol. 18, No. 2, Summer 2003, pp. 53-72.

من إستراتيجية الولايات المتحدة العامة للحرب الباردة هو الضغط على نظم الحكم الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي، من خلال الحرب الأيديولوجية. وكانت المنظمتان الرئيسيتان المخصصتان لهذا الغرض هما «اللجنة القومية للإبقاء على أوروبا حرة» (NCFE)، التي سميت بعد ذلك: «لجنة أوروبا الحرة» (FEC)، و«اللجنة الأمريكية للتحرُّر من البلشفية» (Amcomlib).

وقد شُرِع في تأسيس «لجنة أوروبا الحرة» على يد رئيس «مكتب التنسيق السياسي»، «فرانك ويزنر»؛ الذي وفَّر التمويل المبدئي للمشروع، وحشد مجموعة باهرة من الشخصيات العامة لدعمه. ومن المهم ملاحظة أن تلك الشخصيات القيادية والعامة (مثل «جون فوستر دالاس»، و«س. د. جاكسون» كبير مستشاري «دوايت أيزنهاور» للحرب النفسية إبان الحرب العالمية الثانية) كانت تبحث في ذلك الوقت بالفعل عن طرق لإنشاء جالية للاجئي أوروبا الشرقية. وقد ضم مجلس إدارة «لجنة أوروربا الحرّة»: «ألين دالاس»، الذي صار فيها بعد مُديرًا لوكالة الاستخبارات المركزية، والناشر «هنري لوس»، والجنرال «لوشياس كلاي»، والسفير السابق في اليابان «جوزيف جرُو»، والرئيس اللاحق أيزنهاور.(١)

قُسِّمَتْ أنشطة «لجنة أوروبا الحرة» مبدئيًا إلى ثلاث وحدات: كانت الوحدة الأولى خاصة بعلاقات المنفيين، وقد ساعدت على تنظيم المنفيين من أوروبا الشرقية في قوة سياسية فعالة أَملت «لجنة أوروبا الحرة» أن تجعل منها رمزًا من رموز المستقبل الديمقراطي لأوروبا الشرقية. وكجزء من هذه العملية؛ وفّرت «لجنة أوروبا الحرة» وظائف مؤقتة للعلماء المنفيين في الجامعات الغربية، وافتتحت جامعة حُرة، في ستراسبورج بفرنسا؛ لتدريب الجيل التالي من قادة أوروبا الشرقية، ودشنت سلسلة من المجلات لتحليل ما يقع من تطورات في المجتمع الشيوعي.(٢)

---

(1) Arch Puddington, *Broadcasting Freedom: The Cold War Triumph of Radio Free Europe and Radio Liberty*, Lexington, Ky.: University Press of Kentucky, 2000, p. 12.

(2) Puddington, 2000, p. 12.

وقد أُسِّسَتْ لجان قومية لكل بلدٍ محتل، وتكونت تلك اللجان من ست أو سبع من الشخصيات القيادية المنفية، الذين يمثلون القوى والمصالح السياسية لدولهم قبل احتلال الاتحاد السوفييتي لها. وقد لعبت اللجان دور وسيلة الاتصال بين «لجنة أوروبا الحرة» وجماعات المنفيين السياسيين في الغرب، وأصبح أعضاؤها مُتحدثين باسم المنفيين في الولايات المتحدة، ومنظمين لهم. وقد ساعد هذا على استمرار تركيز الأمريكيين والغربيين على قضية الاحتلال السوفييتي لأوروبا الشرقية. وأخيرًا؛ قامت تلك اللجان بالمساهمة في إنتاج مجلات وصحف شهرية، بلغاتها الأم؛ ورعايتها.[١]

أما الطائفة الثانية من أنشطة «لجنة أوروبا الحرة»، فنظَّمها قسم الاتصالات الأمريكية. وكانت تلك الوحدة مسؤولة عن تعريف المنفيين بالثقافة والسياسة الأمريكية، وتشجيع التواصُل الشخصي بينهم وبين الجمهور الأمريكي الأوسع. وهو ما كان جزءًا من برنامج واسع لتشجيع الدعم العام للأهداف الأمريكية، في بداية الحرب الباردة.[٢]

وهناك جانب آخر من هذا الجهد هو «حملة التحرُّر»، التي أطلقها «دوايت أيزنهاور» بشكل رسمي في خطابٍ قومي بمناسبة عيد العمال عام ١٩٥٠م.[٣] وكانت حملة التحرُّر عملًا يهدف إلى جمع الأموال لتشجيع الأمة الأمريكية ومؤسساتها على المساهمة في قضية الحرية في دول أوروبا الشرقية، التي ترزح تحت نِير الأسر. وفي ذلك الخطاب دشَّن أيزنهاور ضربة البداية بمقولته: «حارِب الكذبة الكبيرة بحقيقة

(١) تُعَدّ لجان البلطيق أحد أمثلة هذه اللجان القومية، راجع:
- «Memorandum on Baltic Committees,» November 29, 1955, Box 154, Baltic Committees, Radio Free Europe/Radio Liberty Corporate Archives, Hoover Institution Archives.

(2) "Excerpt from Minutes of Special Meeting of the Board of NCFE Directors," August 4,1949, Box 286, Radio Free Europe Corporate Policy 1950-1956, Radio Free Europe/Radio Liberty Corporate Archives, Hoover Institution Archives.

(3) Martin J. Medhurst, «Eisenhower and the Crusade for Freedom: The Rhetorical Origins of a Cold War Campaign,» *Presidential Studies Quarterly*, Vol. 27, Fall 1997, p. 649.

كبيرة».[1] كان هناك بعض الأمل في أن توفر الحملة معظم التمويل لميزانية «لجنة أوروبا الحرة». وفي خلال سنة أو اثنتين ثبت أن ذلك مستحيل؛ فظل مصدر معظم ميزانية اللجنة هو وكالة الاستخبارات المركزية. وفي الأعوام التالية أثارت حملة التحرُّر قدرًا كبيرًا من الجدل إذ اعتبرت غطاء لتمويل وكالة الاستخبارات المركزية لـ«لجنة أوروبا الحرة».[2]

كان أشهَر وأهمّ نشاط لـ«لجنة أوروبا الحرة» هو تأسيس «إذاعة أوروبا الحرة»، التي بدأت بثها الإذاعي لشعوب أوروبا الشرقية على الموجة القصيرة عام ١٩٥٠م. كانت «إذاعة الحرّية» تحت رعاية «اللجنة الأمريكية للتحرُّر من البلشفية» تشبه «إذاعة أوروبا الحرة»، لكنها ناطقة بالروسية (وغيرها من لغات أوروبا)، واستهدفت شعوب الاتحاد السوفييتي. لقد أتاحت هذه المحطات لمواطني الكتلة الشيوعية مصدرًا إخباريًا بديلًا. كذلك قَدَّمَتْ هاتان المحطتان الإذاعيتان نفسيْهما للمستمعين كما لو كانتا تُبثّان من محطة إذاعية قومية في دولةٍ حرة. وبالإضافة للأخبار؛ قدمت هاتان المحطتان قائمة كاملة لموادَّ إذاعيةٍ تشمل برامجَ ترفيهيةً وثقافيةً وتعليقات، اضطلع بإعدادها طاقم كبير اختلط فيه الأمريكيون والمهاجرون القاطنون في نيويورك وميونخ.

وبينما كانت «إذاعة أوروبا الحرة» ومحطة «إذاعة الحرّية» تموَّلان على نطاق واسع من خلال وكالة الاستخبارات المركزية، كانتا كيانين جِدَّ مستقلين قاما بتطوير إستراتيجيتهما الفريدة للوصول إلى جمهورهما المستهدَف. وقد استطاعت «إذاعة الحرية» الوصول إلى عقل الشعب الروسي مستعينة بالعناصر الديمقراطية والإنسانية في تراثه السابق على الثورة. إذ كانت تركز دائمًا على الجوانب الإنسانية في الثقافة والتاريخ الروسيين مثل كتابات ديستويفسكي وتولستوي. ومن أجل جذب المستمعين السوفييت؛ قامت «إذاعة الحرية» بتوظيف منفيين يتحدثون الروسية

---

(1) Medhurst, 1997.

(2) Puddington, 2000, p. 22.

وغيرها من اللغات السوفييتية بطلاقة ونبرة طبيعية؛ مُستخدمين لغة معاصرة في كلامهم. كان الأمل أن يعتبر المواطنون السوفييت «إذاعة الحرية» تعبيرًا صادقًا عن تطلُّعهم إلى العيش في مجتمع ديمقراطي.

وبحلول ستينيات القرن الماضي؛ نجحت محطتا الإذاعة المذكورتان في كسب ثقة شعوب أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي، كمصدرين للأخبار والتعليقات. واتضحت هذه الثقة عندما بدأت المحطتان تتسلمان من المنشقين الداخليين، في الكتلة الشيوعية؛ وثائق تُطالِب بالحريات الدينية والمدنية. وقد أذاعتا هذه النصوص، ناشرين إياها على نطاق واسع، لم تكن تلك الوثائق لتحظى به لو أنها ظلت ملفات سرية. وقد وُصِفَت «إذاعة الحرية» بأنها «هيئة مسموعة» يمكن للمواطنين السوفييت أن يُعبِّروا من خلالها عن أنفسهم ويتبادلوا ما لديهم من معلومات.[1] وبحلول الستينيات، كانت الإذاعتان، من خلال ما تذيعانه من مواد؛ تؤديان دورًا أساسيًا في المناقشات السياسية والثقافية والفلسفية التي تجرى داخل الكتلة الشيوعية.

كذلك رعت «لجنة أوروبا الحرّة» و«اللجنة الأمريكية للتحرر من البلشفية» (Amcomlib) برامج الكتب البريدية، التي كانت تُرسِل المطبوعات إلى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي. لقد وضع «جورج ميندن»، رئيس «صحافة أوروبا الحرة»؛ برنامجًا لإرسال الكتب بالبريد خاصًا بأوروبا الشرقية، ومهمته توزيع مواد مطبوعة تقدم «فهمًا روحيًا للقيم الغربية».[2] وقد حاول ميندن، فيما اختاره من كتبٍ؛ تجنُّبَ السياسة، مُركِّزًا بدلًا من ذلك على إرسال مواد في «علم النفس والأدب والمسرح

(1) Gene Sosin, *Sparks of Liberty: An Insider's Memoir of Radio Liberty*, University Park, Pa.: Pennsylvania State University Press, 1999, p. 152.

(2) John P.C. Matthews, «The West's Secret Marshall Plan for the Mind,» *International Journal of Intelligence and Counter Intelligence,»* Vol. 16, No. 3, July–September 2003.

والفنون المرئية» لمثقفي أوروبا الشرقية ومفكريها.[1] وقد استطاعت «صحافة أوروبا الحرة» تأمين حقوق النشر باللغات الأجنبية من الناشرين الغربيين، لكثير من الأعمال الكلاسيكية؛ لقاء رسوم زهيدة. وركز برنامج الكتب البريدية على الكتب المحظورة أو غير المتاحة في الكتلة الشيوعية، والتي لا بد أن تمرّ غالبًا على المراقبين الشيوعيين حين تُرسَل من مؤسسات أو ناشرين غربيين شرعيين، فوزع كتبًا مثل «صورة الفنان في شبابه» لجيمس جويس، و«پنين» لڤلاديمير نابوكوف، و«مزرعة الحيوان» لجورج أورويل، وكتاب «روبرت كونكويست» الشهير عن حملات التطهير التي قام بها ستالين، وعنوانه: «الرعب الكبير The Great Terror».[2] وبنهاية الحرب الباردة قُدِّر عدد الكتب والمجلات، التي تم تسريبها إلى النصف الشيوعي من أوروبا؛ بما يزيد على ١٠ ملايين نسخة أرسلت من خلال برامج الكتب البريدية.[3]

ثانيًا؛ مؤتمر الحرية الثقافية:

كان «مؤتمر الحرية الثقافية»، المؤسَّس عام ١٩٥٠م؛ واحدًا من أهم مؤسسات الحرب الباردة المناهِضة للشيوعية. وقد صدرت الفكرة الأصلية، صيف ١٩٤٩م؛ عن مجموعة من المثقفين الأمريكيين والأوروبيين، منهم «ميلڤن لاسكي» و«روْث فيشر». لقد أراد هؤلاء المثقفون عقد مؤتمر دولي في برلين، لتوحيد مُعارضي الستالينية في أوروبا الغربية والشرقية، وعدّوه ردًا على سلسلة المؤتمرات التي يرعاها الاتحاد السوڤييتي، دعوة إلى السلام العالمي وإدانة لسياسات إدارة ترومان؛ والتي عُقِد أحدها في نيويورك وحضره ٨٠٠ من الشخصيات الفنية والأدبية البارزة، منهم «أرثر ميلر» و«هارون كوبلاند» و«تشارلي شابلن» و«ألبرت أينشتين».[4]

---

(1) Matthews, 2003.

(2) Matthews, 2003.

(3) Matthews, 2003.

(4) Coleman, 1989, p. 5.

وقد ظلت الخطط الخاصة بها سوف يصبح في نهاية المطاف «مؤتمر الحرية الثقافية»، سجينة البيروقراطية لبعض الوقت. كانت السلطات الأمريكية في ألمانيا تعرف بأمر هذه الخطط، إلا أنها خشيت ألا يكون لمؤتمر ترعاه حكومة الولايات المتحدة مصداقية تُذْكَر لدى المفكرين الأوروبيين. ومن هذه الثُّغْرَة دَخَل شخصان محوريان؛ هما «ميشيل جوسيلسون» و«ميلڤن لاسكي».

كان «ميشيل جوسيلسون»، الذي ولد في أستونيا ثم أمسى مواطنًا أمريكيًا؛ أحد موظفي الشؤون الثقافية لدى الحكومة العسكرية الأمريكية في ألمانيا. وقد شغف بفكرة عقد مؤتمر، وكان لديه خطط عظيمة لذلك. لقد أراد جوسيلسون عقد مؤتمر ثقافي وفكري ينتزع زمام المبادرة من الشيوعيين، بإعادة تأكيد «الأفكار الأساسية التي تحكم مناخ العمل الثقافي والسياسي في العالم الغربي، ورفض التحديات الشمولية».[1]

وقد اقترح جوسيلسون على «مكتب تنسيق السياسات» أن تنظم المؤتمرَ لجنةٌ من المفكرين الأمريكيين والأوروبيين، تدعو المشاركين إليه. على أن يتم اختيار المشاركين بناءً على ثلاثةِ معايير: وجهة نظرهم السياسية، وشهرتهم الدولية، وشعبيتهم في ألمانيا. كان الغرض من المؤتمر تأسيس لجنة دائمة تحافظ، بقليل من التمويل؛ على درجة من التنسيق البلاغي والفكري. وقد رحب «مكتب تنسيق السياسات» بخطة جوسيلسون، ووافق على أن يخصص لها ميزانية قيمتها خمسين ألف دولار.

كذا كان لـ«ميلڤن لاسكي» هو الآخر دورٌ في عقد المؤتمر. ولاسكي هو الصحفي الأمريكي الذي أسس «دير مونات Der Monat»، وهي صحيفة ألمانية كانت ترعاها سلطات الاحتلال الأمريكية. ففي تلك الفترة كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها منهمكين بقوة في محاولة بناء المؤسسات والثقافة الألمانية من جديد، وممسكين بزمام التراخيص الخاصة بالمطبوعات الألمانية. وقد نجحت صحيفة «دير مونات» أيما

---

(1) Michael Warner, «Origins of the Congress of Cultural Freedom 1949–1950,» *Studies in Intelligence*, Vol. 38, No. 5, 1995.

نجاح، وجعلت من لاسكي شخصية فكرية وثقافية رئيسية في أوروبا.[1]

وبعد أن علم لاسكي باهتمام جوسيلسون بخطة المؤتمر؛ شرع في العمل لتوه. وهو ما كان مدعاة لشيء من القلق داخل «مكتب تنسيق السياسات»، الذي خشي أن يُعتبر وجود لاسكي، الموظف في حكومة الاحتلال الأمريكي؛ دليلًا على أن حكومة الولايات المتحدة تقف وراء الحدث[2]. لكن ذلك لم يُعِق لاسكي بأي حال؛ فقد استطاع في غمرة أشغاله تجنيد محافظ برلين الغربية وحشدٍ من المفكرين البارزين لذلك المؤتمر.

وقد بدأ «مؤتمر الحرية الثقافية» في برلين، يوم ٢٦ يونيو ١٩٥٠م؛ بعد بدء غزو قوات كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية بيوم. وقد شهد المؤتمر اختلافًا حول كيفية مجابهة الشيوعية: فآثر البعض الهجوم العسكري على الجبهة الأمامية، في حين فضَّل آخرون طريقة أمكر وأقلّ صدامية؛ إذ يتم التركيز على الإصلاحات السياسية والاجتماعية، لتقويض الجاذبية الأخلاقية التي تتمتع بها الشيوعية. وبرغم هذه الاختلافات؛ وافق المؤتمر على إصدار بيانٍ رسمي يرفُض الحيادية، ويدعو إلى السلام، من خلال إنشاء مؤسسات ديمقراطية؛ ويعبِّر عن التضامُن مع ضحايا الدول الشمولية.[3] وقد وافق المجلس أيضًا على إنشاء منظمة دائمة لدعم المبادئ المتفَق عليها في برلين.

كان مؤتمر برلين بداية لتحقيق هدف «مؤتمر الحرية الثقافية» الأساسي، وهو ما سيجعله سببًا لاستمرار دعمه طوال سبعة عشر عامًا. لقد كان المؤتمر يهدف إلى صياغة إجماعٍ مضاد للشمولية فيما وراء الأطلنطي، ينبني على القيم العامة لحرية

---

(1) Giles Scott-Smith, «A Radical Democratic Political Offensive: Melvin J. Lasky, *Der Monat*, and the Congress of Cultural Freedom,» *Journal of Contemporary History*, Vol. 35, No. 2, 2000, pp. 263–280.

(2) Warner, 1995; Scott-Smith, 2000.

(3) Coleman, 1989, p. 31.

الفكر والبحث. ومن ثم تشكلت لجان قومية في أرجاء أوروبا (ولاحقًا في آسيا وأمريكا اللاتينية)، وتكونت كل لجنة من مثقفين مُستقلين يَرْعَوْن أنشطة يعتقدون بملاءمتها لدعم المبادئ العامة للمؤتمر. وكان أحد الأنشطة الرئيسية للّجان القومية هو إصدار المجلات والصحف.

كانت أشهر مطبوعة يرعاها المؤتمر هي مجلة «إنْكَونْتَر Encounter»، التي كان يحرِّرها «إيرڤنغ كريستول» و«ستيفن سبندر»؛ وتُنشَر في لندن. لقد كان المجلس يرعى «إنكونتر»، ولكنه لم يطبعها مباشرة. كذا كانت المجلة مستقلة أيضًا عن «الجمعية البريطانية للحرية الثقافية». ولأنها كانت تُقدِّم عروضًا للاتجاهات الثقافية والسياسية العالمية، من وجهة نظر بريطانية؛ فقد نالت رضى خليط من الكتاب البريطانيين والأمريكيين والأوروبيين.

لقد أصدر المؤتمر ما يزيد على اثنتي عشرة مطبوعة ثقافية حول العالم، بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية والألمانية؛ وكانت كلها تنطلق من وجهة نظر ليبرالية مُضادة للشيوعية، وتتناول القضايا السياسية والثقافية معًا. وفي الخمسينيات وأوائل الستينيات، من القرن المنصرم؛ صارت طائفة من تلك المجلات أحظى المطبوعات في بلادها بالشهرة والجدل الدائر حولها.

كذلك عقد «مؤتمر الحرية الثقافية» مؤتمرات دولية تناولت القضايا السياسية والاجتماعية الهامة، واستهدفت خلق ساحة عالمية للنقاش، وليس مجرّد توفير أداة أخرى تستخدم في الصراع الأيديولوجي ضد الاتحاد السوفييتي. كما اجتهد المؤتمر في طرح آراء بناءة عن السلوك الاجتماعي و السياسي والاقتصادي، لا تتسم بكونها مجرد رد فعل ضد الشيوعية.[1] وقد صارت هذه المؤتمرات بؤرةً للمناقشات الفكرية، عبر الأطلنطي؛ حول الحداثة والديمقراطية والتطور التقني. فعلى سبيل

(1) Giles Scott-Smith, «The Congress for Cultural Freedom, the End of Ideology and the 1955 Milan Conference: Defining the Parameters of Discourse,» *Journal of Contemporary History*, Vol. 37, No. 3, 2002, pp. 437–455.

المثال وفَّر أحد المؤتمرات، عام ١٩٥٥م؛ ساحة للمناظرة بين عالمي الاقتصاد: «جيه كيه غالبريث» و«فريدريش ڤون هايِك» حول الدور الصحيح للحكومة في الاقتصاد، وما إن كان لسيطرة الدولة على الاقتصاد أية علاقة بالحرية السياسية.

كذلك كان للمؤتمر نشاطه السياسي؛ إذ نظم احتجاجات ضد اضطهاد المثقفين في الدكتاتوريات اليسارية واليمينية جميعًا. وبعد قمع السوڤييت للثورة المجرية عام ١٩٥٦م؛ تحرك المؤتمر لحشد دعم دولي للكُتّاب والفنانين والعلماء المجريين. كما قدَّم المعونة للاجئين المجريين، الذين فروا من البلاد؛ ولا سيما المثقفون. وبالمثل عارض المجلسُ إيقافَ نظام الجنرال فرانكو، في إسبانيا؛ لبعض الأساتذة الجامعيين عن العمل في ١٩٦٥م، واعتقال السلطات البرتغالية في موزمبيق لأحد رؤساء التحرير المعارضين للاستعمار في نفس العام.[١]

وقد ساعدت وكالة الاستخبارات المركزية «مؤتمر الحرية الثقافية» بطريقتين: الأولى هي الدعم المالي؛ فبعد مؤتمر برلين سعى المؤتمر لمواصلة أنشطته، لكنه افتقد لمصدر تمويل يعتمد عليه. لم يكن من المحتمل أن يتلقى مالًا من وزارة الخارجية الأمريكية أو الكونجرس، إذ كانت فترة محاكمات مكارثي في ذروتها، وفي مثل ذلك الجوّ يصعُب على جماعة من يمين الوسط الحصول على تمويل علني من حكومة الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى؛ كانت وكالة الاستخبارات المركزية ترغب في تمويل المنظمات الليبرالية المعادية للشيوعية، وتستطيعه. وقد ظل تمويل الوكالة سرًا، حتى يحتفظ المؤتمر بمصداقيته أمام أعضائه؛ إذ كان من المستبعد أن يتعاون كثير من هؤلاء المثقفين الأوروبيين مع جماعة تتلقى تمويلًا مُباشرًا من الحكومة الأمريكية.

أما الدور الثاني الذي لعبته الوكالة لإنجاح المؤتمر؛ فهو العمل على أن تكون له قيادة مُتمكّنة ومخلصة. ففي نوفمبر ١٩٥٠م اختار «مكتب تنسيق السياسات» «ميشيل جوسيلسُنْ» لمنصب السكرتير الإداري، وهو المنصب الذي سوف يشغله

(1) Coleman, 1989, p. 244.

لستة عشر عام تالية.[1] وقد استقال جوسيلسن من وظيفته في حكومة الاحتلال الأمريكي بألمانيا، لتقلُّد المنصب الجديد. وهكذا؛ كان لجوسيلسن منصبان في المؤتمر: مُنظِّم مجموعة المثقفين الدولية، وهمزة الوصل مع المصدر التمويلي؛ وكالة الاستخبارات المركزية.

ثالثًا؛ الاتحادات العمّالية:

في أواخر أربعينيات القرن الماضي، شغلت القوى الشيوعية موقعًا مُهيمنًا على الحركة العمالية بأوروبا وآسيا. بل حتى في أمريكا الشمالية؛ ضم «مجلس المنظمات الصناعية» (CIO)، وهو إحدى المنظمات العمالية الرئيسية في الولايات المتحدة؛ بعض الشيوعيين البارزين بين أول جيل من قادته. وتركزت سيطرتهم في «الجمعية الدولية للاتحادات التجارية»، التي يسيطر عليها الشيوعيون منذ تم تأسيسها عام ١٩٤٥م. وفي مواجهة حركة الاتحاد التجاري الشيوعي؛ ظهر «اتحاد العمال الأمريكي» (AFL) بقيادة «جورج ميني»، والذي أسس «لجنة اتحاد التجارة الحرّة» لمساعدة الاتحادات التجارية الحرة بالخارج، وبالذات في أوروبا. كان رئيس «لجنة اتحاد التجارة الحرّة»، «غاي لوفستون»؛ شيوعيًا سابقًا انقلب على الحزب بعد فصله، لمطالبته بدرجة من الاستقلال لمجموعات الاتحاد التجاري الشيوعي الأمريكية، في أواخر عشرينيات القرن المنصرم. وتَبنّى لوفستون وميني رؤية مشتركة لحركة دولية لاتحادات التجارة؛ متحررة من السيطرة الشيوعية، وتحترم قواعد اقتصاد السوق الحر.[2]

وفي عام ١٩٤٥م؛ أرسَلَ لوفستون «إيرڤينغ براون» إلى باريس، لإنشاء مكتب أوروبي لاتحاد التجارة الحرّة؛ للعمل على تأسيس اتحادات غير شيوعية في فرنسا

---

(1) Warner, 1995.

(2) Anthony Carew, *Labour Under the Marshall Plan: The Politics of Productivity and the Marketing of Management Science*, Detroit, Mich.: Wayne State University Press, 1987.

وإيطاليا. وقد أدت هذه اللجنة عددًا من المهام منها الدعم المالي للمنشورات العمالية المعادية للشيوعية، والدعم المالي للاتحادات العمّالية غير الشيوعية، والمحاولة المنظمة للتودُّد إلى المنشقين عن الحزب الشيوعي في فرنسا وإيطاليا، وتقديم مساعدات تنظيمية وخدمات بريدية لـ«مؤتمر الحرية الثقافية»، وتأسيس شبكة للعملاء السريين في أوروبا الغربية. أما خارج أوروبا؛ فقد دشنت «لجنة اتحاد التجارة الحرّة» برامج لمكافحة الشيوعية، موجَّهة إلى الحركات العمالية في الهند وأندونيسيا وتايوان.[1]

وتم تمويل أنشطة «لجنة اتحاد التجارة الحرّة» بواسطة اتحاد العمال الأمريكي، وبعض الهيئات الأخري؛ ووزارة الخارجية الأمريكية. وقد أدت الموافقة على خطة مارشال، عام ١٩٤٨م؛ إلى دعم «لجنة اتحاد التجارة الحرّة» ماليًا. إذ كانت الخطة تنُص على استخدام ٥٪ من التمويل في الأغراض الإدارية، وإعادة إنشاء الاتحادات الأوروبية الغربية.[2] لم يكن لوكالة الاستخبارات المركزية أو «مكتب تنسيق السياسات» علاقة بـ«لجنة اتحاد التجارة الحرّة» حتى عام ١٩٤٩م حين تم التوصُّل إلى اتفاق بين «مكتب تنسيق السياسات» و«لجنة اتحاد التجارة الحرّة»؛ بأن تمول وكالة الاستخبارات المركزية مشروعات معينة لـ«لجنة اتحاد التجارة الحرّة». ولأن أموال مشروع مارشال كانت قد بدأت بالنضوب؛ أمست «لجنة اتحاد التجارة الحرّة» تعتمد بشكل مُتزايد على وكالة الاستخبارات المركزية في التمويل.[3]

وفي عام ١٩٤٩م، وتحت ضغط حكومة الولايات المتحدة؛ طهّر «مجلس المنظمات الصناعية» قيادته الشيوعية وانسحب من «لجنة اتحاد التجارة الحرّة». وكانت هذه هي الشرارة التي دفعت «اتحاد العمال الأمريكي» و«مجلس المنظمات الصناعية» إلى المشاركة

(1) Anthony Carew, «The American Labor Movement in Fizzland: The Free Trade Union Committee and the CIA,» *Labour History*, Vol. 39, No. 4, February 1998.

(2) Scott Lucas, *Freedom's War: The American Crusade Against the Soviet Union*, New York: New York University Press, 1999, p. 46.

(3) Carew, 1998.

معًا في إنشاء «الكنفدرالية الدولية لاتحادات التجارة الحرة» (ICFTU)، وهي منظمة دولية هدفها مكافحة الشيوعية، وتضُم في عضويتها اتحادات تنتمي إلى ٥٣ دولة.[١] والآن أصبحت عضوية «لجنة اتحاد التجارة الحرّة» مقتصرة على المنسحبين من الجماعات العمالية، التي يسيطر عليها الشيوعيون؛ مما أضعف تأثير المنظمة إلى حد كبير.

لم تكن العلاقة بين حكومة الولايات المتحدة و«لجنة اتحاد التجارة الحرّة» علاقة سلسة، بل اتسمت بخلافات قوية ومستمرة، وبخاصة بين اللجنة ووكالة الاستخبارات المركزية. وتركزت هذه الخلافات حول أمرين أساسيين: أولهما بخصوص إستراتيجية الحرب الباردة، والدور الذي ينبغي أن تنهض به الحركة العمالية فيها. لقد اعتقدت وزارة الخارجية و«مجلس المنظمات الصناعية» أن المصاعب الاقتصادية والاجتماعية قد فتحت الباب أمام الشيوعية، وشعرا أن مقاومة الشيوعية تحتاج إلى سياسات تُعالج القضايا الاجتماعية والاقتصادية على نطاقٍ واسع.[٢] لكن «لجنة اتحاد التجارة الحرّة» رفضت هذا الرأي؛ متصورة أن العمال يهتمون بالحرية أكثر مما يهتمون بأمور الطعام والشراب. كان رأيها أن استهواء الشيوعية لمعتنقيها يتعدى القضايا الاقتصادية الخالصة. وطبقًا لـ«لجنة اتحاد التجارة الحرّة»؛ فإن محاربة الشيوعية تستلزم مواجهتها مباشرة في كل مناحي الحياة، وهو ما يعني، بالنسبة للحركة العمالية؛ الانخراط في كثير من الأعمال التي تخرّب الاتحادات الشيوعية بشكل مباشر، وتشجّع الاتحادات البديلة غير الشيوعية.[٣] وبجانب الدور المتنامي الذي اضطلع به «مجلس المنظمات الصناعية» داخل الحركة العمالية الدولية، أدى صراع التوجهات الإستراتيجية إلى وقوع احتكاك بين «لجنة اتحاد التجارة الحرّة» ووكالة الاستخبارات المركزية، خلال الفترة المبكرة من الحرب الباردة.

---

(1) The AFL and CIO formally merged into the AFL-CIO in 1955.

(2) Anthony Carew, «The Politics of Productivity and the Politics of Anti-Communism: American and European Labour in the Cold War,» *Intelligence and National Security*, Vol. 18, No. 2, Summer 2003, pp. 73–91.

(3) Carew, 2003.

أما الخلاف الآخر بين وكالة الاستخبارات المركزية و«لجنة اتحاد التجارة الحرّة»؛ فيدور حول تعيين المسؤول عن توزيع التمويل. وقد أبدى لوفستون وبراون وآخرون، بصراحةٍ؛ انتقاداتهم لسياسة وكالة الاستخبارات المركزية تجاه النقابات العمالية في أوروبا. لقد عَدَّ لوفستون الموظفين الذين تلقوا تعليمهم في جامعات القمة (Ivy League) مجرد هواة حين يتعلق الأمر بمكافحة الشيوعية داخل الحركة العمالية، وأسقطهم من الاعتبار على أساس أنهم «أولاد صغار».[1] لقد كان يريد من وكالة الاستخبارات المركزية أن تزود «لجنة اتحاد التجارة الحرّة» بمنح كاملة، وتسمح لها بالقيام بعمليات كلما رأت ذلك مناسبًا. من ناحية أخرى؛ رأت وكالة الاستخبارات المركزية أن «لجنة اتحاد التجارة الحرّة» شديدة التصلُّب وخارج السيطرة. ورغم علاقتهما العاصفة؛ واصلت وكالة الاستخبارات المركزية دعمها لـ«لجنة اتحاد التجارة الحرّة» حتى عام ١٩٥٧م، عندما شرعت «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» (USAID) بتمويل الأنشطة العمالية خارج البلاد.

رابعًا؛ المنظمات الطلابية:

من المحتمل أن يكون أكثر أنشطة الحكومة الأمريكية، في إنشاء الشبكات؛ إثارة للجدل هو دورها في تمويل «اتحاد الطلاب الوطني»، والذي تم الكشف عن أنشطته السرية في مجلة «رامپارتس Ramparts» عام ١٩٦٧م.[2] وقد أدى الكشف عن تلك الأسرار إلى تحقيقات قادت بدورها إلى الكشف عن عشرات العمليات السرية المماثلة، التي يُديرها قسم المنظمات الدولية التابع لوكالة الاستخبارات المركزية. ومن بين العلاقات التي تم كشفها؛ دَعْمُ الوكالة لـ«مؤتمر الحرية الثقافية»، وصلاته بمجموعات الاتحاد. وقد قوض هذا الكشفُ، وبشكل فعال؛ محاولاتِ الوكالة

---

(1) Carew, 1998.

(2) Michael Warner, «Sophisticated Spies: CIA's Links to Liberal Anti-Communists 1949–1967,» *International Journal of Intelligence and Counter Intelligence*, Vol. 9, No. 4, Winter 1996/1997, p. 425.

السرية لمواجهة منظمات للجبهة السوفييتية في قطاعاتٍ كالشباب والعمال والمثقفين، والفنانين والصحفيين والأكاديميين.

لقد تدخلت الوكالة في منظمات الشباب مدفوعةً بكثيرٍ من الأسباب المشابهة لتلك التي دفعتها للتدخُّل في مجالات المجتمع المدني الأخرى. ففي أواخر أربعينيات القرن الماضي؛ احتكر الاتحاد السوفييتي المنظمات الدولية الخاصة بالطلاب والشباب. كان «الاتحاد الدولي للشباب الديمقراطي» (WFDY)، و«الاتحاد الدولي للطلاب» (IUS)، وهما المنظمتان الوحيدتان للشباب والطلاب المعترَف بهما لدى الأمم المتحدة؛ منظمتين سوفييتين على نحو فعالٍ وبادٍ للعيان. لقد تبنى الاتحادان الخط الستاليني؛ فهاجما مشروع مارشال، وساندا غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية، وأيدا حملة السلام الستالينية.[1]

وقد رعى «الاتحاد الدولي للشباب الديمقراطي» المهرجانات الطلابية والشبابية، التي أتت بمئات الآلاف من الطلاب من أفريقيا وآسيا وأوروبا إلى ما وُصِف بأنه فعاليات ثقافية واجتماعية. ومع ذلك، كانت تلك المهرجانات سياسية إلى حد بعيد؛ إذ تبنَّت وروَّجت التفسير الشيوعي للأحداث الجارية، وصوَّرت الحياة في البلاد الشيوعية في أحسن صورة ممكنة. وأنفقت مبالغ ضخمة على استضافة تلك المهرجانات، فعلى سبيل المثال؛ أنفقت حكومة ألمانيا الشرقية ٤٨ مليون دولار على تنظيم مهرجان الطلاب والشباب الدولي الثالث في برلين.[2]

كانت الجهود الغربية المناهضة للجماعات الطلابية والشبابية الشيوعية محدودة قبل عام ١٩٥٠م. وفي ١٩٤٧م؛ تم تأسيس «الاتحاد الوطني للطلاب» (NSA) في ماديسون، ويسكونسن. كان ذلك الاتحاد عضوًا أول الأمر في «الاتحاد الدولي للطلاب» الخاضع للسيطرة الشيوعية، ثم انشق عن تلك المنظمة عام ١٩٤٨م لعدم

(1) Joel Kotek, «Youth Organizations as a Battlefield in the Cold War,» *Intelligence and National Security*, Vol. 18, No. 2, Summer 2003, pp. 168–191.

(2) Kotek, 2003.

إدانتها الانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا. وتعثرت محاولاته لتأسيس منظمةٍ طلابية دولية منافسة؛ جرّاء نقص الأموال والمهارات التنظيمية. وبمساعدة مالية محدودة، من وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية؛ استطاعت جماعات طلابية، بريطانية وسويدية وأمريكية؛ عقد اجتماع للمنظمات الطلابية الساخطة على «الاتحاد الدولي للطلاب»، في ستوكهولم بالسويد؛ عام ١٩٥٠م.[١]

وبعد مؤتمر ستوكهولم، تدخلت وكالة الاستخبارات المركزية بشكل أكبر في جهود «الاتحاد الوطني للطلاب»؛ مُزوِّدة المنظمة بالتمويل الذي يسمح لها بالوصول إلى الجماعات الطلابية في أمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط، وهو ما قاد لإنشاء «المؤتمر الطلابي الدولي» (ISC) عام ١٩٥٢م. ومع ذلك، لم تموّل وكالة الاستخبارات المركزية «الاتحاد الوطني للطلاب» بشكل مُباشر، بل من خلال منظمات خاصة مثل مؤسستي فورد، وروكفلر.[٢] كذلك أُنشِئَت مكاتب لـ«المؤتمر الطلابي الدولي» في عدد من الدول، لدعم الحركة بالمال. وبحلول مُنتصف خمسينيات القرن المنصرم؛ صار «المؤتمر الطلابي الدولي» مموِّلا رئيسيًا لبرامج الشباب الدولية، بما فيها المعونة الفنية والتعليم والتبادُل الطلابي والمنح الدراسية؛ التي تُتيح لطلاب العالم الثالث الدراسة في الغرب.[٣]

خامسًا؛ دور أشباه المؤسسات التابعة لحكومة الولايات المتحدة:

خلال كل تلك المحاولات تقريبًا؛ تصرفت حكومة الولايات المتحدة كأنها مؤسسة. لقد قَيَّمَتْ بعض المشروعات لتحديد ما إذا كانت تخدم أغراض الولايات

(1) Karen Paget, «From Stockholm to Leiden: The CIA's Role in the Formation of the International Student Conference,» *Intelligence and National Security*, Vol. 18, No. 2, Summer 2003, pp. 134–167.

(2) Kotek, 2003.

(3) Sol Stern, «A Short Account of International Student Politics, and the Cold War with Particular Reference to the NSA, CIA, etc.,» *Ramparts*, Vol. 5, No. 9, March 1967, pp. 29–38.

المتحدة أم لا، وموّلتها، ثم رفعت يدها عنها؛ مُتيحة للمنظمات التي تدعمها تحقيق غاياتها دون تدخُّل مباشر من جانبها. ومثل أية مؤسسة؛ تضع حكومة الولايات المتحدة القواعد التي تُحدد كيفية إنفاق أموالها. ومع ذلك، أدرك الموظفون الأمريكيون أنه كلما بعُدت المسافة بين حكومتهم والمؤسسة التي ترعاها؛ كان نجاح أنشطة المؤسسة أرجح.

وقد دعمت حكومة الولايات المتحدة أنشطة بناء الشبكات، أثناء الحرب الباردة؛ بأربع طرقٍ حيوية: الأولى هي المساعدة في تنظيمِ جماعاتٍ بناء الشبكات الديمقراطية. وكما وثّقنا في المثال السالف، فإن مستوى التخطيط والتنظيم الذي توفِّره وكالات الحكومة الأمريكية يتغير بشكلٍ كبيرٍ باختلاف المجموعة التي تدعمها. وفي بعض الحالات، كما في دعم الولايات المتحدة لأنشطة الاتحاد في أوروبا؛ اضطلعت الحكومة بدورٍ جِدٍّ صغير في التنظيم الفعلي للمجموعات. ومرجع ذلك أن المجموعات الخاصة، ويمثّلها هنا «اتحاد العمال الأمريكي»؛ كانت قد أنشأت بالفعل شبكة مؤثرة بمجهودها الخاص. أما في حالات أخرى، مثل حالة «مؤتمر الحرية الثقافية»؛ فقد لعب مسئولو حكومة الولايات المتحدة دورًا أكبر، فلم يظهر «مؤتمر الحرية الثقافية» إلى الوجود إلا لأن مسئولي الولايات المتحدة قد حوّلوا مجموعة أفكار، وضعها أفراد متفرقون؛ إلى خطةٍ ملموسةٍ جاهزة للتنفيذ.

أما الدعم الثاني الذي وفَّرته حكومة الولايات المتحدة؛ فهو الدعم المالي. وبشكل عام، كان التمويل يتم من خلال مؤسساتٍ تُبْقِي على مسافة بين الحكومة والمنظمات التي تدعمها. ورغم أن عددًا محدودًا من الأفراد داخل كل مؤسسة هم من كانوا يعلمون بدور حكومة الولايات المتحدة، كمصدر للتمويل؛ فلم يكن الأمر برغم ذلك سرًا. ومنذ فتح الأرشيفات الشيوعية، ظهر جيدًا مِنَ الوثائق أن أنظمة الكتلة السوفييتية كانت على وعي بتورُّط وكالة الاستخبارات المركزية في تمويل تلك المنظمات. وإذا كانت بعض المنظمات قادرة على توفير تمويل خاص لسد حاجاتها، فلم تكن تلك الأموال تكفي لدعم كل أنشطتها. لقد كان دعم حكومة الولايات المتحدة

عاملًا أساسيًا في تمكين تلك المنظمات من التنافسُ، على قدم المساواة؛ مع المنظمات الشيوعية الظاهرة، التي كان يتم تمويلها جيدًا من قِبَل الأنظمة الشيوعية بطبيعة الحال.

وثَمَّ مجال ثالث للدعم، الذي قدمته الولايات المتحدة؛ هو توجيه السياسة العامة. فعلى سبيل المثال؛ وصف موظفو «إذاعة الحرية» السابقون عملية تطور السياسة العامة للمنظمة بأنها: جهدٌ مشتركٌ بين الإذاعة ووكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية. وكان موظفو الإذاعة يُسجِّلون توجيهات السياسة العامة، ثم يرسلونها إلى وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية للتنسيق.[١] وفي خمسينيات القرن الماضي قدّمت جماعة وسيطة بين الوكالات، تسمى: «لجنة شئون البث الإذاعي»؛ إطار هذه العملية التنسيقية. وفي مذكرةٍ عامَ ١٩٥٨م؛ وضعت اللجنة القواعد والسياسات، التي كان على «إذاعة الحرّية» اتباعها. وقد غطت المذكرة عددًا من الموضوعات منها: أهداف برامج الإعلام الأمريكي، وتنظيم المحطات، والطرق والأساليب العامة التي ينبغي أن تُتَّبَع.[٢] وفي حالات أخرى، مثل «مؤتمر الحرية الثقافية»؛ أدت حكومة الولايات المتحدة دورًا جِدّ محدود في إعداد توجيه للسياسة العامة.

أما الدور الأخير، الذي لعبته حكومة الولايات المتحدة في بناء الشبكات؛ فيتمثل في تزويد المنظمات بـ«المساعدة المباشرة المحدودة»، أي فرض موظفين تابعين لوكالة الاستخبارات المركزية كمساعدين شخصيين لرؤساء المؤسسات، مما يجعل الحكومة على علم تام بالأنشطة الجارية للمؤسسات وفاعليتها. وهناك طريق آخر، للمساعدة التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة؛ يؤدي إلى التأثير المباشر على

(1) Author's interviews with former staff members Gene Sosin (interviewed at home in Westchester, New York, April 2005), Jim Critchlow (interviewed by telephone, July 2005), and Ross Johnson (interviewed at RFE/RL Corporate Headquarters, June 2005).

(2) "Gray Broadcasting Policy Toward the Soviet Union," May 1, 1958. Appendices to Memorandum for the President from the Director of Central Intelligence, declassified for Conference on Cold War Broadcasting Impact, Stanford, Calif., October 13-15, 2004, Document Reader.

تعيينات الموظفين في المناصب الحساسة. وقد فحصت حكومة الولايات المتحدة رؤساء جميع المؤسسات الكبيرة، ووافقت عليهم؛ لضمان كون رؤساء هذه المنظمات، في معظم الأحوال؛ أفرادًا محترمين جدًا ولهم تاريخ سابق في الخدمة العامة.

ورغم أن التعرُّف على الدور المباشر لحكومة الولايات المتحدة في بناء شبكة مناهضة للشيوعية كان ضروريًا، فربما كان الأهمَّ منه هو تسليطُ الضوء على الأمور التي تُرِكَت لقيادة المنظمات الفردية. ولأن هؤلاء القادة كانوا أفرادًا موثوقًا بهم؛ فقد أُعْطُوا الحرية لتطوير الإستراتيجيات والأساليب المناسبة لمهامهم. وقد شجع ذلك على تطوير مجموعة كبيرة من الإستراتيجيات التي تحتاجها المهام المختلفة لبناء الشبكات. وباستثناء مستوى في القيادة العليا؛ اختارت كل منظمة موظفيها وحددت من الذي يُشارك أو لا يشارك في الأنشطة التي ترعاها. وقد أدت هذه المرونة السياسية إلى عمل المنظمات مع أفراد وجماعات لا يرضَوْن عادةً بالانخراط في الأنشطة التي تدعمها الولايات المتحدة. وأخيرًا، فقد أدارت تلك المنظمات شؤونها يومًا بيوم. وطبقًا لما تم الكشف عنه من وثائق؛ فقد آمنت وكالة الاستخبارات المركزية بأن منظمات بناء الشبكات تصير أشد فعالية حين تتمتع بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية.[1]

الأنشطة البريطانية في بناء الشبكات

لم تكن الولايات المتحدة هي الوحيدة التي انغمست في أنشطة بناء الشبكات، أوائل الحرب الباردة. ففي أوائل عام ١٩٤٨م؛ أنشأت الحكومة البريطانية «إدارة

(1) Cord Meyer, who headed the CIA's IOD from 1954 to the early 1970s, wrote about the hands-off relationship between the CIA and the organizations it funded in his book *Facing Reality: From World Federation to the CIA*. No documents or interviews contradicting his characterization of these relationships have emerged since Meyer published his book in 1980. Cord Meyer, *Facing Reality: From World Federalism to the CIA*, New York: Harper & Row, 1980.

تقصّي المعلومات» (IRD)، وهي قسمٌ سريٌّ تابعٌ لوزارة الخارجية؛ بُغية الإشراف على جهود الدعاية البريطانية إبان الحرب الباردة. كانت تلك الإدارة تحدوها فكرة أن الشعوب في الدول الحرة سوف ترفض الشيوعية السوفييتية إذا أدركت الأوضاع الحقيقية في الدول الخاضعة للشيوعية، وكذا إذا تعرفت إلى أهداف الدعاية السوفييتية وأساليبها. ولذا اضطلعت إدارة تقصّي المعلومات بـ«عملية بث للتعاليم الحقيقية»؛ ردًا على الدعاية السوفييتية.[1]

وقد قامت «إدارة تقصّي المعلومات» بمسحٍ لأنظمة الجماعات المختلفة، داخل بريطانيا وخارجها على السواء؛ بغية التعرُّف على قادة الرأي المستعدين للتعاون مع الحكومة البريطانية في محاربة الشيوعية. وقد اهتمت الإدارة، بشكل خاص؛ بالشخصيات الدينية ورؤساء الاتحادات والمثقفين والصحفيين. وتم تزويد بعض أفراد تلك الجماعات، سرًا؛ بمعلوماتٍ عن الشيوعية والحياة في الاتحاد السوفييتي، من مصادر علنية ومن المخابرات البريطانية؛ ليصيروا قادرين على الكلام في الموضوع عن علم. لقد كان بمقدور تلك الشخصيات غير الرسمية تعزيز مهمة مقاومة الشيوعية، دون أن يُلاحظ أحد أنهم تحت رعاية الحكومة البريطانية أو يحظون دعمها.

كما قامت «إدارة تقصّي المعلومات» بشراء حقوق النشر الأجنبية للكتب والمقالات، التي تظن أنها مفيدة بوجه خاص في هدم الشيوعية. وكان جورج أورويل من أوائل من جندتهم الإدارة؛ فسَمَح لها بترجمة روايتيه: «مزرعة الحيوان» و«١٩٨٤» إلى ١٨ لغة مختلفة، منها الفنلندية واللاتفية والأوكرانية. كذلك أسَّست الإدارة شبكة للصحفيين الأجانب والمحليين الراغبين في استخدام منشوراتها في تأليف قصصهم. وعلى سبيل المثال؛ قامت الإدارة، في عام ١٩٤٩م؛ بعملية نشر مركَّبة ذات شعب ثلاث، لفضح

---

(1)Ralph Murray, «Progress Report on the Work of the IRD,» memorandum to Christopher Warner, March 21, 1950. Foreign Office 1110/359/PR110/5, Public Record Office, United Kingdom.

معسكرات استعباد العمال السوفييتية؛ فأفصح وزير في الحكومة، أمام مجلس العموم؛ عن العثور على بعض الكتب التي توضح خبايا معسكرات العمل السوفييتية الاستعبادية. ونبهت الإدارة «هيئة الإذاعة البريطانية» (BBC) الموجَّهة لغير البريطانيين إلى وجود المستند قبل بيان الوزير، وقبل إصدار الوثيقة فيما بعد. وذلك إلى جانب إخطار ممثلي الصحافة البريطانية والأجنبية، ممن تربطهم علاقات ود بـ«إدارة تقصّي المعلومات»؛ بالبيان مُقدَّمًا وذلك لإتاحة الفرصة لهم لإعداد ما يريدون نشره من قصص عن ذلك الموضوع. وقد تم تغطية الموضوع بشكل واسع، ونُشِرت المعلومات المتعلقة بالممارسات السوفييتية مع العمال في أكثر من ٥٠ دولة، وأذاعتها «هيئة الإذاعة البريطانية» بكثير من اللغات.

دروس من تجربة الحرب الباردة

كما أسلفنا في مدخل هذه الدراسة؛ فإن الولايات المتحدة تواجه طائفة من التحديات في بناء شبكات ديمقراطية في العالم الإسلامي. وكثير من هذه التحديات يُشبِهُ تلك التي واجهها الساسة في بداية الحرب الباردة. وفي هذا القسم نُحلِّل باختصارٍ كيف تصَرَّف الساسة، إبان الحرب الباردة؛ حيال بعضها.

أتكون جهود الولايات المتحدة في بناء الشبكات هجومية أم دفاعية؟

في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي احتدم جدال بين أصحاب القرار، في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا؛ حول إستراتيجية مواجهة الاتحاد السوفييتي؛ أتكون هجومية أم دفاعية. لقد تركزت الإستراتيجية الدفاعية على «احتواء» التهديد السوفييتي، من خلال دعم القوى الديمقراطية في أوروبا الغربية (ثم بعد ذلك في أمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط)؛ لتأمين قدرتها على مقاومة ضغط القوى الشيوعية. ودافع آخرون عن الإستراتيجية الهجومية المسماة بـ«التحرير» و«الصَّدّ»، والتي تركزت على تدمير الحكم الشيوعي في أوروبا الشرقية، ثم داخل الاتحاد السوفييتي نفسه في نهاية الأمر. وتركزت الجهود الرامية

إلى بناء الشبكات، طبقًا لهذه الإستراتيجية؛ على تقديم المساعدات السرية والعلنية لجماعاتٍ، داخل أوروبا الشرقية والاتحاد السوڤييتي؛ شاركت بشكلٍ فعالٍ في محاولات الإطاحة بالحكومات الشيوعية.

وقد سادت إستراتيجية الاحتواء الدفاعية، غالبًا؛ في الولايات المتحدة وبريطانيا، كلتيهما؛ لعدة أسباب. أولها أن فشل جهود دعم جماعات المقاومة داخل الكتلة السوڤييتية؛ جعل صنّاع السياسة يعرفون محدودية قدرتهم على التأثير في القوى الداخلية المحرّكة للمجتمعات الشيوعية إلى حد كبير. إن حكومات الدول الشيوعية وشعوبها وحدها، وليس أيٌّ من الدول الأجنبية؛ هي التي تستطيع الإطاحة بالسيطرة الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوڤييتي. وثانيها أن أي ارتباطٍ نشطٍ بين الغرب وأية جماعات داخل الكتلة الشيوعية؛ سينتج عنه قمعٌ عنيفٌ لتلك الجماعات. وثالثها أن دعم الشبكات الديمقراطية في أوروبا الغربية قد أدى إلى تعزيز المجتمع هناك، وإنشاء قنوات قلبت اتجاه تدفُّق الأفكار؛ فبدلًا من تدفق الأفكار الشيوعية إلى أوروبا الغربية، عن طريق الاتحاد السوڤييتي والمنظمات التابعة له؛ بدأت الأفكار الديمقراطية تتسرَّب إلى ما وراء «الستار الحديدي» عبر الشبكات حديثة النشأة.

كيفية المحافظة على مصداقية الجماعات التي تتلقى دعمًا خارجيًا

كان الخوف من تأثير دعم الولايات المتحدة على مصداقية المنظمات الديمقراطية أمرًا أساسيًا خلال الحرب الباردة، كما هو الحال الآن. وقد حاول صُنّاع السياسة، أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الفائت؛ تجنُّب هذا المزلق بالإبقاء على سرّية ما يقدّمونه من دعم؛ فكانت الولايات المتحدة تموّل المنظمات من خلال مؤسسات بعضها حقيقي، وبعضها وهمي. وفي بداية الأمر؛ كان عدد محدود فقط من الأفراد على علم بالدعم السري للمنظمات الديمقراطية الجديدة، وبذلك تجنب صنّاع السياسة، لبعض الوقت؛ الآثار السلبية الناجمة عن الدعم. لكن كما هو الحال دائمًا؛ انكشف في النهاية أمر الدعم السرّي الذي تقدّمه الولايات المتحدة. وما إن

حدث ذلك؛ حتى تصدَّعت مصداقية تلك المؤسسات، ولم يستطع كثير منها التعافي قط.

وقد تم الحفاظ على مصداقية بعض المنظمات بشكل أفضل، بالإبقاء على درجة من التباعُد الحقيقي بين الجماعات وحكومة الولايات المتحدة. وتحقق ذلك، على سبيل المثال؛ من خلال دعم جهود المنظمات الخاصة وغير الحكومية، التي تتمتع بشبكة علاقات وطيدة في البلاد التي تعمل بها. وثمة طريقة أخرى للتأثير على المنظمات في صمت، مع الحفاظ على مصداقيتها؛ وذلك بتعيين رموز وشخصيات عامة حسنة السمعة، ليكونوا زعماء للحركة. لقد كانت شهرة هؤلاء القادة تُضفي على الجماعات درجة من المصداقية، ساعدتها على تهدئة أي مخاوف تتعلق بصلات محتملة مع حكومة الولايات المتحدة.

أخيرًا؛ من المهم الملاحظة أن كثيرًا من الأفراد والمنظمات كانوا سعداء بقبول التمويل الأمريكي، كما كانوا واعين تمامًا بالمخاطرة السياسية والشخصية الناجمة عن قبول الدعم الخارجي. لكنهم كانوا يؤمنون بقضيتهم، ويريدون استغلال كل فرصة متاحة.

مدى اتساع نطاق التحالُف

في بداية الحرب الباردة؛ واجهت الولايات المتحدة مُعضلة تتمثل في تحديد مدى اتساع نطاق تحالُفها الخاص بمقاومة الشيوعية. فمن جانبٍ، سعت حكومة الولايات المتحدة إلى تشكيل تحالفٍ واسع يشمل أكثر أطياف المجال السياسي؛ لإظهار محدودية الجاذبية الشيوعية. ومن جانب آخر أرادت قصر دعمها على الجماعات التي تلتزم بمجموعةٍ من المبادئ الأساسية، يمكن تلخيصها في: قبول القيم الديمقراطية الليبرالية، بما فيها الحقوق الفردية والسياسية الرئيسية.

وقد خلص المنظِّمون لجهود بناء الشبكات الغربية للترحيب بالأفراد والجماعات، الذين يقبلون هذه المبادئ؛ في تحالف مكافحة الشيوعية، مهما يكن موقعهم في

الطيف السياسي. وكان من المسموح به (بل ومن المشجَّع عليه أيضًا) أن تختلف مع سياسات الولايات المتحدة تلك المنظمات التي تتلقى منها دعمًا ماليًا. كان الكثيرون في حكومة الولايات المتحدة يؤمنون بأن مصداقية واستقلالية تلك المنظمات، وبخاصة الأفراد والجماعات المنتمين ليسار الطيف السياسي؛ يعزّزها تعبيرُهم عن اختلافهم الحقيقي مع سياسات الولايات المتحدة. وكان «مؤتمر الحرية الثقافية» و«إذاعة أوروبا الحرّة» و«إذاعة الحرية» جميعًا يعتقدون أن أنجع نقد وُجِّه للنظام السوفييتي لم يصدُر عن اليمين كما هو متوقَّع، بل عن اليسار غير الشيوعي، بما فيه المنشقون حديثًا عن الحزب الشيوعي. وقد باح رئيس «إذاعة الحرية» بهذه الحكمة لموظفيه، قائلًا: «إن اللكمة الخطافية اليسرى لهي بمثابة أقوى اللكمات التي توجَّه للكرملين».(١)

هل تتورط الولايات المتحدة في القضايا الأيديولوجية الداخلية؟

غالبًا ما كان الشيوعيون يوسِّعون مجادلاتهم حول المعنى الحقيقي للماركسية، فيما يتعلق بالأمور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ وغالبًا ما كانت تلك المجادلات تُبرز الصراع المحتدم بين الإصلاحيين، الذين كانوا يريدون إدخال تعديلات على النموذج الستاليني في الاجتماع والاقتصاد؛ وبين المتشددين، الذين كانوا يُعارضون الإصلاح. ومن وجهة نظر الغرب؛ كان الإصلاحيون أفضل كثيرًا من المتشددين. ومع ذلك، كان من غير الواضح مدى التشجيع الذي يتعين على الغرب إظهاره للإصلاحيين، الذين كانوا، رغم جهودهم الإصلاحية؛ يريدون في نهاية المطاف الحفاظ على النظام الشيوعي.

ورغم أنه لم يكن ثَمَّ إجماع واضح على تلك القضية، فقد طُبِّقَت عليها بعض القواعد العامة. لقد كانت الإصلاحات التي تطال حياة السكان تلقى القبول، ومع ذلك كان يَتبع هذا القبولَ بيانٌ يؤكد عدم كفاية تلك الإصلاحات لتصحيح المشاكل التي نجمت بسبب طبيعة الأيديولوجية الشيوعية نفسها. وبوجه عام،

(1) Lowell Schwartz interview with Gene Sosin, April 2005.

حاولت الجماعات الغربية ألا تتورط في تفسير الأيديولوجية الماركسية؛ إذ إن التورُّط في المجادلات الفلسفية حول الماركسية يستهلك الوقت، ويحرف الانتباه بعيدًا عن الواجب الرئيسي المتمثل في إبراز الفروق الأساسية بين المجتمعات الشمولية والمجتمعات الحرة.

ورغم ذلك؛ مثَّل الدين جزءًا من الخطاب الغربي إلى حد كبير. فبُذِلَت الجهود المكثفة لشرح دور الدين في المجتمع الحر، والتعريف بأن الناس في الغرب أحرار في تأدية العبادة على أي نحو يختارونه، بما في ذلك حريتهم في ألا يعبدوا شيئًا على الإطلاق. كما عُني باستعراض أهمية الدين في الإجابة علي الأسئلة الأخلاقية، وقامت البرامج الدينية التي بثتها كل من «إذاعة أوروبا الحرّة» و«إذاعة الحرية» أيام الآحاد بمناقشة القضايا التي تواجه الناس في حياتهم اليومية.

لماذا نجح الجهد المبذول؟

تُعدّ أنشطة الولايات المتحدة والغرب، في بناء الشبكات؛ أحد الأسباب الأساسية لانتصار الغرب في الحرب الباردة. ويمكن إرجاع نجاح تلك الجهود على نحو واسع إلى عدة عوامل: فأولًا ارتبط تطور الشبكات الديمقراطية ارتباطًا وثيقًا بإستراتيجيةٍ أكبر تضمنت كل جوانب القوة القومية، ما عدا الحرب؛ بما في ذلك المكونات السياسية والاقتصادية والمعلوماتية والدبلوماسية. وثانيًا انتقلت جهود الولايات المتحدة في بناء الشبكات إلى الحركات والمنظمات الموجودة بالفعل في أوروبا الغربية. وكانت مساعدة الحكومة مُكملًا هامًا لتغذية تلك الحركة. ومع هذا كان لا بد من مراعاة الحذر والانتباه، حتى لا يتم التعتيم عليها أو تحطيمها.

وعلاوة على ذلك، كان هناك إجماع سياسي عريض داخل الولايات المتحدة وبعض الدول الحليفة، وبخاصة بريطانيا العظمى؛ على الحاجة إلى مكافحة الشيوعية في المجالات السياسية والأيديولوجية بالإضافة إلى المجال العسكري.

وقد استمر هذا الإجماع لمدة ٢٠ عامًا تقريبًا؛ مُتيحًا بذلك تواصُل الدعم، السري والعلني جميعًا؛ لجهود بناء الشبكات دون تدخل سياسي محلي، رغم أن كثيرًا من الصحفيين ورجال القانون والمثقفين كانوا على وعي كبير بالتمويل السري لبعض تلك البرامج.

وأخيرًا استطاعت حكومة الولايات المتحدة تحقيق توازن يسمح للجماعات التي تدعمها بمستوى عال من الاستقلالية، مع ضمان تلاقي أنشطتها في نفس الوقت، وعلى المدى الطويل؛ مع الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة. ولولا ذلك، ما كان للجهود المرنة الخلّاقة المتمتعة بالمصداقية لتلك الجماعات؛ أن تنجح تحت الإشراف المتواصِل لحكومة الولايات المتحدة.

الفصل الثالث

أوجه الشبه بين بيئة الحرب الباردة وتحديات العالم الإسلامي اليوم

هناك ثلاثة أوجه كبيرة للشبه بين بيئة الحرب الباردة، والتحديات التي تواجهها الولايات المتحدة والغرب في العالم الإسلامي هذه الأيام. فأولًا، مثلما كان الحال أواخر أربعينيات القرن الماضي؛ تواجه الولايات المتحدة الآن بيئة جيو سياسية مُربِكة، ومشبَّعة بتهديدات أمنية جديدة. وفي أربعينيات القرن الماضي، كان التهديد الآتي من الاتحاد السوفييتي مصحوبًا باحتمالات هجوم مدمّر بالأسلحة النووية. وبوصفه قوة كبرى مُنافسة؛ كان الاتحاد السوفييتي يدعم دولًا تابعة وتدعَمُه، ويكونون معًا كتلة دولية تحركها أيديولوجية عدائية، كتلة متحركة ساعدت الاتحاد السوفييتى في مهاجمة الديمقراطية الغربية بوسائل سرية وعلنية. واليوم تواجه الولايات المتحدة وحلفاؤها تهديد حركة جهادية عالمية موجَّهة أيديولوجيًا وترتكب في هجومها أعمالًا إرهابية تُسْقِط الضحايا بالجملة، وتسعى لقلب النظام العالمي.

ويتمثل التشابه الآخر في الحاجة إلى خلق بيروقراطيات حكومية جديدة وضخمة، لمحاربة هذه التهديدات. لقد أُسِّسَ مجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية جميعًا في ١٩٤٧م؛ حين كانت الولايات المتحدة تستعد لدورها الجديد كقائد للمعسكر الغربي. وفي ٢٠٠٢م؛ أُنشئت وزارة الأمن القومي لمحاربة تهديد الإرهابيين الدوليين للولايات المتحدة، وأُطْلِقت برامج جديدة مثل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI)، لإعادة تشكيل

بيئة الشرق الأوسط. وثَم اعتراف أيضًا بالحاجة إلى إعادة توجيه مؤسسات المخابرات الأمريكية لمجابهة هذه التهديدات الجديدة بشكل أكثر فعالية. ففي عام ٢٠٠٤م؛ وافق الكونجرس على أكبر إعادة تنظيم لمجموعة المخابرات القومية منذ إنشاء وكالة الاستخبارات المركزية.

وأخيرًا، وهو الشيء شديد الأهمية لهذا المخطط؛ ثَم اعتراف منذ السنوات الأولى للحرب الباردة، بأن الولايات المتحدة وحلفاءها كانوا متورطين في صراع أيديولوجي بين الديمقراطية الليبرالية والشيوعية. وقد فهم صنّاع السياسة أن ذلك الصراع الأيديولوجي سوف يمتد إلى المنافسة في النواحي الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والنفسية. لقد كانت معركةً لنيل قلوب وعقول مجموعة مختلفة من الجماهير؛ أهمها الرأي العام خلف «الستار الحديدي» وفي أوروبا الغربية. واليوم، بناءً على اعتراف وزراة الدفاع في تقريرها الذي يصدر كل أربع سنوات؛ فإن الولايات المتحدة طرف في «حرب بالقتال العسكري وحرب بالأفكار معًا»، وهي الحرب التي سوف يتحقق فيها النصر النهائي فقط «حين يتم تشويه أيديولوجيات المتطرفين في عيون جماهيرهم الغفيرة وتابعيهم الصامتين».(١)

وبطبيعة الحال فمن المهم، كما هو الأمر في الحالات التاريخية المشابهة؛ ملاحظة الفروق الرئيسية وأوجه الشبه بين الماضي والحاضر. إذ بوصفه دولة وأمة في نفس الوقت؛ كان للاتحاد السوفييتي مصالح قومية يبغي حمايتها، وحدود جغرافية معينة، وهيكل حكومي واضح. وهو ما عنى إمكان منع الاتحاد السوفييتي من أفعال مثل الهجوم على الولايات المتحدة، أو حلفائها؛ من خلال التهديد بالانتقام العسكري من جيشها وقيادتها وشعبها. ومن ثم أمكن أيضًا التفاوض مع السوفييت، إذ تصرف الاتحاد السوفييتي، على الأقل في السنوات الأخيرة، إلى حد كبير؛ مثل أية دولة قومية أخرى، إذ سعى لتعظيم قوته وتعزيز مكانته في النظام الدولي إلى أقصى مدى.

---

(1) U.S. Department of Defense, *Quadrennial Defense Review Report*, February 6, 2006, pp. 21–22.

وفي حربها العالمية ضد الإرهاب؛ تواجه الولايات المتحدة نموذجًا جِدَّ مختلفٍ من الأعداء: فاعلو ظل لا ينتمون إلى أية دولة، ولا يمكن ردعهم بالطرق التقليدية. ولأنه ليست هناك أراض خاضعة لسيطرتهم (وإن كان بعضهم قد استطاع أن يوفّر لنفسه ملاجئ لا تخضع لسيطرة أي دولة) فمن غير الواضح أصلًا للولايات المتحدة ماهية أهدافهم؛ لتستطيع درء الخطر عنها. إن الأهداف الإستراتيجية لخصومنا الحاليين هي في الغالب غير واضحة وتنابِذ مبادئ النظام الدولي. ويلخص الجدول التالي الفروق الأساسية بين بيئة الحرب الباردة، وبيئة العالم الإسلامي اليوم.

ويتصل الفارق الأول، الذي يُبرزه الجدول؛ بدور المجتمع المدني. فتاريخيًا؛ كانت مؤسسات المجتمع المدني قوية جدًا في أوروبا الغربية، لذا؛ وجدت الولايات المتحدة الأساس اللازم لبناء شبكات ديمقراطية إبان الحرب الباردة، أما في العالم الإسلامي، وخصوصًا في الشرق الأوسط؛ فإن مؤسسات المجتمع المدني لا تزال في طور التنمية، مما يجعل بناء الشبكات الديمقراطية أصعب.

وبطبيعة الحال، كانت الروابط الفكرية والتاريخية بين أوروبا والولايات المتحدة أقوى. لقد كان للثقافة السياسية الأمريكية جذورها في أوروبا، وفي التطور المؤسساتي والقانوني في بريطانيا، وفي أفكار عصر الاستنارة. وقد سهّلت هذه الخبرات والقيم المشتركة اضطلاع الولايات المتحدة بدورها في حرب الأفكار. وبينما مدّت الأفكار الليبرالية الغربية جذورها في بعض الدول وداخل بعض القطاعات في العالم الإسلامي، مما قد يزيد على ما تم الإقرار به بشكل عام؛ فإن الفارق الثقافي والتاريخي بين الولايات المتحدة وشركائها المسلمين من المعتدلين المفترضين أكبر مما كان بينها وبين أوروبا أثناء الحرب الباردة.

الحرب الباردة والشرق الأوسط اليوم

	الحرب الباردة.	الشرق الأوسط (اليوم).
دور المجتمع المدني:	قويّ تاريخيًا.	تاريخيًا ليس قويًا ولكنه آخذ في التطور.
العداوة بين الولايات المتحدة والحكومة المستهدَفة أو المجتمع المستهدَف:	عـداوة معلنة بين الاتحـاد السوفييتي والولايات المتحدة. المجتمعات الغربية مفضّلة.	يُنْظَر إلى ترويج الولايات المتحدة للديمقراطية وبناء شبكات الاعتدال، بواسطة شركائها في أمور الأمن من أصحاب السلطة بمنطقة الشرق الأوسط؛ باعتبارها تهديدًا للاستقرار.
	اعُتبرت الولايات المتحدة في أوروبا الغربية: قوة تحرير.	لا يُنظَر للولايات المتحدة على أنها قوة تحرير.
الروابط الثقافية والتاريخية:	قوية.	ضعيفة.
أيديولوجية الخصم:	علمانية .	ذات أساس ديني.
طبيعة الشبكات المعارضة:	محكومة مركزيًا.	فضفاضة أو غير خاضعة لسلطة مركزية.
تحديات السياسة:	أقل تعقيدًا.	أكثر تعقيدًا.

كذا؛ فإن البيئة المعلوماتية اليوم جد مختلفة. ففي أثناء الحرب الباردة تكونت وسائل الإعلام من عدد محدود من الصحف والمجلات ومحطات الإذاعة والتلفاز. أما اليوم؛ فإن بيئة الإعلام في الشرق الأوسط أشد تعقيدًا بكثير، إذ في مواجهة وسائل الإعلام التي تملكها الدولة؛ يقف الإنترنت ومئات القنوات الفضائية مُتحدية. وعلى العكس مما كان عليه الحال أثناء الحرب الباردة، حين كان التحدي الرئيسي، وبخاصة في أوروبا الشرقية؛ هو بث معلومات حقيقية تحظرها حكومات شمولية، فإن تحدي اليوم هو مواجهة سيل من وسائل الإعلام التي تروج وتضفي المصداقية على الرؤى المتطرفة.

ومع ذلك، وكما أشار أحد النقّاد؛ فإن هذه الفروق والصعوبات لا تعوق أي عمل نافع في هذا المجال. إن العالم الإسلامي بأشد الحاجة إلى اكتساب عادات مراجعة النفس وتأملها ونقدها، وهو ما يتطلب الحصول، بشكلٍ مُطَمْئِن؛ على المعلومات الحقيقية وتقويمها. واستهداف التأثير على البيئة الفكرية في العالم الإسلامي هو بالتأكيد مسألة معقدة، ويستلزم أسلوبًا دقيقًا في التناول، لكنه لا يختلف عن الجهود التي كانت تبذلها الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة. ذلك أن التوفير المستمر للمعلومات الحقيقية؛ عامل مهم في صياغة الآراء. وبالمثل؛ فمن خلال توفير منبر للحوار، استطاعت الولايات المتحدة أن تظهر وجود آراء معينة «قابلة للنقاش». لكن المشكلة ليست في أن هذه الأشياء لا يمكن تطبيقها مرة ثانية، بل في أنها لم تُجرَّب أصلًا.[1]

إن ساحة العمليات اليوم خطيرة بشكلٍ جِدّ مختلف عما كانت عليه إبان الحرب الباردة. لقد كان أعضاء الشبكات الديمقراطية، لا سيما المنشقين عن الكتلة الشيوعية؛ مُستهدَفين من قِبَل وكالات الاستخبارات الشيوعية. ومع ذلك، كان السوفييت يُحجمون بصورة ما عن استهداف الأفراد الذين يعملون بشكل مباشر مع الولايات المتحدة والموظفين الأمريكيين؛ خشية الانتقام من عملائهم. واليوم،

(1) Hilled Fradkin, review of report, October 2006.

يعمل الإرهابيون دون التقيد بأية قواعد أو حدود، ويظهرون رغبة قوية في استهداف كل من يعتبرونه عدوًا من الأفراد أو المؤسسات.

وثم اختلاف أساسي آخر؛ هو تعقّد الاختيارات السياسية التي تواجهها الولايات المتحدة اليوم. ففي أثناء الحرب الباردة، كانت الاختيارات السياسية المتاحة للولايات المتحدة واضحة بشكل قاطع؛ إذ دافعت الولايات المتحدة عن أصدقائها، وعارضت الاتحاد السوفييتي وحلفاءه. أما في العالم الإسلامي اليوم؛ فإن الاختيارات أشد تعقيدًا بكثير، ذلك أن النقد الموجّه للولايات المتحدة يتركز إلى حد كبير على ارتباطاتها بالنظم المستبدة. وتتلخص المشكلة التي تواجه سياسة الولايات المتحدة في أن تشجيع الديمقراطية قد يُهدد كيان الحكومات، التي تُشكل جزءًا من البنية الأمنية الحالية؛ والتي تدعمها الولايات المتحدة في المنطقة.

الفصل الرابع

جهود الولايات المتحدة في القضاء على المد الراديكالي

كانت الهجمات الإرهابية، في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م؛ حافزًا لإعادة تقويم وتنظيم برامج الأمن القومي الخاصة بالولايات المتحدة. وتم في البداية تخصيص مقدار كبير من الموارد والعناية لأمن المواطنين الجسماني وأمن الإقليم. كذلك استهدفت زيادةُ النفقات الحكومية المترتبة على ذلك، وإعـادةُ الهيكلة التنظيمية؛ دعمَ قدرة وفعالية النشاطات الاستخباراتية والعسكرية، وتلك المتعلقة بفرض القانون في الولايات المتحدة. وقد أدى هذا في النهاية إلى تأسيس وزارة الأمن القومي، وإلى إجراء تغييرات رئيسية في مجتمع الاستخبارات.

وفي نفس الوقت، ومع الإقرار بأن محاربة الإرهاب ليست مقصورة على تقديم الإرهابيين للعدالة وإضعاف قدرتهم على العمل؛ كان هناك مجهود لفهم ودراسة المصادر الأعمق للإرهاب. وقد أوضحت وثيقة سبتمبر ٢٠٠٢م، الخاصة بإستراتيجية الأمن القومي؛ مفهومًا دقيقًا للأمن، يُعنى أكثر بنتائج الظروف الداخلية للدول الأخرى: «إذن ستشجع أمريكا التقدُّم الديمقراطي والانفتاح الاقتصادي.... لأنهما أفضل أسس للاستقرار الداخلي وللتنظيم العالمي». وكان لا بد من إعادة تطبيق ذلك على مدار السنوات التالية، بدءًا بتقرير اللجنة القومية الخاصة بأحداث ١١ سبتمبر، ووصولًا إلى ما هو أكثر إثارة ربما؛ خطاب الرئيس

بوش الافتتاحي لفترة رئاسته الثانية.[1]

لقد رفعت «أجندة الحرية» التي عرضها الرئيس بوش، ببلاغتها الفائقة؛ التوقعات بأن سياسة الولايات المتحدة القديمة في مجال الأمن القومي، والتي انبنت على دعم الاستقرار؛ قد تغيرت بشكل كاف، لتشكل تحديًا للنُظم القمعية والأوتوقراطية. ولكن الواقع يكشف أن دعم الحرية والديمقراطية يتضمن في أحسن الأحوال خطوات جديدة نادرًا ما تنطوي على تحديات صريحة للنظم غير الليبرالية. فرغم وجود مؤشرات واعدة بالإصلاح، تتمثل في تنامي حرية التعبير وزيادة المنظمات غير الحكومية المؤيدة للديمقراطية في العالم الإسلامي؛ فإن حلفاء أمريكا الرئيسيين في «الحرب على الإرهاب»، مثل مصر وباكستان؛ لم يظهروا تقدُّمًا ملموسًا وكافيًا لجني ثمار الديمقراطية والليبرالية.[2]

يمكن اعتبار «أجندة الحرية»، التي تشكلت وتبلورت بسلسلة من الأحاديث والوثائق البارزة؛ بمثابة «الإستراتيجية العليا» للولايات المتحدة. ومع ذلك فلا بد من صياغة إعلان محدَّد لأهداف السياسة الخارجية المتصلة بهذا الموضوع، وتحديد ثابت لحلفاء «حرب الأفكار» وأساليب دمجهم في حملة شاملة.[3] وعلى

---

(١) كانت هذه النزعة واضحة في آخر أشكالها في الوثيقة المحدَّثة لإستراتيجية الأمن القومي الصادرة في مارس ٢٠٠٦م، والتي جعلت من تشجيع الديمقراطية والحرية «الدعامة الأولى»: «تتمثل الدعامة الأولى في تشجيع الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، والعمل على إنهاء الطغيان وتشجيع الديمقراطيات الفعالة، ونشر الرخاء الاقتصادي من خلال التجارة الحرة العادلة وسياسات التنمية الحكيمة».

- The White House, «Fact Sheet: The President's National Security Strategy,» Web page. n.d.

(٢) أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة قامت، في مايو ٢٠٠٦م، بتطبيع العلاقات مع ليبيا التي غيرّت مواقفها من الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. إذ حتى شهر مارس ٢٠٠٦م كانت وزارة الخارجية الأمريكية لا تزال تصف ليبيا بأنها ذات نظام حكم شمولي يمارس التعذيب، ويصادر الحقوق المدنية:

- U.S. Department of State, «Libya: Country Reports on Human Rights Practices, 2005,» Web page, March 8, 2006.

(٣) في لقاء صحفي أجري لإعداد هذه الدراسة؛ ذهب مسؤول رفيع المستوى بوزارة الخارجية إلى تحدي الزعم بأن الولايات المتحدة كانت ضالعة في «حرب أفكار». وليست لآراء هذا المسئول أهمية يُحتج بها فإن محض البلاغة الواضحة والمطردة لتصريحات الرئيس ووزير الخارجية لا يضمن الدعم من بعض قطاعات البيروقراطية في ترجمة البيانات السياسية إلى أفعال.

هذا تظل العلاقة بين بناء شبكات إسلامية معتدلة والعناصر الأمنية لـ«الحرب على الإرهاب» غير واضحة. وعلاوة على ذلك، فمن الممكن أن يبدو الهدف الأمني على المدى القصير والمتعلق بتقليص قدرة الإرهابيين، وعلى المدى الطويل في تعزيز الديمقراطية؛ وكأنهما أمران متعارضان، وبخاصة فيما يتصل بتعاون الولايات المتحدة مع الدول الصديقة، برغم كونها سلطوية؛ بشأن قضايا الأمن.

برامج حكومة الولايات المتحدة وتحديات المستقبل

تركز هذه الدراسة على بناء شبكات للمسلمين المعتدلين والليبراليين، والمشكلة المبسوطة أعلاه تُبيّن أن حكومة الولايات المتحدة، والحكومات الغربية الأخرى؛ ليس لديها في ذلك الأمر رؤية ثابتة ومطردة تحدِّد من هم المعتدلون، وأين توجد فرص بناء الشبكات بينهم، وما هي أحسن الطرق لبناء تلك الشبكات. ولأنه لا توجد استراتيجية واضحة ومفهومة للجميع؛ فإن اشتراك الولايات المتحدة في «حرب الأفكار» يتم في الغالب بشكل جزئي، مركزًا على جهود دولة أو مؤسسة معينة. وقد تم اصطناع هذا الأسلوب على أساس من الطرق المنهجية التقليدية؛ للتحول إلى الديمقراطية والحكم الرشيد، والمجتمع المدني، والتطور الاقتصادي، والتبادُل الثقافي والتعليمي، وتمكين المرأة. وفي كثير من هذه المجالات، تحاول الولايات المتحدة تحديد الأفراد والمؤسسات المعتدلة المتاحة؛ لتقدِّم لهم الدعم المالي والسياسي والفني. ومع ذلك، ينذُر أن يصير بناء الشبكات بين هذه العناصر المتباينة هدفًا صريحًا. ونتيجة لذلك، وبغض النظر عن حسن النوايا؛ فإن قلة من تلك الجهود المبذولة قد تولد مقاييس موضوعية للنجاح، تتيح إعداد ميزانية إستراتيجية لرأس المال السياسي والبشري والنقدي.

وبذلك تُعرِّض الولايات المتحدة نفسها لثلاثة مخاطر، تُشكِّل جميعها عقبة في طريق البناء الناجح للشبكات: (١) التضليل، (٢) الجهود المهدرة بسبب التكرار، (٣) الفرص الفائتة. ففي الحالة الأولى قد تعمل الولايات المتحدة من خلال برامج أو أنصار تنقُصُهم المصداقية المطلوبة لرفعة القيم الليبرالية، أو يعارضون تلك

القيم بالفعل؛ مثل «حزب العدالة والتنمية» المغربي (PJD) أو الإخوان المسلمين الأردنيين (المعروفين أيضًا بـ«جبهة العمل الإسلامي»).[1] وفي الحالة الثانية، قد تقوم المؤسسات المختلفة، أو حتي أقسام نفس المؤسسة؛ بإنفاق الموارد سعيًا لنفس الهدف. وبدون وسائل الاتصال والتحكم والسيطرة الكافية داخل حكومة الولايات المتحدة، فقد تتداخل الجهود؛ ليترتب عليها تكاليف فرص بديلة دون داع. وأخيرًا، لأن عملية اختيار الشركاء ودعمهم تعرّض كلًا من الولايات المتحدة وشركائها لدرجة من المخاطرة؛ فقد يكبح المعدلُ الطبيعيُّ للنفور من المخاطرة، لدى البيروقراطيات الحكومية؛ الدعمَ الفعالَ للمعتدلين والإصلاحيين، مما يُفاقم إحساسهم بالعزلة لافتقادهم هياكل دعم مكتفية ذاتيًا.

ومن أجل أغراض تحليلية، يمكن القول بأن بناء الشبكات المعتدلة يجري على ثلاثة مستويات: (١) تعزيز الشبكات الموجودة، (٢) تحديد الشبكات الممكن إنشاؤها وتعزيزها عند بدايتها ونموها، (٣) توفير مناخ بنيوي للتعدُّدية والتسامح يكون من شأنه الإعانة مُستقبلًا على نمو هذه الشبكات. وبرغم وجود عدد من برامج حكومة الولايات المتحدة، التي لها آثار إيجابية في المستويين الأولين؛ تنحصر معظم جهود الولايات المتحدة حتى الآن في المستوى الثالث، لأن البرامج التي تهدف إلى تحسين الظروف العامة أكثر اتساقًا مع الثقافات البيروقراطية؛ إذ يمكنها التكيُّف بسهولة أكثر مع إجراءات العمل القياسية، كما أنها تشكِّل درجة أقل من المخاطرة.

فمثلًا صار استخدام الدبلوماسية العلنية التقليدية، في نقل رسالة الولايات المتحدة وتوضيح سياستها؛ أساسًا لأنشطة وزارة الخارجية (وقبلها وكالة المعلومات الأمريكية) خلال العقود الأخيرة؛ فهي الطريقة التي تفضلها الوكالة كثيرًا. وبالإضافة إلى تفضيل الأفراد والمنظمات للبرامج التي تقع في المستوى الثالث،

---

(1) See Jeremy M. Sharp, *U.S. Democracy Promotion Policy in the Middle East: The Islamist Dilemma*, Congressional Research Service report (RL33486), June 15, 2006, pp. 14–17, 27.

كما لوحظ مُسبّقا؛ يوجد في كثير من مناطق العالم الإسلامي الآن عدد قليل من الشبكات والمؤسسات المعتدلة، التي يمكن أن تشاركها الولايات المتحدة. ولسوء الحظ، فعند تحديد الفرص المشجِّعة لإنشاء شبكات معتدلة؛ يجب على الولايات المتحدة الدخول في صراع مع بيئاتٍ قمعيةٍ ومستويات عالية من العداء لأمريكا.[١]

الترويج للديمقراطية

ازداد عدد الدول الديمقراطية في النظام الدولي بشكل كبير خلال القرن الماضي، برغم أن الشرق الأوسط لا زال يعاني من «غياب الديمقراطية». وداخل دائرة صنع القرار يبدو ثَم إجماع على أن العمل لضمان إجراء انتخابات حرة وعادلة خطوة ضرورية، لكنها غير كافية؛ لتحقيق الديمقراطية، إذ إن حرية التعبير والدين والتجمُّع والاحتجاج كلها تتطلب إنشاء مؤسسات تقوم على الدعم المكتفي ذاتيًا، وتنبني على حكم القانون، وحماية حقوق الأقليات والجندر، وشفافية الحكم. ومع ذلك، فقد وقعت مؤخرًا «رِدّة» ضد عملية الترويج للديمقراطية من جانب النظم والجماهير غير الليبرالية، التي تشترك في الخوف والنفور من التأثير الخارجي، وإن اختلفت الأسباب في ذلك.[٢]

ولصعوبة جهود الترويج للديمقراطية، حتى في أكثر الأوساط ترحيبًا بها؛ يتكرر الصراع، لا سيما في الشرق الأوسط؛ بين تلك الجهود وبين النُظم التي تخشى الديمقراطية باعتبارها تهديدًا لمصالحها السياسية، فتقاومها بسنّ القوانين التي تمنع تأسيس أحزاب سياسية معارِضة، أو ترهيب القائمين على أي نشاط للمنظمات غير

(١) هذه الدراسة لم تَقم بأي جهد لاستكشاف برامج الولايات المتحدة السرية؛ فمن غير الممكن تقديم أية خلاصات عن نطاق أي من تلك البرامج أو طبيعتها.

(2) National Endowment for Democracy, *The Backlash Against Democracy Assistance: A Report Prepared by the National Endowment for Democracy for Senator Richard G. Lugar, Chairman, Committee on Foreign Relations, United States Senate*, Washington, D.C.: National Endowment for Democracy, June 8, 2006.

الحكومية من شأنه تعزيز الديمقراطية.[1] كذلك تواجه جهود الترويج للديمقراطية مقاومة من جماعات أخرى، في مقدمتها الإسلاميون المتطرفون. وعلى الساحة الأمريكية أدت الميزانية الفيدرالية الضئيلة، والمقاومة العنيفة لجهود الولايات المتحدة للترويج للديمقراطية في العراق وأفغانستان، إلى تناقُص دعم الكونجرس والجمهور الأمريكي لما يَعُدّه الكثيرون مهمة بالغة الصعوبة لا تُثمِر من النتائج إلا أقل القليل. وفضلًا عن ذلك، فلأنه من الممكن أن تؤدي العملية الليبرالية لنشر الديمقراطية إلى نتائج انتخابية غير ليبرالية، ولاسيما في الفوز الانتخابي الذي حظيت به حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الأراضي الفلسطينية؛ فهناك حرص مُتزايد من الضغط على الشموليين العلمانيين لفتح المجال في نظمهم السياسية، إذا كان من المحتمل حلول الإسلاميين محلهم.

وفي وسط هذه التحديات الشاملة؛ تُشارِك الولايات المتحدة في عدد من الجهود، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛ للترويج للديمقراطية. فمن خلال القنوات الدبلوماسية التقليدية تشترك الولايات المتحدة في حوارات مع الدول الأخرى، عارضة بعض الحوافز المبتكرة (مثل تقرير تحدي الألفية)، لدفع تلك الدول إلى اللحاق بـ«مجتمع الديمقراطيات». وتؤكد الولايات المتحدة، سرًا وعلانية؛ لمحاوريها وللمجتمع الدولي، فوائد تطبيق القيم الديمقراطية والليبرالية؛ مثل: العدل والتسامح والتعدُّدية، وحكم القانون واحترام الحقوق المدنية والإنسانية. ويساعد هذا التركيز على القيم الديمقراطية في المساهمة بخلق بيئة سياسية واجتماعية تُسهِّل إنشاء الشبكات المعتدلة.

(1) In *The Backlash Against Democracy Assistance* (National Endowment for Democracy, 2006).

تم تصنيف ليبيا والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا وأوزباكستان باعتبارها «تحظر بقوة» الجهود الديمقراطية، والمؤسسات المستقلة غير الحكومية. وصُنِّفت البحرين ومصر وتونس باعتبارها «تقيد جهود الديمقراطية بشكلٍ قاسٍ»، أما الأردن والمغرب فهُما «يتسامحان بشكلٍ كبيرٍ مع تلك الجهود، لكن مع التدخل التعسفي والمضايقات».

وعلاوة على ذلك؛ فإن لوزارة الخارجية الأمريكية و«الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» (USAID) هياكل مخصصة للترويج للديمقراطية، يترأسها على الترتيب: مكتب وزارة الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، ومكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للديمقراطية والصراع والمساعدة الإنسانية. وفي عام ٢٠٠٢م؛ أطلقت وزارة الخارجية «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية»، التي تشتمل على «دعامة سياسية» (راجع دراسة الحالة الخاصة بمبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية في هذا الفصل). ويعتمد مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل على موارد ضخمة (٤٨ مليون دولار للعام المالي ٢٠٠٥م) في شكل «تمويل من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان»، يهدف إلى تعزيز «برامج مُبتكرة ومحدَّثة؛ كحوافز لتحسين حقوق الإنسان والترويج للديمقراطية جنبًا إلى جنب مع مشروعاتٍ ذات تأثير مباشرٍ وقصير المدى». ويشمل تفويض الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «تعزيز أداء المؤسسات الحكومية ومسؤوليتها، ومكافحة الفساد والتعامل مع أسباب الصراع ونتائجه».[١]

ولترجمة هذه الأهداف السياسية إلى أفعال؛ يتعاقدُ مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل (التابع لوزارة الخارجية الأمريكية) و«الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» مع منظمات غير حكومية، وبصفة أساسية «الصندوق الوطني للديمقراطية» (NED) و«المعهد الجمهوري الدولي» (IRI)، و«المعهد الديمقراطي الوطني» (NDI)، ومؤسسة آسيا، و«مركز دراسة الإسلام والديمقراطية» (CSID)، المنشأ حديثًا؛ وكل المنظمات الخاصة غير الربحية، التي تموّلها حكومة الولايات المتحدة.[٢]

(1) Scott Tarnoff and Larry Nowels, *Foreign Aid: An Introductory Overview of U.S. Programs and Policy*, Congressional Research Service report (98-916), April, 15, 2004.

(٢) يقترح «مركز دراسة الإسلام والديمقراطية» (CSID) عمل شبكات للديمقراطيين المسلمين، بما في ذلك الإسلاميون الملتزمون بأجندة ديمقراطية من وجهة نظر المركز؛ الذي يموّله «مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل» (DRL) جزئيًا. والواقع أن طريقة المركز في بناء الشبكات مثيرة للجدل: فبعضهم يعتقد أن الطريقة الشاملة التي يطبقها المركز أمر ضروري، على حين يستنكر آخرون العمل مع الإسلاميين. وهناك رأي في وزارة الخارجية (خارج مكتب الديمقراطية) يقول بأن تمويل الدولة للمركز مجرد «تجربة».

وفي هذا المستوى التنفيذي تتم الجهود الداعمة للشبكات العاملة، وكذلك الجهود المحدِّدة والمعزِّزة للشبكات الجديدة. إذ تقدِّم البرامج، التي ينفذها هؤلاء المتعهدون؛ العون الفني، ومهارات إعداد وإدارة حملات الأحزاب السياسية، والتدريب على المهام الانتخابية، وتوجيه مراقبة الانتخابات والإشراف عليها. كما أنها تنشئ أو تقوّي مؤسسات مقاومة الفساد، وتعقد المؤتمرات وورش العمل التي تجمع الأفراد ذوي الأهداف السياسية المشتركة مثل المحامين والقضاة، الذين يَسْعَوْن إلى دعم دور القانون. فمثلًا يعقد «المعهد الجمهوري الدولي» برامج تدريبية «لدمج شبكات القيادة التقليدية في العملية الديمقراطية» وذلك لدعم الشبكات العاملة.[1]

وكمثال للجهد الواضح في بناء الشبكات، قام مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان و«المعهد الديمقراطي الوطني» برعاية «مؤتمر الديمقراطيين من العالم الإسلامي»، الخاص بالوزراء وموظفي الحكومة وممثلي الأحزاب السياسية؛ لمناقشة قضايا مثل «دور الحكم القانوني الديمقراطي في المجتمعات الإسلامية».[2] وتسعى هذه الجهود مجتمعة لبناء شبكات معتدلة على مستويات ثلاثة: دعم الشبكات التي يوجد بها أحزاب سياسية، وتحديد وتعزيز الشبكات المحتمَلة، عند احتياج الأفراد ذوى الميول الواحدة إلى نقطة التقاء أو اكتساب قدرةٍ تنظيميةٍ على الاندماج؛ والمساهمة في خلق الظروف الرئيسية المؤدية للاعتدال من خلال ما في البرامج ذاتها من مبادئ جوهرية تكرس الاعتدال.

ودائمًا ما يتمتع عمل هذه المؤسسات باحترام كبير بين مسؤولي الولايات المتحدة والمحللين، وكذلك النشطاء المحليين. ورغم أن مصدر ميزانياتها التنفيذية

---

(1) International Republican Institute, «Partners in Peace,» Web page, n.d.

(2) National Democratic Institute, «Congress of Democrats from the Islamic World,» *The Middle East and North Africa in Focus: Regional Initiatives*, [June 2004].

هو حكومة الولايات المتحدة،[1] فإن أنشطتها تحظى، بين المجموعات المستفيدة؛ بدرجة أعلى من المصداقية عما لو كانت البرامج مدعومة بشكل مباشر من وكالات حكومة الولايات المتحدة. إذ من المقبول أن تقتصر مهمتها على مساعدة قوى الإصلاح المحلية، لا فرض هذه القوى عليها من الخارج. وتُمكِّن درجة واحدة فقط أو درجتان من الانفصال هؤلاء المتعهدين من تقديم المساعدة في بناء الشبكات، دون رؤية الخيوط الجيوبوليتيكية المتصلة بها. ويرى معظم المحللين أن عمل تلك الوكالات، غير الحزبية وغير الحكومية؛ هي أكثر الوسائل فاعلية، والتي تستطيع الولايات المتحدة من خلالها دعم القيم الديمقراطية. وهناك اتفاق واسع على أن «مؤسسة آسيا»، التي تعد أكثر المؤسسات غير الحكومية نجاحًا في بنية المجتمع المدني؛ تحتاج إلى استنساخ يُناسب الشرق الأوسط.

ورغم ذلك، فبينما تتفق تلك الجهود مع الأهداف السياسية لنشر الديمقراطية؛ فمن الصعب إخضاع تلك الجهود لمعاييرِ أداءٍ تعتمد على النتائج. ومن الناحية التقليدية، تم قياس أهمية تلك الجهود بواسطة الـمُدْخَلات (كالميزانيات، وعدد الدول التي تطبّق هذه البرامج، وعدد البرامج... إلخ)، في حين تم تقصي فعالية هذه البرامج من خلال ما أمكن ملاحظته من مُخْرَجات (مثل عدد جلسات التدريب الفعلية، وعدد مراقبي الانتخابات الناشطين فعلًا، ومقدار الحضور في المؤتمرات... إلخ). لكن هذه النقاط البياناتية، التي يمكن ملاحظتها؛ لا تُترجَم في حد ذاتها بالضرورة إلى «ديمقراطية»، وبخاصة عندما يُؤْخَذ في الاعتبار عدد من المتغيرات الأخرى، التي يمكن أن تساعد أو تعوق التقدُّم الديمقراطي.

وهناك عدد من المعايير الملموسة لمعرفة ما إذا كانت القيم والمؤسسات الديمقراطية تكتسب قوة أم لا؛ كعدد المشاركين في التصويت، وعدد النساء ومرشحي الأقليات المتنافسين على المناصب الانتخابية والفائزين بها، ومدى حرية الحملات الانتخابية

---

(١) تعتمد الميزانية التنفيذية لـ«مؤسسة آسيا» بشكل جزئي فقط على تمويل حكومة الولايات المتحدة، كما ذكرنا في موضعٍ آخر.

والاشتراك في مناظرات سياسية مفتوحة. ومع ذلك؛ فمن الصعوبة بمكان ربط برامج نشر الديمقراطية بهذه النتائج، ربطًا سببيًا واضحًا. وفضلًا عن ذلك؛ فإن الطريق إلى الديمقراطية في الغالب طويل وغير مباشر، وحتى لو كانت تلك البرامج فعّالة في الترويج للديمقراطية؛ فقد لا يظهر «الدليل على ذلك» لسنوات كثيرة أو لعقود.

وأخيرًا؛ بما أن برامج نشر الديمقراطية ترتبط في كثير من الأحيان بعمل مقاولي «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية»؛ كان المدى الذي تصل إليه الوسائل التقليدية للترويج للديمقراطية في الدول الغنية، التي لا تتلقى معونات من الولايات المتحدة؛ مثل الكويت والمملكة العربية السعودية، مدىً محدودًا.[1] وبسبب هذا المدى المحدود للبرامج الموروثة لنشر الديمقراطية في هذه البلاد، فقد نُظِّمَتْ جزئيًا مبادرات، مثل «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية»؛ لملء الفجوة بإبطال مشاركة الحكومات المضيِّفة، وتبنِّي برامج المستوى المحلي.

ولا بد من الشروع بالمحاولات الرامية إلى بناء شبكات معتدلة، على المستويات الثلاثة؛ رغم صعوبة قياس النتائج الديمقراطية. وكما ظهر لنا من مثال الحرب الباردة؛ فإن الشبكات المعتدلة لا ينبغي لها الانتظار حتى تُزْهِر الديمقراطية؛ إذ تتطلب عملية الترويج للديمقراطية بشكل أعمق نموذج بناء الشبكات ذاته، الذي يوصي به هذا المشروع. ومع ذلك، فجدير بالملاحظة أن بناء شبكات من هذا القبيل أمرٌ يدعم المعتدلين بالتأكيد، إلا أنه قد يُقدِّم، بشكل غير مقصود؛ الدعم المالي والفني للإسلاميين أو مناصريهم، الذين يسعَوْن إلى الوصول للسلطة من خلال الوسائل الديمقراطية، لا سيما إذا لم تكن عملية التدقيق حساسة بما فيه الكفاية لنموذج الإسلام المعروض في موضع آخر من هذه الدراسة.

---

(1) Interview with Ambassador Kurtzer, Woodrow Wilson School, Princeton, N.J., May 22, 2006.

تنمية المجتمع المدني

تمضي عملية الترويج للديمقراطية يدًا بيد مع تطور المجتمع المدني. وفي الواقع، يَعُدّ كثير من الأكاديميين والسياسيين المجتمع المدني خطوة لا بد منها نحو الديمقراطية. ويشير المجتمع المدني، في معناه الأوسع؛ إلى مجموعة من المؤسسات والقيم التي تشكِّل، في نفس الوقت؛ حاجزًا ورابطًا حساسًا بين الدولة والأفراد. وهو يتبلور عندما تستطيع المؤسسات الاجتماعية والمدنية الطوعية (مثل المؤسسات غير الحكومية)، مجابهة قوى الدولة.

وبينما يتطور المجتمع المدني بمنتهى السهولة في الدول الديمقراطية، فإن تطوره ممكن ومطلوب، في نفس الوقت؛ في الدول غير الديمقراطية والدول الساعية للديمقراطية. ففي هذه الدول نجد تطور المجتمع المدني وبناء الشبكات متصلين في الواقع اتصالًا تامًا؛ فكلاهما يدعم الآخر ويعتمد عليه.

ومن الناحية النظرية؛ يظهر المجتمع المدني أولًا ويتبعه ظهور الشبكات المعتدلة، والعكس بالعكس. أما من الناحية العملية؛ فإن جهود الولايات المتحدة في تطوير المجتمع المدني أشمل كثيرًا من الترويج للديمقراطية، إذ تطوي كل البرامج المصمَّمة للترويج للديمقراطية، بالإضافة لهؤلاء المشتملين على لجان ليس لها علاقة مباشرة بالديمقراطية في حد ذاتها. ومن هذه البرامج برامج لتعزيز الفرص الاقتصادية، والإعلام المستقل والمسئول، والحماية البيئية، وحماية حقوق الأقليات والجندر، وحق الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. وفي نظر البعض، فإن تطور المجتمع المدني يوفِّر طريقة غير مُباشرة للإصلاح السياسي؛ إذ يدعم المهارات والمؤسسات المطلوبة في دولة ديمقراطية ليبرالية، في الوقت الذي يُقلل التحدي المباشر بوجه النظم الحاكمة. وهذه الطريقة تستغرق وقتًا طويلًا عند إرساء الديمقراطية والقيم الليبرالية من خلال جهدٍ شعبي، مما يشكِّل تحدياتٍ معينة لمؤسسات حكومة الولايات المتحدة، ولا سيما وزارة الخارجية؛ التي ركَّزت بشكل تقليدي على الشراكة مع الحكومات.

أما بالنسبة للترويج للديمقراطية، فإن تصميمَ سياسات الولايات المتحدة، الخاصة بتنمية المجتمع المدني؛ ومراقبتَها يتحققان في المقام الأول على يد وزارة الخارجية و«الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية»، اللتين تعتمدان بدورهما على متعهدين للتنفيذ. فعلى سبيل المثال؛ يقدم «الصندوق الوطني للديمقراطية» المنح الخاصة بكل من دعم المؤسسات المحلية غير الحكومية (على سبيل المثال لمساعدة الاتحاد الجزائري للدفاع عن حقوق الإنسان في نشر الوعي بدور القانون واحترام حقوق الإنسان) والمساهمة في تنمية الشبكات (مثل جهود المركز الأردني لدراسات التعليم المدني، في تنمية قدرة الشباب على الاشتراك مدنيًا؛ في تدريب طلاب الجامعة). ويعمل كل من «المعهد الديمقراطي الوطني» و«المعهد الجمهوري الدولي» كمتعهدَيْن للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وكذلك بوصفهما مُتعهدين فرعيين للصندوق الوطني للديمقراطية. فعلى سبيل المثال؛ يدير كل من «المعهد الجمهوري الدولي» و«المعهد الديمقراطي الوطني» مدارس الحملة الإقليمية في قطر وتونس، لزيادة قدرة النساء على المشاركة في الشؤون المدنية، و«تيسير عملية بناء الشبكات الجارية بين القيادات النسائية في المنطقة».[1]

وبينما تركِّز «مؤسسة آسيا» على مشروعات مشابهة، نراها لا تعمل حصريًا كمتعهد لحكومة الولايات المتحدة، بل تحصل على تمويل من «خليط من الهيئات والمؤسسات الخاصة، ومن مؤسسات التنمية الحكومية والمتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى مخصص سنوي من الكونجرس الأمريكي».[2] وبأوضح مما يفعل «الصندوق الوطني للديمقراطية» أو «المعهد الديمقراطي الوطني» أو «المعهد الجمهوري الدولي»؛ تسعى «مؤسسة آسيا» بصراحة لبناء شبكات إسلامية معتدلة. وقد صُمِّمَتْ برامج مثل «مؤسسة دراسة الإسلام والمجتمع» في أندونيسيا، التي

(1) International Republican Institute, «Partners in Peace,» Web page, n.d.

(2) The Asia Foundation, «The Asia Foundation: Overview,» Web page, n.d.

تُدرِّب أئمة المساجد الشبان على التسامح؛[1] و«المؤسسة الإسلامية» في بنجلاديش، التي تسعى لإشراك القادة الدينيين في أنشطة حقوق الإنسان والصحة العامة والحفاظ على البيئة وغيرها من القضايا؛[2] هذه البرامج قد صُمِّمت لتعمل على المستويات الثلاثة لبناء الشبكات. ونتيجة لذلك؛ حظيت «مؤسسة آسيا» بتقدير عدد كبير من الخبراء الإقليميين والعاملين. وهناك دعم واسع وكثيف لإنشاء مؤسسة للشرق الأوسط تستنسخ بنية «مؤسسة آسيا»،[3] على أن تكون مناسبة للثقافة والبيئة السياسية والاجتماعية في الشرق الأوسط. وكما هو مُلاحَظ في مسوّدة هذه الدراسة، يبدو أن حكومة الولايات المتحدة تضع هذه الرؤية موضع التنفيذ من خلال «مؤسسة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا» (BMENA)، تلك المؤسسة التي سنتناولها تفصيلًا فيما يلي.

وكما هو الحال في الترويج للديمقراطية، فإن سياسات الولايات المتحدة المتعلقة ببناء مجتمع مدني تعمل على المستويات الثلاثة لبناء الشبكات المعتدلة: فتدعم المؤسسات القائمة، وتعزِّز أخرى جديدة، وتساهم في تشكيل بيئة اعتدال تُيسِّر بذل جهود أكثر تركيزًا على المستويين الأولين. ولأن المجتمع المدني نفسه قائم على الشفافية والحوار والتسامُح والدعم السياسي الآمن؛ فمن الممكن النظر إليه باعتباره السبيل لمواجهة التطرُّف والعنف. وفوق ذلك، فلأن المجتمع المدني يقدِّم فكرة تطبيق القيم على تحقيق نتائج سياسية معينة؛ فإن تطوره يوفِّر مسارًا للمشاركة في الإصلاح السياسي من الخارج، مع تقليل مخاطرة مقاومة المتلقين المعنيين إلى أدنى حد. فعلى سبيل المثال؛ تعكس المؤتمرات التي تروج لحرية التعبير وحمايتها، اللهفة المشترَكة على نطاق واسع، والمتجاوزة للحدود الثقافية واللغوية والجغرافية. وتتمتع جهود إصلاح التعليم والمِنح الدراسية والتبادُلات الثقافية والطلابية بدرجات عالية من الإقبال

---

(1) The Asia Foundation, «The Asia Foundation: Indonesia, Projects,» Web page, n.d.

(2) The Asia Foundation, «The Asia Foundation: Bangladesh, Projects,» Web page, n.d.

(٣) هل تُعتَبر مؤسسة «مؤمنون بلا حدود» مُستنسخًا منقحًا ملائمًا لهذا الدور؟ (الناشر)

والدعم، بين صناع السياسة والمحللين؛ جزئيًا، لأنها تلقى قبولًا حسنًا بالخارج. وعلى نحو مماثل؛ تعُجّ لقاءات العمل المخصصة لإنشاء وسائل إعلام مستقلة ومسؤولة بمجموعة مختلفة من الجماهير، التي اعتادت على احتكار الدولة لسوق الأفكار.

وفي الحالات التي توجد فيها بالفعل شبكات ومؤسسات غير حكومية؛ فإن أقل مستوى من الدعم المالي والتنظيمي والفني يصير جِدَّ ضروريٍّ لضمان استمرارها ونموها. وفي المناطق التي لا توجد فيها مؤسَّسات أو شبكات عاملة في الوقت الحالي؛ قد يدفع اتفاق الأفراد والجماعات ذوي الفكر المتشابه هذه المؤسَّسات والشبكات إلى «نقطة تحول» حساسة للوعي والدعم المتبادل، كما هو الحال مع شبكة المواطنين العرب المدعومة من «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» والخاصة بالمدارس والمربين الداعمين للقيم المعتدلة، التي يمكن، في غير هذه الحالة؛ أن تناضل دون دعم متبادَل من المربين المتعاطفين. ولأن المجتمع المدني كان غائبًا تمامًا عن الشرق الأوسط؛ فإن مفهوم المؤسسات غير الحكومية ذاته يحتاج إلى تعزيز من الناحيتين النظرية والعملية كلتيهما. ومن اللافت للنظر أن الولايات المتحدة، في حالة واحدة على الأقل؛ قد بدأت تغيِّر سياستها التقليدية في إرسال المعونات للدول ذاتها، فقد مكَّن تعديلُ براونباك لقانون المخصَّصات المعزَّزة، الصادر في العام المالي ٢٠٠٥م؛[1] الوكالاتِ الأمريكية مثل «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» من التواصُل مع المؤسسات المصرية غير الحكومية، دون الحصول على موافقة مُسبَّقة من الحكومة المصرية.

ورغم المميزات الممكنة؛ يواجه بناء المجتمع المدني عقبتين رئيسيتين: المقاومة النشطة من جانب الأنظمة الشمولية، وغياب المعايير الملموسة لتقييم الأداء. ومع أن الأنظمة الشمولية قد لا تَعُدُّ كل مبادرات بناء المجتمع المدني تهديدًا لسلطتها (كما في حالة دعم الجمعيات الطلابية)؛ فإن طبيعةَ مؤسسات المجتمع المدني ذاتَها تُشكِّل تحديًا لاحتكار الدولة للمجال العام، وعائقًا أمام سيطرتها على المجالات

(1) The Brownback Amendment to the FY 2005 Consolidated Appropriations Act (P.L. 108-447).

الخاصة أيضًا. وتظهر مقاومة الأنظمة في القوانين التي تمنع المؤسسات غير الحكومية من الوجود أصلًا أو من قبول الدعم الخارجي، وفي المراقبة الصارمة للنشاط غير الحكومي، ومؤخرًا في الاستهداف المباشر للمنظمات الدولية غير الحكومية (مثلًا ترحيل مدير برنامج «المعهد الديمقراطي الوطني» من البحرين،[1] وإيقاف الحكومة المصرية لأنشطة «المعهد الجمهوري الدولي»[2]). أضف إلى ذلك أن بناء المجتمع المدني تواجهه بعض مشاكل تقييم الأداء، التي تواجه الترويج للديمقراطية؛ وقد تزيد. إذ لا توجد نتائج يمكنها أن تعكس جيدًا قوة المجتمع المدني.[3]

ونظرًا لهذه التحديات، يرى البعض أنْ ترتكز جهود الولايات المتحدة على توفير الخدمات الاجتماعية الملموسة، وغيرها من المنافع العامة؛ لأنها توضح بطريقة أكثر مباشرة كيف تستطيع الولايات المتحدة تحسين حياة الناس. إذ ينظر أصحاب هذه الرؤية إلى تطوير المجتمع المدني بوصفه مُنحصرًا في مجموعاتٍ صغيرةٍ نسبيًا من النخبة، تهدف أولًا إلى إرضاء حاجات المتبرعين، لا المجتمعات التي يمثلها هؤلاء الأفراد؛[4] وثانيًا لا تنعكس قيمها الليبرالية جيدًا في مناهضة أنشطة المتطرفين الأكثر انتشارًا، كالمستشفيات والمدارس وبرامج التوظيف؛ التي تُديرها جماعات مثل حماس وحزب الله. وثَمَّ رأي طرحه محللون، مثل «دينيس روس»؛ يوجب على الولايات

(1) William T. Monroe, «NDI's Positive Role Highlighted,» interview, May 13, 2006.

(2) Sharp, 2006.

(٣) إن كثيرًا من المنظمات غير الحكومية لا تستمر في العمل طويلًا، وغالبًا ما تبقى بنفس الأفراد الذين ينشئون ويفضّون، بشكل متكرّر؛ نفس المنظمات بأسماء مختلفة. أضف إلى ذلك أن عدد المنظمات غير الحكومية لا يرتبط بالضرورة بقدرتها على الفصل بين المجال الخاص والمجال الحكومي الرسمي. ولا تزال مؤشراتٌ مثل زيادة عدد وسائل الإعلام المستقلّة، والالتماسات التي قُدّمت، والتظاهرات السلمية التي جرت، والمشروعات التي أطلقت لحماية صحة المجتمع، والمناهج التعليمية البديلة؛ كلها توحي بتطور المجتمع المدني في الشرق الأوسط. وبالنسبة لبناء الشبكات، فرغم أن عددًا من المشروعات ينطوي على أهداف صريحة أو ضمنية من مستوى واحد أو أكثر، من المستويات المذكورة أعلاه؛ لم نكشف أية محاولة منظمة لتتبع عدد الشبكات الناشئة أو جودتها. وكما هو الحال مع الترويج للديمقراطية؛ فمن الصعب تحديد معاييرَ ثابتةٍ لقياس الأداء، ولها تأثيرٌ على المجتمع المدني، كما أن جهود اجتذاب المنح وتقييمها لا تكافئها متابعة كافية للتقييم والمراقبة طويلة الأمد.

(4) Author's interview with Mona Yacoubian, United States Institute for Peace, June 7, 2006.

المتحدة شراكة مُصلحين مُلتزمين لتدشين «دعوة علمانية»؛ ترتبط فيها قوى الاعتدال بتحسينات ملموسة في الظروف المعيشية. وقد دُعِّم هذا المفهوم إبان الحرب الباردة، من خلال إنشاء وكالات مثل «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» و«فيالق السلام».(١)

الدبلوماسية العلنية

شاركتْ وزيرة الخارجية «كوندوليزا رايس» في الجهد المبذول لتشجيع وزارة الخارجية الأمريكية وحكومة الولايات المتحدة بأسرها لممارسة «دبلوماسية تحويلية»؛ يدمج فيها مسئولو الولايات المتحدة الدبلوماسيةَ العلنية في رسم السياسات وتنفيذها. لكنْ في داخل الحكومة تظل أهداف الدبلوماسية العلنية متنوعة، إذ يرى البعض أن الدور الأنسب لها يكمن في تقديم معلومات محايدة، في حين يرى فيها آخرون أداة دبلوماسية للتأثير في الجمهور الأجنبي. بل إن الدبلوماسية العلنية، عند النظر إليها من أكثر الزوايا إيجابية؛ من وجهة نظر كثيرين في الكونجرس، وفي مستويات أعلى من إدارة بوش؛ يَرَوْن أنها تستحق من الموارد والتخطيط الإستراتيجي أقل كثيرًا مما تستحقه الجوانب «الأصلب» من الحرب على الإرهاب، وإن كانت تستحق رغم ذلك أكثر مما يستحق الترويج للديمقراطية أو برامج المجتمع المدني.(٢)

---

(1) Author's interview with Dennis Ross, Washington Institute for Near East Policy, May 26, 2006.

(٢) صدر عدد من التقارير لتشخيص أوجه القصور في سياسات الدبلوماسية العلنية للولايات المتحدة واقتراح طرق تحسينها؛ راجع:

- U.S. Government Accountability Office, *U.S. Public Diplomacy: State Department Efforts to Engage Muslim Audiences Lack Certain Communications Elements and Face Persistent* Challenges, GAO-06-535, Washington, D.C.: May 3, 2006.

- Office of the Undersecretary of Defense for Acquisition, Technology, and Logistics, *Report of the Defense Science Board Task Force on Strategic Communications* , September 2004.

- Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim World, *Changing Minds, Winning Peace: A New Strategic Direction for U.S. Public Diplomacy in the Arab & Muslim World: Report of the Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim World, Submitted to the Committee on Appropriations, U.S. House of Representatives,* October 1, 2003.

ولأن الدبلوماسية العلنية مصمَّمة أساسًا لدعم أهداف الولايات المتحدة أو على الأقل لاستيعابها بشكلٍ أكثر موضوعية؛ فإن قدرتها على التأثير في جهود بناء الشبكات مقصورةٌ في الغالب، وبشكلٍ حصري؛ على تحسين الظروف الأساسية داخل العالم الإسلامي.[1] ولا يبعث على الدهشة أن تكون تأثيراتها في هذا الميدان متفرقة، ويصعُب قياسها. لكن من الممكن قياس معدلات حضور الخطابات التي يُلقيها مسؤولو الولايات المتحدة، وكذلك التفاعُل الجماهيري مع برامج الإذاعة والتلفاز التي ترعاها الولايات المتحدة وتوزيع الأدبيات المكتوبة؛ مثلما يمكن أيضًا قياس الاتجاهات الأيديولوجية والأمزجة والمفاهيم ومواقف المستمعين المستهدَفين (باستخدام اقتراعات واستطلاعات كتلك التي يقوم بها مكتب وزارة الخارجية للاستخبارات والبحث). وأصعب من ذلك كثيرًا؛ الربط الواضح بين محتوى البرامج وأية تغيرات تم قياسها في المعتقدات والأمزجة والتصورات. إضافة إلى ذلك؛ فهناك إجماع عام، بين المسؤولين في الولايات المتحدة والمحللين الخارجيين؛ على أن الدبلوماسية العلنية لا تزال تعاني من اعتبارها ذات مرتبة ثانوية في وزارة الخارجية. ناهيك عن أنها أصلًا تعاني، فيما يتعلق بالعالم الإسلامي خاصةً؛ جَرَّاءَ ضعف المهارات اللغوية والمعرفة الثقافية والتاريخية لموظفي حكومة الولايات المتحدة.

ويؤشر اختيار «كارين هيوز» لمنصب وكيل وزارة الخارجية للدبلوماسية العلنية إلى نية إدارة بوش في إعادة تنشيط الدبلوماسية العلنية في العالم الإسلامي. وبعكس من شغلوا هذا المنصب من قبل؛ عُرِفت هيوز بأنها مستشار للرئيس ذو تأثير. ففي مذكرةٍ لمجلس الأمن القومي، أبريل ٢٠٠٦م؛ عُينت هيوز رئيسًا للجنة تنسيق للدبلوماسية العلنية والاتصال الإستراتيجي، وهي مجموعة رفيعة المستوى للربط بين الوكالات المختلفة، تم تشكيلها لتنفيذ الخطط الخاصة بكل

(١) وإن كانت هناك فرص لتطوير شبكات جديدة، حسبما تخبرنا حالة «إذاعة أوروبا الحرة».

بلد، بما في ذلك تحديد المؤثرات الدينية والثقافية الأساسية.[1] وينعكس أحد الرموز الأكثر واقعية، في طريقة التعامل الجديدة؛ في تأسيس «وحدة الرد السريع» (RRU) بمكتب الشؤون العامة بوزارة الخارجية والمحاور الإعلامية التالية في بروكسل ودبي. وقد تم تفويض الوحدة لمراقبة الإذاعات العربية ووسائل الإعلام على الإنترنت مع تقديم مقتطفات يومية، بالإضافة إلى توفير محتوى تحليلي ودليل لرد الفعل المفترض. وقد حصلت «وحدة الرد السريع»، التي بدأت العمل بعد شهور قليلة فقط من التخطيط لها؛ على رد فعل إيجابي من مسؤولين وزاريين. وعلى النقيض من إجراءات العمل المتبعة في المصالح الحكومية، لم تقدم هذه الوحدة تقاريرها المكتوبة لأي مكتب آخر بوزارة الخارجية؛ بغية الحصول على أي تصريح.

وقد عبر آخرون عن قلقهم من نقص الدعم للدبلوماسية العلنية من جانب الكونجرس والدبلوماسيين التقليديين في السلك. فلا يوجد إجماع في وزارة الخارجية حول ما إذا كان ينبغي توجيه الدبلوماسية العلنية إلى تغيير الآراء وحشد الدعم لسياساتنا، أو إلى عزل المتطرفين وتهميشهم. وهذا التردد الإستراتيجي ينتج عنه معدل أداء سياسي دون المستوى الأمثل. وقد علّق مسؤول رفيع المستوى في السلك الدبلوماسي قائلًا: «إذا كانت حرب الأفكار قضية عظيمة الأهمية؛ فلماذا هذا الأداء الركيك؟... ذلك أننا في الحكومة بحاجة لأن نجيب على السؤال التالي: ما هو الشيء المهم؟ فإذا لم تكن حرب الأفكار مهمة؛ فلنتوقف عن التظاهُر بغير ذلك، وإلا تفاقمت لدينا مشكلةُ تناقُضِ القول مع الفعل بصورةٍ ملموسة».[2]

وقد غلب البث الإذاعي والإرسال التلفازي، بالأقمار الصناعية؛ على وسائل التواصُل التي تستخدمها الدبلوماسية العلنية في العالم الإسلامي. وكان التمويل المطلوب في العام المالي ٢٠٠٧م لمجلس محافظي البث (BBG)، شاملًا راديو

(1) Government Accountability Office, 2006.

(2) Author's interview with Alberto Fernandez, Department of State, Bureau of Near Eastern Affairs, June 7, 2006.

«سوا» وشبكة تلفاز الولايات المتحدة للشرق الأوسط «الحرة»؛ هو ٦٧١,٩ مليون دولار أمريكي، فضلًا عن تمويل إضافي طارئ، وقيمته ٥٠ مليون دولار أمريكي؛ من أجل البث لإيران،[١] وهو ما يمثل في مجمله عشرة أضعاف الميزانية الإجمالية لمبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI). وبينما أعلن أحد المحللين أن قناة «الحرة» هي«كارثة كاملة»، لعدم قدرتها على جذب المشاهدين؛[٢] نجح راديو «سوا» نجاحًا معقولًا في تكوين جمهورٍ من المستمعين. ومع ذلك، فإن النجاح في تكوين شبكة مستمعين لا يؤدي بوضوح إلى تحقيق مكاسب صافية في مجال الاعتدال العام، أو إلى صورٍ أكثر وضوحًا لبناء الشبكات. ومثالًا على السلبية التي تَسِم فضائية «الحرة»؛ أدان محلل له علاقة وثيقة بها أنه لم يظهر تقريبًا أي مسئولٍ رفيع المستوى في المقابلات المتلفزة عن الشبكة في العام المنصرم.[٣] ومن غير الواضح ما إن كان راديو «سوا» أو فضائية «الحرة» قد شكّلا أية مواقف إيجابية تجاه سياسات الولايات المتحدة. وقد أثارت الميزانيات الضخمة المخصصة للحفاظ على هذه البرامج، التي لا تبعث على الاطمئنان؛ استياء مسؤولي حكومة الولايات المتحدة، والدائرة السياسية الأعرض؛ الذين ينظرون إليها باعتبارها تكاليف فرص بديلة غير متكافئة.

ومن أجل التوفيق بين أهداف السياسة الخارجية، وبين البرامج والموارد والمسؤوليات البيروقراطية على نحو أفضل؛ قامت وزيرة الخارجية باستحداث منصب مدير المعونة الأجنبية في أوائل عام ٢٠٠٦م. و يتولى حاليًا مدير «الوكالة

---

(1) Larry Nowels, Connie Veillette, Susan B. Epstein, Foreign *Operations (House)/State, Foreign Operations, and Related Programs (Senate): FY2007 Appropriations*, Congressional Research Service report (RL33420), May 25, 2006.

(2) Author's interview with Steven Cook, Council on Foreign Relations, June 9, 2006. Mr. Cook also commented that "proper blame [for Al Hurra] is shared between the Administration for suggesting it and the Hill for agreeing to support it so generously."

(3) Author's interview with Robert Satloff, Washington Institute for Near East Policy, June 26, 2006.

الأمريكية للتنمية الدولية»، السفير «راندال توبياس»؛ هذا المنصب، الذي يعكس الحاجة إلى التنسيق بين إدارات متعددة، تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف عبر أوساط سياسية مُتباينة كيفًا، كما هو مبين في القسم الخاص بهيكل المساعدات الأجنبية بوزارة الخارجية.(١)

وسوف يتضح مع الأيام كيف أدى هذا التغيير التنظيمي إلى تحسُّن الاستخدام الاستراتيجي للموارد المحدودة، لكن ليس هناك شك في أن المكتب الجديد سوف يواجه تحديات من بعض الممارسات والمصالح البيروقراطية المتجذِّرة، ونتيجة سلطته المحدودة خارج «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» وأنشطة وزارة الخارجية، وعلى مستوى أعمق سيواجه أيضًا صعوبات سببها نقص المعايير السياسية الواضحة والثابتة، لتأهيل مُتلقِّي المعونة.(٢)

دراسة حالة؛ مبادرة الشراكة الشرق أوسطية

برغم أن «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية» ليست أكبر برنامج أمريكي للتعامل مع العالم الإسلامي، فإنها تُجسِّد أشهر محاولة للتحرُّر من الأساليب السائدة قبل ١١ سبتمبر؛ من خلال إنشاء برامجها على أربع دعائم موضوعاتية: السياسة، والاقتصاد، والتعليم، وتمكين المرأة. وكذلك من خلال دعم المنظمات المحلية غير الحكومية، بشكل مباشر؛ على أساسٍ أحدثَ وأكثرَ مرونة. ويبدو أن هيكل مبادرة الشراكة، التي أنشأها وزير الخارجية «كولن باول» في ديسمبر ٢٠٠٢م؛ قد صُمِّم استجابةً لنواحي النقص المحددة، والتي يعاني منها العالم العربي كما صورها «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» (UNDP) في «تقرير

---

(١) أعيد نشره في الملحق.

(2) See Larry Nowels and Connie Veillette, *Restructuring U.S. Foreign Aid: The Role of the Director of Foreign Assistance,* Congressional Research Service report (RS22411), September 8, 2006.

التنمية البشرية العربية» لعام ٢٠٠٢م.[1] وباعتبار «مُبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية» فرعًا جديدًا في «مكتب شؤون الشرق الأدنى» (NEA)؛ فقد صُمِّمَت لتنأى عن طريقة التعامل التقليدية بين الحكومات، والتي تنتهجها وزارة الخارجية؛ لتعتمد على المنظمات الأمريكية غير الحكومية بوصفها مقاولي تنفيذ. وتوزِّع هذه المنظمات غير الحكومية الأموال، التي تتلقاها من المبادرة؛ في شكل منحٍ صغيرة على المنظمات المحلية غير الحكومية، في إطار الدعائم الأربع.[2]

إن تبني «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية» طريقة «رأس المال الـمُخَاطِر» تمنحها مرونة، وقدرة على قبول المخاطرة في دعم أجندتها؛ أكبر من الوحدات البيروقراطية الأكثر استقرارًا. ومع هذا؛ فقد تعرَّضت المنظمة للانتقاد (كما في تقرير المكتب المحاسبي الحكومي بتاريخ أغسطس ٢٠٠٥م)[3] جراء غياب مقاييس للأداء ومعايير للتقييم. بيد أنه خلال السنوات القليلة الماضية، أجرت المبادرة عملية غربلة مكثفة، وتعاقدت مع الشركة الدولية لأنظمة الإدارة، التي تتمتع بخبرة العمل مع «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية»؛ لمساعدتها في وضع معايير للتقييم ومراقبة البرامج. وعند كتابة مسودة هذه الدراسة؛ كانت المعايير لاتزال في طور الإعداد. وتشمل قائمة إنجازات المبادرة عددًا من المؤشرات الخاصة بالمدخلات والمخرجات، بيد أنها تفتقر إلى ربطٍ واضحٍ بين هذه المؤشرات ونتائج الإصلاح. وعلى سبيل المثال، فعلى العكس من إرهاب الناخبين وقمع مُرشحي المعارضة في الانتخابات المصرية، اللذين يَعُدُّهما بعض محللي التحوّل إلى الديمقراطية انتكاسًا؛

(1) United Nations Development Programme, *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations*, New York: United Nations Development Programme, 2002.

(2) The same four headings were contained in the UNDP's *Arab Human Development Report, 2002.*

(3) U.S. Government Accountability Office, *Foreign Assistance: Middle East Partnership Initiative Offers Tools for Supporting Reform, but Project Monitoring Needs Improvement*, GAO-05-700, August 2005.

فإن «مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية» تورد بين إنجازاتها قصة دعمها لألفي مراقبِ انتخاباتٍ محليةٍ لتلك الانتخابات.[1]

وفي مجال بناء الشبكات؛ تعمل برامج مبادرة الشراكة على المستويات الثلاثة جميعًا، وعبر الدعائِم الأربع. فبالنسبة للدعامة السياسية؛ شملت برامج المبادرة محاولات صريحة لتشكيل شبكات لخبراء الإصلاح القانوني في «مبادرة حقوق شركاء الشرق الأوسط» وداعمي المجتمع المدني في مركز أبحاث الأردن الجديد (وهو مبادرة لتجميع مُصلحين معنيين بالسياسات الدستورية والانتخابية والإعلام والمرأة والشباب)، ومؤسسة دعم المبادرات الديمقراطية المدنية (التي تهدف إلى تأسيس شبكات للمنظمات الإقليمية والوطنية غير الحكومية)، والاتحاد المصري لدعم الديمقراطية (الذي يوفِّر تدريب القيادات والمهارات لخوض انتخابات اتحادات التجارة والطلاب ونوادي الشباب، وغير ذلك).

ومن ناحية الدعامة الاقتصادية؛ تشمل أنشطة مبادرة الشراكة، في مجال بناء الشبكات؛ رَبْط صانعي سياسات المنطقة في مجال الاستثمار بنظرائهم من الدول الأعضاء في «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD)؛ بغية تقوية الجمعيات الزراعية المغربية، وعقد ورش عمل سياسية لموظفي الجمارك والتجارة.

أما في مجال الدعامة التعليمية؛ فتدعم مبادرة الشراكة جهود المواطنين العرب لترقية برامج التعليم المدني، التي تربط الطلاب بالمعلمين عبر المنطقة. وثمة برنامج في المغرب يجمع المديرين والمعلمين وداعمي المدارس والمجالس الاستشارية، من أجل تحسين مستوى التعليم الابتدائي وحرية الحصول عليه، وبخاصة للبنات؛ وكذلك عدد من أنشطة الشبكات التي تربط الجماعات التعليمية الأمريكية بنظيراتها في المنطقة.

---

(1) See Middle East Partnership Initiative, «Success Stories,» Web page, n.d.

उदयास्त-गमनशीलजड़सूर्य्यपरा स्तदा गायत्र्या अपि एतत् सवितृपदं जड़सूर्य्यपरमेव। जड़सूर्य्य एव जगत्प्रसविता इति धारणा भ्रान्तिर्व्वा तदा सर्वेषा मेव आसीत्। दृश्यते च शतपथे—

स उत्पुनाति। सवितु र्वः प्रसव उत्पुनाति अच्छिद्रेण पवित्रेण सूर्य्यस्य रश्मिभिरिति सविता वै देवानां प्रसविता, तत् सवितृप्रसूत एव एतत् पुनाति। ६१पृ

अतएव अयं नित्यदृष्ट उदीयमानो जड़सूर्य्यः—"जगत् प्रसविता" मतमेतत् वेदस्य प्रामादिकमेव। अस्यैव जड़सूर्य्यस्य जगत्स्रष्टृत्वनिरसनाय मनीषिणा मुण्डकेन कठेन च एतदुक्तम्—

भयादस्याग्निस्तपति भयात्तपति सूर्य्यः।

एष वह्निः उपास्यो न, एष जड़सूर्य्यश्च उपास्यो न, यत एतौ मम ईश्वरस्य भयात् तपति उदेति च। एवं वेदोऽपि जड़सूर्य्यस्य सृष्टत्वं ज्ञापयति—

चक्षुषः पिता मनसा हि धीरः १—८२—१०म

चक्षुषः जड़सूर्य्यस्य पिता स्रष्टा परमेश्वरः। अतएव अनेन मन्त्रेण च जड़सूर्य्यस्य स्रष्टृत्वं निराकृतं भवति। तथाहि—

नैतावदेना परो अन्यदस्ति उक्षासो द्यावापृथिवी बिभर्त्ति।

त्वचं पवित्रं कृणुत स्वधावान् यदीं सूर्य्यं न हरितो वहन्ति॥ ८-३१-१०म

एतेन किमायातम्? यत् यदा अस्य सूर्य्यस्यापि जड़स्य न सृष्टिर्बभूव, तस्मादपि पूर्वमेव जगत्स्रष्टा परमेश्वरो बभूव। अतएव जड़सूर्य्यः जगत्प्रसवकर्त्ता इति विश्वासः प्रामादिक एव। तथाहि—

यदा सूर्य्य ममुं दिवि शुक्रं ज्योतिरधारयः। ३०।१२सू। ८म

तत्र सायणभाष्यम्—हे इन्द्र! अमुं शुक्रं निर्म्मलं ज्योतिः द्योतमानं सूर्य्य मादित्यं दिवि द्युलोके जगतः प्रकाशनाय यदा यस्मिन् काले अधारयः।

यदि मन्त्रोदित एष सूर्य्यो जड़ः स्यात् तर्हि अयमपि मन्त्रः प्रामादिकः। यतः नर इन्द्रः जड़सूर्य्यस्य नियन्ता न। अथ यदि सूर्य्योऽयमिन्द्रभ्राता स्यात्, तर्हि मन्त्रप्रणेता प्रमादशून्यो भवेत्, परं सायणभाष्यमिदं प्रमाददुष्टमिति स्यात्।

अथ चेत् अथर्ववेदः प्रमादशून्यो भवेत् तर्हि तन्निर्देशानुसारेण इत्येव बोद्धव्यं यत इन्द्र एव मध्याह्नकालीनः सूर्य्यः। पद्मान्तरे ऋग-

वेदस्य कश्चिदृषिरेवं वदति यत् इन्द्र एव परमेश्वरः, स एव जड़सूर्य्यं गगने विलम्बितवान् । तर्हि किं ऋग्वेदो भ्रान्त उत अथर्ववेदः ?

वयं तु मन्यामहे एतौ उभावेव ऋषी भ्रान्तौ । यतो न इन्द्रो मध्याह्नकालीन-सूर्य्यः, न च अदितिनन्दन इन्द्रः दशरथसहायताभिच्छुरपि जड़सूर्य्यं गगने आलम्बितुं समर्थोऽभूत् ।

एवं बह्वयो भ्रान्तयो वेदेषु सन्ति, बाहुल्यभयात् न तत्सर्वं प्रदर्शितम् । एवं चेत् तर्हि तादृशा भ्रान्तिदुष्टा वेदा भगवन्निश्वसितानि इति न, न च ते भगवत्प्रत्यादिष्टैः कैश्चिदपि सर्व्वज्ञैर्वा प्रणीता इति ।

अथ वेदे भौगोलिकप्रमादाः—वेदेषु गगनाकाशशब्दौ न विद्येते, उपनिषत्सु एव तयोर्भूरि प्रयोगो वर्त्तते । वेदेषु दिव्*द्यौश्च, एतत् शब्दद्वयं क्वचिद्वा स्वर्गार्थे प्रयुक्तं, क्वचिद्वा गगनार्थे प्रयुक्तं बभूव, तौ प्रयोगौ प्रामादिकौ । वस्तुतस्तु द्यौरादिस्वर्गः स्वः भौममिलावृतवर्षं, दिव् तु उत्तर महासागरगर्भे सद्य उत्पन्ना,महस्तपःसत्यलोकात्मिका, तथा सा च देवनिकेतन-मिति । किमत्र प्रमाणम् ?

ये नाकस्य अधि रोचने दिवि देवास आसते । ६—१९—१म

स्तोमेन हि दिवि देवासो अग्निमजीजनन् । १०-८८सू-१०म

दिवि रुद्रासो अधि चक्रिरे सदः । २-८५-सू-१म ।

शृण्वन्तु विश्वे अमृतस्य पुत्रा आ ये धामानि दिव्यानि तस्थुः ।

१-१३सू-१०म

इन्द्र यासि दिव्यानि रोचना पार्थिवानि रजसा । २-३२-१०म

ते नव्यं नव्यं तन्तुम् आतन्वते दिवि समुद्रे । ४-१५८-१म

सूरिर्दिवि ते धियन्धाः सानो नाभिः परमा । १८-६१-१०म

ये दिव्यासो अप्सु, ये । ८-६५-१०म दिव्या दिवि जाता इति सायणः ।

ये देवासो दिवि एकादश स्थ, । ११-१३८-१म

दिवि अन्यः सदनं चक्रे उच्चा ४-४०-२म

---

* द्यो + सुप् = द्यौः, दिव् + सुप = दिव् (हलात् सोर्लोपः) । "दिवऔत्, दिवोद्यावा" पाणिनेरेतत् सूत्रद्वयं प्रामादिक मिति । द्यौदिवौ भिन्नत्वात् । यदा द्यावापृथिव्यौ उत्पन्ने, तदा दिव् न स्वर्गे परिणता बभूव । वस्तुतस्तु "हलात् सुब्लोपः द्योर्वा", एते सूत्रे प्रमादशून्ये इति ।

सूर्य्याचन्द्रमसौ धाता यथापूर्वमकल्पयत्।

दिवञ्च पृथिवीञ्च अन्तरिक्ष मथोस्वः। ३।१९०।१०म

ततः "भूर्भुवःस्वः" इति लोकत्रयेण सह दिव् मिलित्वा लोकचतुष्टयस्य देहप्रतिष्ठा मकारयत्। तेन भगवता विष्णुपुराणकारेण उक्तम्—

भूराद्यान् चतुरो लोकान् पूर्ववत् समकल्पयत्। ४८-४अ १म अंश

तर्हि क एते चत्वारो लोकाः? भूर्भुवः स्वः तथा दिव्। का दिव्? उक्तञ्च तत् महामतिना हलायुधेन ब्राह्मणसर्वस्वे—

दिव् शब्देन तु तदूर्द्ध महर्लोकादि लोकचतुष्टयम् *। १०५ पृ

अत्र महर्लोक एव संवत्सरलोकः (दक्षिण साइबिरिया) अहोरात्रौ जनपदौ तपोलोकः (मध्य साइबिरिया), ऋतं—सत्यलोकः (उत्तर साइबिरिया, उत्तरकुरुवर्षम्)।

• अतएव द्यौर्दिव् अभिन्ना इति न,परन्तु नितरां भिन्ना एव। तथा दिव् च न गगनं, द्यौरपि च न गगनमिति, यतो द्यौः पिता सर्वेषां जनमानवानां पश्चपक्षिणाञ्च आदिपितृभूमिः (father land)। निगमाच्च द्योर्दिवौ भूमिर्नतु गगनमिति प्रतीयते। उक्तञ्च अथर्ववेदेषु प्रथमखण्डे—

ये पन्थानो बहवो देवयाना अन्तरा द्यावापृथिवी सञ्चरन्ति

ते मा जुषन्तां पयसा घृतेन, यथा क्रीत्वा धनमाहराणि॥ ४२४पृ

तत्र सायणभाष्यम्—ते प्रसिद्धा देवयाना देवा यान्ति येषु इति देवयानाः, देवानुकूल्ययुक्ताः। यद्वा दीव्यन्ति व्यवहरन्तीति देवा वणिजः। ते यत्र यान्ति ते देवयानाः बहवः—बहुदेश सम्बन्धिनो ये पन्थानो मार्गा द्यावापृथिवी अन्तरा द्यावापृथिव्यो र्मध्ये सञ्चरन्ति वर्त्तन्ते। यथा येन प्रकारेण अहं क्रीत्वा पण्यं विक्रीय धनम् आहराणि स्वगृहं प्रापयाणि। तथाहि—

इन्द्रमहं वणिजं चोदयामि, स न ऐतु पुर एता नो-अस्तु।

नुदन्नरातिं परिपन्थिनं मृगं, स ईशानो धनदा अस्तु मह्यम्॥ ४२१पृ

कश्चित् भारतीयो वणिक् वदति—अहं वणिक् इन्द्रं देवराजम् इन्द्रस्य समीपे

---

* केचित् मन्यन्ते महः, तपः, सत्यं, जनः:—महरादि लोकचतुष्टयमिति। परन्तु तत्र। जन त्रिदिवान्तर्गतं न। महः, तपः, सत्यम्—त्रिदिवमिति। जनस्तु वर्त्तमानचीनदेशः।

तर्हि कथं तैत्तिरीयसंहितायामेवं विवृतं दृश्यते ?—प्राचीनवंशं करोति देवमनुष्या दिशो व्यभजन्त । प्राचीं देवाः, दक्षिणां पितरः, प्रतीचीं मनुष्याः उदीचीं रुद्रा इति । ३६० पृ

अस्त्वेवं,परन्तु विवृतिरेषा नितरामर्वाचीना । स्वर्गभ्रष्टा देवाः पूर्वं तावत् भारतमागताः ततः अस्मात् केचित् वरुणवाय्वादयः अन्तरीक्षं (तुरुष्कपारस्यापोगस्थानं) गताः, केचिच्च ब्रह्मविष्णुचन्द्रसूर्य्यादयः स्वर्गे पुनरधिकृते सति (paradise regain) पुनरादिस्वर्गं गत्वा तत्र बहुकालम् ऊषुः,ततो दिवं गताः । उक्तञ्च ऋग्वेदे—द्यावापृथिवीभ्यां नव्यं नव्यं तन्तुं वंशम् आतन्वते आतन्ववाते विस्तारयतो दिवि द्युलोके, समुद्रे अन्तरीक्षे इति । तथाहि अथर्ववेदः सामवेदश्च

इत एते उदारुहन् दिवः पृष्ठान्यारुहन् ।

प्र भूर्जयो यथा पथा द्यामङ्गिरसो यजुः । ५३ पृ

प्रकृतार्थवाहिनो—यथा भूर्जयः भारतवर्षं स्वाधिकारभुक्तमभूत् तथैव अङ्गिरसः पथा सुरवर्त्मना देवयानपथेन (अपोगस्थानस्य मध्ये भूत्वा) द्यां द्योलोकमादिस्वर्गं प्रययुः गतवन्तः । ततः एते अङ्गिरसः इतो द्योः उदारुहन् उत्तरस्यां दिशि अगच्छन् । ततो दिवो द्युलोकस्य पृष्ठानि आरुहन् ।

अत्र अङ्गिरसः इति पदमुपलक्षणमात्रं, अङ्गिरोगोत्रीयाः सर्वे देवा स्तथा ब्रह्मादयश्च दिवं गता इति । अतः उदाहृतं यजुः—एवमेव भवितु मर्हति—

द्यवि विष्णुर्व्यक्रंस्त जागतेन छन्दसा । ६८ पृ-यजुः

न केवलं दिव्द्यवोरेकार्थे प्रयोगं कृत्वा ऋषयो भ्रान्तिमघटयन्, परन्तु "यत्र राजा वैवस्वतो यत्रावरोधनं दिवः" । अत्रापि दिवः प्रयोगः असाधुरिव अभवत् । यतः,—यमः पितॄणां राजा, (यमाय पितृमते स्वाहा), यमस्तुः पितृलोकस्यैव राजा आसीत्, न तु दिवः इति । दिव् द्यौश्च गगनमित्युक्तापि ऋषयः प्रमादं गताः ।

द्यौर्न स्तृभिः । ५-२सू-२म । द्यावो न स्तृभिः । २-३४-२म
दिव्या इव स्तृभिः । ११-१६६-१म । मित्रावरुणा वृष्टिं दिव इन्वतं । २-६४-७म
वृष्टिः पिन्वते दिवः । १-६३-५म । द्यौर्वृष्टिर्भवति । यजुः ।
दिवो वर्षन्ति वृष्टयः । ३।८४।५म

द्यौः गगनं स्तृभिर्नक्षत्रैर्न, यथा नक्षत्रैः उपलक्षिता द्यौः गगनं शोभते

तद्वत्। अत्र यदि स्तृशब्दो नक्षत्राख्यदेवान् बोधयितुं प्रयुक्तः अभवत्, तदा क्वापि नो भ्रान्तिरिति। अन्यथा दोषसमाम्नाता इमे प्रयोगा इति।

हे मित्रावरुणौ युवां दिवः अन्तरिक्षात् वृष्टिम् इन्वतं प्रेरयतमिति सायणः।

मित्रस्य वरुणस्य द्वौ अदितिनन्दनौ, तौ गगनात् वृष्टिवर्षणस्य न कर्त्तारौ। पूर्वं तावत् इत्येव प्रमादः, द्वितीयः प्रमादस्तु दिवो वृष्टेर्वर्षण मिति। यतो दिव् द्युलोको वा भौमो, नतु गगन—मिति

कथमित्थं प्रमादाः प्रयोगविधौ सञ्जाताः ? वयं मन्यामहे—

द्यौरादित्यो भवति

अस्याः श्रुते रर्थावबोधविषये प्रमत्ताः सन्तः ऋषयः प्रमादान्तरमपि भेजुः।

द्यौरादित्यो भवति, संवत्सरो वै प्रजापतिः,

पृश्निरादित्यो भवति, आकाशो वै ब्रह्म

एताः काश्चित् श्रुतयः सन्ति। परन्तु अत्र सम्बन्धपदेषु छान्दसात् प्रथमायाः प्रयोगाः अभवन्, वस्तुतस्तु "द्यौरादित्यस्य भवति" इत्येवमादयः एव अन्वया भवेयुः। यतो द्यौः पितृभूमिरादिस्वर्गः कियत्कालम् आदित्यस्य अदिति-नन्दनस्य सूर्य्यस्य शासनाधीना आसीत्। उक्तञ्च—

देवानां हि एतत् परमं जनित्रं यत् सूर्य्यः।

देवानां परमं जनित्रं भद्रा जनित्री जनयित्री द्यौः यत् या, सूर्य्यः सूर्य्यस्य। अतः श्रुतिरियम्—द्यौरादित्यो भवति।

परन्तु एतस्याः श्रुतेः प्रकृतार्थमबुध्यमानाः सर्वे द्यामेव प्रथमम् आदित्यं (दिवाकरं) अमन्यन्त, ततः तदधिष्ठानं गगनमपि द्यौरभवत्। अतएव

द्योदिवौ द्वे स्त्रियावभ्रं, अन्तरीक्षं गगनमनन्तं खम्

अमरादीनामेते प्रयोगा अपि प्रामादिका इति। वेदेषु गगनशब्दस्य आकाशशब्दस्य च प्रयोगो न दृश्यते, केवलं ख-शब्द एव गगनार्थे प्रयुक्त इति।

खे रथस्य खेनसः खे युगस्य शतक्रतो।

अपालामिन्द्र त्रिः पूत्वी अकृणोः सूर्य्यत्वचम्॥ ७-८०सू-८म

एवं व्योमान्तरीक्षनाकादयः शब्दा अपि यत्र गगनार्थे प्रयुक्तास्तत्र तत्र प्रमादा अभवन् इति बोद्धव्यम्।

यत् हविष्मो हविः अतएव अति पवित्रम् आनुष्टुभस्य आनुष्टुभं (व्यत्ययो-बहुलमिति) अनुष्टुभछन्दोविरचितं रथन्तरं नाम साममन्त्रं आ जभार आजहार संगृहीतवान्। तथाहि—

> अविन्दन् ते अतिहितं यदासीत्, यज्ञस्य धाम परमं गुहा यत्।
> धातुर्द्युतानात् सवितुश्च विष्णो भरद्वाजो बृहदाचक्रे अग्नेः॥ २

यत् बृहत्साम यज्ञस्य परमं धाम, यच्च गुहा गुहासु अतिहितं संगुप्तम् आसीत यच्च ते धात्रादयः अविन्दन् अलभन्त, भरद्वाजो भारतीय ऋषिस्तत् बृहत् साम धातुः द्युतानात् सवितुः विष्णोस्तथा अग्नेश्च सकाशात् आचक्रे आहृत वान्। तथाहि—

> ते अविन्दन् मनसा दीध्यानाः, यजुः स्कन्नं प्रथमं देवयानम्।
> धातुर्द्युतानात् सवितुश्च विष्णोः, आ सूर्य्यात् अभरन् घर्म्ममेते॥ ३।१८१।१०म

ते धात्रादयः सर्वे प्रथमं देवयानं प्रथमे देवयाने आदिस्वर्गे द्यवि मनसा दीध्यानाः बहुध्यानं कुर्व्वन्तः यत् स्कन्नं मनःचरितं यजुः यजनमन्त्रम् अविन्दन् अलभन्त, ते धात्रादयो यान् घर्म्माख्यान् मन्त्रान् विरचितवन्तः, एते भारतीया ऋषयः सर्वे तत् यजुः तान् यजनमन्त्रान् स्तोमानिति यावत् तेभ्यो धात्रादिभ्य एव आभरन् आहृतवन्तो भारते आनीतवन्त इति यावत्।

अतएव स्वर्गात् स्वर्गप्रणीतात् सामवेदादेव वशिष्ठभरद्वाजादिभिर्भारतीयर्षिभिः रथन्तरबृहत्सामस्तोमादयः केचिन् मन्त्रा भारते आनीतास्तत स्ते ऋग्वेद मध्ये प्रवेशिता इति ऋग्वेदवाक्यादेव अधिगम्यते। अतो न कथं सामवेदस्य प्राथम्यं प्राचीनतमत्वञ्च स्वीकृतसत्यं स्यात्?

साम खलु गेयं पद्यं। गानकरणमेव प्राचीनरीतिरिति। पूर्वं तावत् सर्वे सामाजिका सङ्गीतद्वारेण भजनपूजनादिकं चरितकथनादिकञ्च कृतवन्तः, अतएव गेयसाममयः सामवेदः प्राचीनतम इति प्रतीयते।

सर्वे सामगा भारतमागत्य पद्येन ऋग्वेदमन्त्रं प्रणीतवन्तः, तदा समधिक सभ्यताया उद्रेकात् सङ्गीतप्रथा परित्यक्ता; अतएव पादवद्धा ऋङ्मन्त्रा गानयोग्या अपि न गीता अभूवन्। अतएव सामवेदात् ऋग्वेदः अवरज इति।

अथ अन्तरीक्षे स्थले परिणते सति वायुवरुणादयः केचित् देवा भारतवर्षात्

अन्तरीक्षं गताः। स्वर्गं पुनरधिकृते सति ब्रह्मादयोबहवो देवाश्च द्यवि प्रतिजग्मुः। ततस्तस्मादपि स्वर्गात् बहवो देवा अन्तरीक्षं गत्वा उपनिविविशुः। तत स्तैः स्वर्गं भारतीयैर्देवमनुष्यैं गद्येन ये ये मन्त्राः अन्तरीक्षे प्रणीता स्तेषामेव समाहारेण यजुर्वेदस्य देहप्रतिष्ठा अभवत्। तदा सर्वे सामाजिकाः पद्यरचनाप्रथां परिहाय गद्यप्रथां प्रवर्त्तितवन्तः। अतएव यजुर्वेदः खलु वयसि तृतीय इति प्रतीयते।

तर्हि किमथर्ववेदः पद्यमयो यजुर्वेदस्य अग्रज इति। नैवम्, अथर्ववेदस्य मन्त्राः केचित् ऋग्वेदस्य समकाल मेव केचित् वा अनन्तरमेव प्रणीता इति। परन्तु तेषां समाहारस्तु त्रय्याः समाहारात् अनन्तर मेव अभवत्, अतएव वयसि अथर्ववेदः खलु त्रय्याः कनीयानिति।

अथ यथा सामवेदे ब्रह्म, ईश्वरः परमेश्वरश्च ईश्वरवाचका एते शब्दा न सन्ति, तथा ऋग्वेदेऽपि ईश्वरवाचका एते शब्दा न विद्यन्ते। किन्तु ऋग्वेदस्य बहुषु मन्त्रेषु कस्यचित् सृष्टिकर्त्तुः सत्ताया अनुभवो बभूव, परन्तु तस्य स्रष्टुर्नामधेयकं ब्रह्म, ईश्वरः, परमेश्वरोवा इति कोऽपि निर्द्देशो नास्त्येव। पश्चात्तरे अथर्ववेदे ब्रह्मशब्दो दृश्यते।

इदं जनासो विदथ महत् ब्रह्म वदिष्यति।

न तत् पृथिव्यां नो दिवि येन प्राणन्ति वोरुधः॥ १म खण्ड १११ष्ट

अतएव अनेनापि सर्वेभ्यो वेदेभ्यः अथर्ववेदस्य अवरजत्वम् अनुमीयते इति। तर्हि कथं यजुर्वेदे पद्यमया अपि केचित् मन्त्रा दृश्यन्ते? ये केचन पद्यमया ऋग्वेदीया मन्त्रा भारतवर्षात् अन्तरीक्षं गतैर्देवैः सह अन्तरीक्षं नीताः, ते मन्त्रा मन्त्रसमाहारसमये वायुना यजुषि प्रवेशिताः। अथ ये केचन पद्यमया मन्त्रा अन्तरीक्षे नूतनं विरचिता स्तेऽपि यजुषि स्थानं प्राप्ताः। यथा—

को अस्य वेद भुवनस्य नाभिं, को द्यावापृथिवी अन्तरिक्षम्। ५९क—२३षः

कास्वित् आसीत् पूर्वचित्तिः, द्यौरासीत् पूर्वचित्तिः॥ ११.१२ क—२३ षः

इत्येवमादयो मन्त्रा अभिनवा इति। अथ ये केचन मन्त्राः सामवेदे सन्ति, ऋग्वेदेपि सन्ति, तेषां मध्ये केचित् स्वर्गात् भारतागतानां देवानां सकाशात् महर्षिणा अग्निना ऋक्समाहारकाले गृहीताः केचित् वा बृहदुक्थरथन्तर-

المتحدة؛ لبناء شبكات ومؤسسات إسلامية معتدلة. وفضلًا عن ذلك؛ فإن الموارد المخصَّصة لبناء الشبكات، حتى هذه اللحظة؛ تمثّل الحد الأدنى المطلوب، بالمقارنة مع الموارد التي تُنفَق على الأنشطة العسكرية وأنشطة الدبلوماسية العلنية. وإذا كانت الولايات المتحدة تسعى حقًا للتأثير على نتيجة حرب الأفكار الـمُسْتَعِرَة في العالم الإسلامي؛ فإنها تحتاج إلى الالتزام، كما صنعت أثناء الحرب الباردة؛ بدعم وتنظيم حلفائها الطبيعيين.

وهناك إستراتيجية أخرى اتبعتها الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة، وهي بناء حلّ شبكي يتسم، رغم طبيعته الدفاعية الغالبة؛ باحتوائه على عنصر هجومي. ومعنى هذا أنه برغم توجيه كثير من الجهود إلى تثبيت وتعزيز القوى الديمقراطية في أوروبا الغربية (وبعد ذلك في آسيا والشرق الأوسط)، كانت هناك جهود أيضًا لتدمير الحكم الشيوعي في الكتلة السوفيتية، من خلال حرب سياسية وإعلامية. إن اقتراحنا تعزيز شبكات المسلمين المعتدلين هو ذو طبيعة دفاعية إلى حد كبير، ما دمنا نقترح تعزيز قُدرات المسلمين المعتدلين الذين يقاومون انتشار الأيديولوجيات المتطرفة. ومع هذا؛ فإننا أيضًا نَعُدُّ دعم الديمقراطية، التي تواجِه الأنظمة السياسية الاستبدادية مباشرةً؛ جُزءًا أصيلًا من الإستراتيجية الأكبر. وقد يكون لجهود الغرب، للوصول إلى شعوب أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي؛ خلال الحرب الباردة نظير في الوقت الحالي، وهو ما يتمثل في دعم انتشار الديمقراطية في إيران. وبطبيعة الحال؛ فإن إيران، مَثَلُها مَثَلُ الكتلة السوفيتية القديمة؛ تمثل بيئة أصعب كثيرًا لعملية تطور شبكات المنشقين، وتستلزم استراتيجية تختلف عن تلك المعروضة في هذه الدراسة.

أما الأكثر قابلية للتطبيق، في مواجهة التحديات الحالية؛ فهي بعض الأساليب، التكتيكية والعملياتية؛ التي استخدمها الغرب في بناء الشبكات إبان الحرب الباردة. وإحدى المشكلات الأساسية، التي تواجهها الولايات المتحدة اليوم؛ هي الحفاظ على مصداقية المجموعات التي تتلقى مساعدة منها، أو من الهيئات الدولية الأخرى. والطريق الوحيد لذلك هو الربط بين القطاعين العام والخاص، من خلال تشجيع

المنظمات غير الحكومية المعتبرة على توسيع أنشطتها في العالم الإسلامي. وأثناء الحرب الباردة، كانت هناك منظمات، تمتد من المجموعات الطلابية داخل الجامعات إلى اتحاد العمال الأمريكي؛ على استعداد للانخراط في حملات لإنشاء مؤسسات حرة وديمقراطية. وكان دور الولايات المتحدة هو تقديم الدعم العملياتي والمالي، الذي أتاح لهذه المجموعات التوسُّع دوليًا في عملياتها. واليوم، إذ يُنظِّم كثير من الجماعات والأفراد في الولايات المتحدة وأوروبا أنفسهم لمحاربة التطرف الإسلامي؛ ينبغي ألا تُعاني الولايات المتحدة نقصًا في الشركاء.

وفي بعض الحالات، قد يتعين على الولايات المتحدة النهوض بدورٍ أنشطَ، بعضَ الشيءِ، في تشكيل الشبكات. ويُجسِّد «مؤتمر الحرية الثقافية»، الذي نجح نجاحًا كبيرًا في فترة الحرب الباردة؛ مثالًا ممتازًا على كيفية تحويل مجموعات مُبعثرة من أفراد أصحاب ميول مشتركة إلى شبكةٍ عالميةٍ قوية، بدعمٍ تنظيمي ومالي محدود من الولايات المتحدة. وسيكون من الحكمة أن تتعلم الولايات المتحدة الدرس من قواعد اللعبة التي مارستها إبان الحرب الباردة، وتُساعِد المثقفين المسلمين المعتدلين بهدوء في تنظيم مؤتمر الحرية الخاص بهم؛ لمحاربة الإسلام الأصولي. ويكون الهدف هو بناء منظمة دائمة، متعددة الجنسيات؛ تستطيع أداء دور المنبر الثقافي لنهضةٍ ديمقراطيةٍ في العالم الإسلامي.

وفي هذا المشروع، وبعد مراجعة الإستراتيجيات الأكثر فعالية في إنشاء كيان قَوِيّ وذي مصداقية للقيم البديلة، ومنشقين ذوي تأثير، ونظراءَ يُعْتَمَد عليهم أثناء الحرب الباردة؛ قمنا بمسح للبنية الثقافية والتنظيمية والفكرية للعالم الإسلامي. وبالتوازي مع ذلك، قمنا بتقييم الجهود الحالية لدبلوماسية الولايات المتحدة العلنية، في سعيها لإعادة صياغة الخطاب السياسي في الشرق الأوسط. وانطلاقًا من هذا البحث؛ طورنا أسلوبًا تنفيذيًا مباشرًا يَرِدُ وصفه فيما يلي.

الخطوات الإستراتيجية والمؤسَّسِيَّة

الخطوة الأولى هي أن تتخذ الولايات المتحدة وحلفاؤها قرارًا واضحًا ببناء شبكاتٍ مُعتدلة، وبناء ارتباطٍ صريحٍ بين أنشطة بناء الشبكات وبين استراتيجية الولايات المتحدة الشاملة وبرامجها. ولإنجاز هذا الهدف، فمن الضروري خلق بنية مؤسسية، داخل حكومة الولايات المتحدة؛ تُرشد وتدعم وتراقب هذا الجهد وتتابعه باستمرار. وبداخل إطار هذه البنية، لا بد أن تُعزِّز الولاياتُ المتحدةُ الخبرةَ والقدرة الضروريتين لإنفاذ الاستراتيجية؛ والتي تتضمَّن ما يلي:

١- مجموعة معايير دائمة التطور والشحذ للتفرقة بين المعتدلين الحقيقيين، والانتهازيين والمتطرفين المتخفِّين تحت قناع المعتدلين، وكذلك بين العلمانيين الليبراليين، والعلمانيين الاستبداديين. وتحتاج الولايات المتحدة لتوفُّر القدرة على اتخاذ قراراتٍ مناسبةٍ للموقف لتدعم، عن معرفةٍ (لا عن جهل أو بدون دراسة كافية و متأنية)؛ أفرادًا خارج هذا الإطار، لأسبابٍ تكتيكية وتحت ظروف معينة.

٢- قاعدة بيانات دولية للشركاء (أفرادًا وجماعات ومنظمات ومؤسسات وأحزابًا... إلخ).

٣- آليات لمراقبة البرامج والمشروعات والقرارات وتقويمها، وتشمل حلقة تقييم تسمح بالإضافات والتصحيحات من جانب الشركاء الذين تبين استحقاقهم لثقة كبيرة.

ويمكن أن يتركَّز جهد بناء الشبكات، مبدئيًا؛ على مجموعةٍ مركزيةٍ من الشركاء الذين يمكن الاعتماد عليهم، والمعروفة توجُّهاتهم الأيديولوجية؛ ثم الانطلاق من هناك إلى الخارج (أي طبقًا لمنهج المنظمات السرية).

ويستلزم منهجنا إجراء بعض التغييرات الأساسية في استراتيجية التعاطي الحالية والمتناسبة مع العالم الإسلامي. ويحدّد المنهجُ الحالي المنطقةَ الإشكالية باعتبارها الشرق الأوسط، ويبني برامجه طبقًا لذلك. إلا أن تلك المنطقة شديدة الاتساع شديدة التنوع شديدة الإعتام، وتُحكِمُ قبضتها عليها، بشكلٍ كاملٍ؛ قطاعات غير

معتدلة، والتي لا تسمح كثيرًا باجتذابها (كما يظهر في تجربة مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية). وقد تُستهلك مقادير كبيرة جدًا من الموارد في مقابل تأثير قليل أو منعدم. وبدلًا من ذلك، ينبغي أن تتبع الولايات المتحدة سياسة جديدة لا متماثلة وانتقائية. وكما حدث في الحرب الباردة؛ ينبغي أن تتجنب الولايات المتحدة مركز ثِقَل الخصم، وتُركِّز بدلًا من ذلك على الشركاء والبرامج والمناطق، التي يحظى فيها دعم الولايات المتحدة بأكبر احتمال في إحداث تأثير في حرب الأفكار.

أما عن الشركاء؛ فسيكون مهمًا تحديد القطاعات الاجتماعية التي تُشكِّل لبنات الشبكات المقترحة. ويجب إعطاء الأولوية للمجموعات والأفراد الذين ينطبق عليهم ما حددناه من معايير للشركاء الملائمين، والذين يقعون داخل القطاعات التالية:

١- الأكاديميون والمفكرون المسلمون العلمانيون والليبراليون.

٢- علماء الدين الشبان المتدينون المعتدلين.

٣- نشطاء المجتمع المحلي.

٤- المجموعات النسائية المنخرطة في حملات المساواة بين الجنسين.

٥- الصحافيون والكتاب المعتدلون.

وينبغي أن تكفُل الولايات المتحدة المنابر وتسلِّط الضوء على هؤلاء الأفراد. وعلى سبيل المثال؛ ينبغي أن يضمن مسئولو الولايات المتحدة إشراك أعضاء من تلك المجموعات في زياراتٍ دراسيةٍ، وتعريفهم بشكل أفضل إلى صنّاع السياسات، والمساعدة على استمرار دعم الولايات المتحدة ومواردها لجهود الدبلوماسية العلنية.

وينبغي أن تنظَّم برامج المساعدة حول القطاعات المذكورة أعلاه، وسوف تشمل:

١- *التعليم الديمقراطي*؛ وعلى وجه الخصوص البرامج التي تستخدم النصوص والمرويات الإسلامية لتعاليم موثوقة وداعمة لقيم التعدُّد والديمقراطية.

٢- *الإعلام*؛ دعم الإعلام المعتدل أمر حيوي لمقاومة السيطرة الإعلامية للعناصر الإسلامية المحافظة، والمناهضة للديمقراطية.

٣- *المساواة بين الجنسين*؛ قضية حقوق المرأة هي ساحة قتال أساسية ضمن حرب الأفكار داخل الإسلام، ويعمل مناصرو حقوق المرأة في بيئاتٍ مُعاديةٍ جدًا. وترويج المساواة بين الجنسين عنصر حيوي لأي مشروع يهدف إلى تقوية المسلمين المعتدلين.

٤- *دعم السياسات*؛ الإسلاميون لهم أجندات سياسية، والمعتدلون بحاجة لاجتذاب الدعم لسياساتهم أيضًا. والأنشطة المسانِدة مهمة من أجل تشكيل البيئة السياسية والقانونية في العالم الإسلامي.

وبالنسبة للمحور الجغرافي؛ نقترح تعديلًا في الأولويات يتم الانتقال بمقتضاه من الشرق الأوسط إلى مناطق أخرى من العالم الإسلامي، تكون فيها حرية العمل ممكنة، والبيئة أكثر انفتاحًا على الحركية والقابلية للتأثُّر، والقابلية للنجاح أكبر بشكلٍ ملموس. ويركِّز النهج الحالي على الشرق الأوسط مُعترفًا بأن الأفكار الأصولية تنبع من الشرق الأوسط، ومن هناك تنتشر إلى سائر بقاع العالم الإسلامي بما فيها الجاليات المسلمة في أوروبا وأمريكا الشمالية. وثمَّ نهج بديل يسعى إلى تحويل تيار الأفكار إلى عكس هذا الاتجاه. ولذا؛ ينبغي ترجمة النصوص المهمة الصادرة عن المفكرين والمثقفين والنشطاء، وقادة الجاليات الإسلامية، في تركيا وأندونيسيا وغيرها؛ إلى العربية ونشرها على نطاق واسع. وليس معنى ذلك التخلي عن مناطق القلب، بل بالأحرى ينبغي أن يظل الهدف هو الاحتفاظ بالقاعدة الأساسية انتظارًا لما يُتاح من فرص للتقدُّم قد تظهر في أية لحظة.

ويجري حاليًا بعض «الربط الشبكي» بين المعتدلين، وإن كان عشوائيًا ولم تتم دراسته بشكلٍ كاف. ولا يُعد الأفراد والمجموعات المترابطون شبكيًا، والذين لم يتم التأكُّد من حقيقة اعتدالهم؛ وأولاء المترابطون شبكيًا المتظاهرون بالاعتدال، إهدارًا للموارد فحسب؛ بل قد يؤدّون إلى نتيجة عكسية. وقد كان الظن بالأئمة الدانمركيين، الذين تسببوا في تحويل خلاف الرسوم الكرتونية إلى حريقٍ دولي؛ قبل ذلك أنهم معتدلون. إذ كانوا من المنتفعين بدعم الدولة، بما فيه من فرص السفر

والربط الشبكي. ولكن التدقيق الشديد بعد هذه الحادثة، كشف أنهم لم يكونوا مُعتدلين حقيقيين قط.

إن الدبلوماسية العلنية لا تستطيع مواكبة الإعلام، وتحتاج لتكريس اهتمام أكبر للأوضاع الحالية. لقد كان المذياع وسيلة مهمة، خلال الحرب الباردة؛ في مساعدة الجماهير المنعزلة للوصول إلى المعلومات بشكل أفضل. واليوم نجد أن مواطني العالم الإسلامي يغمُرهم كمٌّ هائل من المعلومات التي غالبًا ما تكون مُتحيزة وتفتقر للدقة. برغم أن المحتوى وطريقة التوصيل يرتبطان بعلاقة أكثر تطلُّبًا واحتياجًا لبعضهم بعضًا. ويُنْظَر إلى راديو «سوا» وقناة «الحرة» باعتبارهما مُمثلين لحكومة الولايات المتحدة، إلا أنهما لم تنجحا إيجابًا في تشكيل السلوكيات تجاه الولايات المتحدة رغم كلفتهما العالية. ونعتقد أنه من الأفضل إنفاق التمويل المخصص لراديو «سوا» وتليفزيون «الحرة» على منافذ إعلامية محلية، وصحافيين ملتزمين بأجندة ديمقراطية وتعددية.

إطلاق المبادرة

نقترح إطلاق المبادرة التي ترشحها هذه الدراسة مع ورشة عمل، في واشنطن أو أي مكان آخر مناسب؛ يتم فيها تجميع مجموعة صغيرة تمثل المعتدلين المسلمين. وسوف تساعد ورشة العمل في الحصول على إسهاماتهم وتأييدهم لهذه المبادرة، وفي إعداد أجندة وقائمة المشاركين في مؤتمرٍ دولي على غرار «مؤتمر الحرية الثقافية».

وإذا نجحت هذه الفعالية؛ فسوف نعمل حينئذ مع المجموعة الأساسية لعقد مؤتمر دولي في مكان ذي أهمية رمزية للمسلمين، كقرطبة مثلًا في إسبانيا؛ بُغية إطلاق منظمة دائمة لمكافحة التطرُّف السلفي. وسنورِد مكونات الإستراتيجية المذكورة، مُلخصة فيما يلي:

• **الأهداف الرئيسية:**

- ربط المسلمين الليبراليين والمعتدلين معًا.
- البدء بمجموعة أساسية صلبة ومعروفة، والتوسع في البناء عليها.
- تتم الاستثناءات قصدًا وانتقاءً، ولأهداف تكتيكية فقط.
- عكس حركة تدفُّق الأفكار (فبدلًا من اتجاهها من قلب الوطن العربي إلى الأطراف، يُصبح اتجاهها من الأطراف المعتَدِلة إلى القلب).
- التركيز على المناطق التي تزيد فيها الاحتمالية القصوى للنجاح.
- أما في المناطق الأخرى؛ فالتركيز على الاحتفاظ بما تم إنجازه، وانتظار الفرص السانحة.

• **بعض أدوات التطبيق الأساسية:**

- عقد ورشة عمل صغيرة من الليبراليين والمعتدلين أصحاب النشاطات الحركية، للمساعدة في التعرُّف إلى ما يحتاجونه ليصيروا أكثر فعالية.
- تصميم مجموعة من البرامج الإرشادية على أساس هذه الاحتياجات.
- إطلاق شبكة دولية من المسلمين الليبراليين والمعتدلين، تجتمع في مكان بارز وذي أهمية رمزية.
- إعادة تشكيل البرامج للتركيز على المعتدلين الحقيقيين في الأماكن الواعدة.
- كفالة المنابر وفرص الظهور لهم، مثلًا من خلال ضمان إشراكهم في زيارات للكونجرس ولقاءات مع كبار المسئولين؛ حتى يُصبح صُنَّاع السياسة على معرفة أفضل بهم، مما يحفظ عليهم الدعم والموارد اللازمة لجهودهم.

الملاحق

ترجمة اختصارات جدول إطار المعونة الأمريكية

Acronym	Definition	Arabic Translation
ACI	Affecting Change International	منظمة تحقيق التغيير الدولي
CSH	Council For Secular Humanism	مجلس الإنسانية العلمانية
CT	Counter Terrorism	مناهضة الإرهاب
DA	Democratic Alliance	التحالف الديمقراطي
DF	Democracy Fund	صندوق دعم الديمقراطية
ERMA	Emergency Refugee Migration Assistance	دعم هجرة اللاجئين الطارئة
ESF	Economic Community of West African States	التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا
FMF	Foreign Military Financing	التمويل العسكري الخارجي
FSA	Financial Service Agreement	اتفاقية الخدمة المالية
GHAI	Global HIV/AIDS Initiative	مبادرة الإيدز العالمية
HA	Humanitarian Assistance	الدعم الإنساني
IMET	International Military Education and Training	التعليم والتدريب العسكري الدولي
INCLE	International Narcotics & Law Enforcement	المهدئات الدولية وفرض القانون
IO&P	International Organization & Programs	المنظمات والبرامج الدولية
MCC	Millennium Challenge Corporation	هيئة المجابهة الدولية
MRA	Metropolitan Redevelopment Authority	هيئة إعادة التنمية الحضرية
NADR	The Nonproliferation, Anti-Terrorism, Demining and Related Program	منظمة عدم انتشار الإرهاب ومناهضته وتقليله وبرامج ذات صلة
PKO	Peacekeeping Operations	عمليات حفظ السلام
SEED	Support for East European Democracy	دعم الديمقراطية الشرق أوروبية
TI	Technology and Investment	التكنولوجيا والاستثمار
WMD	Weapons Of Mass Destruction	أسلحة الدمار الشامل

وصايا الديمقراطية العشر؛ من منبر المسلمين الديمقراطيين:[1]

١- يجب علينا جميعًا الفصل بين السياسة والدين، وألا نرفع الدين أبدًا فوق قواعد الديمقراطية.

٢- يجب علينا جميعًا احترام كون البشر قاطبة لهم نفس الحقوق، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو التوجُّه الجنسي أو الاعتقادات الدينية.

٣- لا يجوز لأي شخص أبدًا الحض على الكراهية، ولا يجوز لنا السماح للكراهية بأن تدخل قلوبنا.

٤- لا يجوز أبدًا لأي شخص ممارسة العنف أو تشجيعه، أيًا كان الإحباط أو الظلم الذي نشعر به، وبغض النظر عن عدالة قضيتنا.

٥- يجب علينا اللجوء إلى الحوار دائمًا.

٦- يجب علينا جميعًا إبداء احترامنا لحرية التعبير، وكذا مع الذين نختلف معهم أشد الاختلاف.

٧- ليس من حق أحد أن يدعي لنفسه مكانة مُتفرِّدة، سواء كانت أعلى من الآخرين أو حتى أدنى منهم، ولا أن يصور نفسه باعتباره ضحية دائمة.

٨- يجب علينا جميعًا معاملة الرموز الدينية والوطنية للآخرين، كما نحب أن يعاملوا رموزنا. إن إحراق الأعلام والرسم على جدران الكنائس والمساجد والمعابد اليهودية هي إهانات تُفسِدُ الحوار وتزيد من شعور الطرف الآخر بالقمع.

٩- يجب علينا جميعًا مراقبة سلوكياتنا في الأماكن العامة، فهي ليست مسرحًا ننفث فيه عدواننا أو ننشر الخوف والكراهية؛ بل هي ساحة لعرض الرؤى والحُجج، بحيث يفوز أفضلها بالتأييد .

١٠- يجب علينا جميعًا مناصرة خصومنا إذا ما عوملوا باحتقار.

---

(1) Originally voiced by Naser Khader in 2002. Reproduced from Khader's Web page.

الإسلام الصحيح في مواجهة الإسلام الخاطئ

عبد الرحمن وحيد[1]

أذاعت الوكالات الإخبارية أن أسامة بن لادن قد تلقَّى فتوي من شيخ سعودي ضال؛ يسوّغ استخدام الأسلحة النووية ضد أمريكا، ليوقع بها خسائر جمة. ويتطلب الأمر قوة انفعالية كبيرة لمواجهة تداعيات هذه الواقعة. وهل لازال بوسع إنسان الشك في أن الذين يتلذذون بحرق العاملين بالمباني الإدارية، وقطارات المسافرين، والفنادق، والملاهي الليلية؛ سوف يترددون في انتهاز الفرصة لمضاعفة ما أحدثوه من ضررٍ ألف مرة؟

تخيَّل تأثير قنبلة نووية واحدة تُفجَّر في نيويورك أو لندن أو باريس أو سيدني أو لوس أنجلِس، فماذا عن اثنتين أو ثلاث؟ إن صرح الحضارة الحديثة كله قائم على أسس اقتصادية وتكنولوجية يأمل الإرهابيون في تقويضها بهجمات نووية، وذلك كما تتداعى أكواخ الصيادين في أعقاب تسونامي مدمر.

إن قنبلتين صغيرتين موضوعتين في مكانٍ ملائم قد دمرتا الاقتصاد السياحي في بالي عام ٢٠٠٢م، وأعادتا كثيرًا من سكانها ثانيةً لحقول الأرز والبحر للبحث عما يملأ بطونهم الخاوية. ترى ماذا سيكون أثر أزمة اقتصادية عالمية قد تتمخض عنها هجمات أشد تدميرًا بكثير مما حدث في بالي أو في ١١ سبتمبر؟

لقد حان الوقت ليدرك ذوو النيات الطيبة، من كل ملة وشعب؛ أن هناك خطرًا شنيعًا يُهدد البشرية. إننا لا نستطيع تحمُّل تَبِعة المضي في «ممارسة أعمالنا كالعادة» ونحن نواجه هذا التهديد الوجودي، بل علينا أن نزيح جانبًا مشاحناتنا الدولية والحزبية، وأن نتَّحد لمواجهة الخطر المتربص بنا.

---

(١) رئيس سابق لأندونيسيا، وكبير مستشاري منظمة «الحرية للجميع Libforall Foundation».
وقد نشرت المقالة في:

- *The Wall Street Journal* on December 30, 2005.

إن الأيديولوجية المُتطرفة والفاسدة، التي تسكن عقول المتعصبين؛ هي ما يهددنا بشكل مباشر (خصوصًا الأيديولوجية الوهابية/ السلفية، وهي نحلة أقلية من الأصوليين يمولها البترودولار). ومع هذا تمكن وتعزز وتفاقم هذا التهديد الديني المتطرف؛ أزمةُ سوء فهم عالمية.

يعجز عدد هائل من المسلمين عن فهم الإسلام، الذى يُعلِّم الإنسان كيف يكون هيِّنا ليِّنًا مع الآخرين، ويتفَّهم قيمهم ويعرف أن موقف دين الإسلام منها هو التسامُح. إن جوهر الإسلام يتلخَّص في كلمات القرآن: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾،[1] وهذا هو جوهر التسامح. أما المتعصبون دينيًا، عمدًا كان ذلك أم جهلاً؛ فيشوهون الإسلام ويحوّلونه إلى دوغما تعصُّب وبغضاء وإراقة دماء. وهم يُبرِّرون وحشيتهم بشعاراتٍ مثل: «الإسلام يعلو ولا يُعْلَى عليه»، ويَسْعَوْن لإرهاب أي شخص لا يُشاركهم آراءهم المتطرفة، وقمعه دون النظر إلى جنسية أو دين. وبينما يُسارع بعضهم في إراقة الدماء بأنفسهم؛ نجد أن ما لا يُحصى من الملايين الآخرين يتعاطفون مع ما يرتكب هؤلاء من أفعال عنف أو يتواطؤون بالصمت.

ومما يزيد أزمة سوء فهم الإسلام، عند المسلمين أنفسهم؛ فشل الحكومات والشعوب أصحاب العقائد الأخرى، وغالبية المسلمين من ذوي النيات الطيبة؛ في مقاومة هذه الأيديولوجية الخطرة، وعزلها وفضحها. وبهذه الطريقة تتسبب الأزمة في نزول المصائب على رؤوس المسلمين وغير المسلمين جميعًا. إن الفشل في فهم الطبيعة الحقيقية للإسلام يسمح باستمرار تَشدُّد المسلمين في كل أنحاء العالم، بينما يُعْمِي بقيةَ البشر عن حلٍ لا تخطئه العين.

إن أكثر الطرق فعالية للتغلُّب على التطرُّف الإسلامي هي بيان الإسلام الحق للمسلمين وغير المسلمين على السواء. وبدون هذا البيان؛ سيظل الناس يميلون

---

(١) سورة الكافرون؛ آية ٦.

إلى قبول التفسير المتطرف، الذي لم يُبينّ أحدٌ وجهَ الخطأ فيه، وهو ما يزيد في تشدُّد المسلمين ويستعدي باقي العالم ضد الإسلام نفسه.

ولن يكون تنفيذ هذه المهمة بالأمر السريع أو السهل؛ فقد شنت العقيدة الوهابية/ السلفية، في العقود الأخيرة؛ غارات كُبرى على أرجاء العالم الإسلامي، وصارت الأصولية الإسلامية حركة عالمية جيدة التمويل وتتخفي خلف واجهات مُتعددة، وهي تعمل كسَيْلٍ كاسحٍ في كثيرٍ من الدول النامية، بل بين تجمعات المهاجرين المسلمين في الغرب نفسه. ولتحييد هذه العقيدة الخبيثة، التي تكمن خلف الإرهاب الأصولي وتهدِّد أسس الحضارة الحديثة؛ علينا تحديد مُناصريها وفهم أهدافهم وإستراتيجياتهم، وتقييم مواطن قوتهم وضعفهم، والتصدي بفاعليةٍ لكل تحرك من جانبهم. إننا نتحدث عن صراعٍ عالمي على تحديد جوهر الإسلام.

وتشمل أهداف الأصوليين السنَّة (المعادين للشيعة)، بوجه عام؛ ادعاء استعادة مثالية الإسلام الأول، الذي كان يمارسه محمد (ﷺ) وأصحابه المسمَّوْن بـ«السلف الصالح»؛ مُقيمين بذلك مُجتمعًا طوباويًا عماده تلك المبادئ السلفية، من خلال فرض تفسيرهم للشريعة الإسلامية على كل أفراد المجتمع، وإنكار وجود كل صور الإسلام المحلية بزعم الأصالة والطهورية؛ ليحولوا الإسلام من إيمانٍ شخصي إلى نظامٍ سياسي شمولي، ويقيموا خلافة إسلامية شاسعة، وفقًا للمعتقدات الصارمة للإسلام السلفي؛ تمتد حسب تصورهم من المغرب إلى أندونيسيا والفلبين، ليوضع العالم كله آخر الأمر تحت سيطرة عقيدتهم المتطرفة.

ويتبنى الأصوليون عقيدة تبدو بسيطة في الغالب، بل وعبقرية أيضًا؛ إذ سرعان ما يتدثَّرون بعباءة الإسلام مُعلنين كفر خصومهم، وبذا يعبِّدون الطريق إلى ذبح المسلمين غير الأصوليين. وترتكز عقيدتهم على فهم تبسيطي وحرفي وانتقائي، إلى حد بعيد؛ للقرآن والسنة، فهُم يَسعَوْن من خلاله إلى إيقاع الأمة المسلمة، في أنحاء العالم؛ في شراك عقيدتهم الخانقة. ولأن الجماعات الأصولية توسُّعية بطبيعتها؛ فهم

يبحثون دائمًا عن نقاط الضعف والفرص السانحة، ليوجِّهوا ضربتهم، في أي وقت وأي مكان؛ بما يخدم غاياتهم الشمولية.

وما الغُزاة المسلحون، الذين يَشُنّون غاراتهم من نيويورك إلى جاكرتا مرورًا بإسطانبول وبغداد ولندن ومدريد؛ سوى قمةِ جبلِ الثلج وطلائعِ أعدادٍ كبيرةٍ ومُتنامية من البشر، تُشاركهم آراءهم المتطرفة وأهدافهم النهائية. وتشمل القوى الهائلة لهذه الحركة الأصولية المنتشرة في العالم:

١- خطة عدوانية وأهدافًا سياسية وأيديولوجية واضحة.

٢- تمويلًا هائلًا من الداعمين الوهابيين أثرياء النفط.

٣- القدرة على توزيع الأموال في المناطق الفقيرة؛ لشراء الولاء والنفوذ.

٤- ادعاء التلفع بهالة من الأصالة والهيبة العربية الدينية.

٥- دعوة إلى الحفاظ على الهوية والكبرياء والتاريخ الإسلاميين.

٦- قدرة على الاختلاط بالجماهير التقليدية الأكثر عددًا، وطمس الفارق بين الإسلام المعتدل ونسختهم من التطرُّف الديني.

٧- التزامًا تامًا من جانب القادة الممثلين لهؤلاء.

٨- شبكات من المدارس الإسلامية، التي تنشر التطرف.

٩- غياب المعارضة المنظمة في العالم الإسلامي.

١٠- شبكة عالمية من الأئمة الأصوليين، الذين يقودون قُطعانهم إلى التطرف.

١١- «آلة» تعمل بسلاسة لترجمة وطبع وتوزيع الدعاية الوهابية/ السلفية، ونشر أيديولوجيتها في أرجاء العالم.

١٢- بعثات دراسية، للسكان المحليين؛ للدراسة في المملكة العربية السعودية، والعودة بالدرجات العلمية والديباجات الأيديولوجية التي تؤهلهم للقيادة في المستقبل.

١٣- القدرة على عبور الحدود الوطنية والثقافية باسم الدين.

١٤- التواصُل عبر الإنترنت.

١٥- إحجام حكوماتٍ وطنية كثيرة عن مراقبة هذه العملية كلها، أو السيطرة عليها.

ويجب علينا استخدام إستراتيجيات فعالة لمواجهة كل نقاط القوة الأصولية. وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلا بضم ثقل الغالبية العظمى من المسلمين المحبين للسلام، والعالم غير الإسلامي؛ للمشاركة في حملة عالمية منظمة هدفها معالجة أزمة سوء الفهم، التي تهدد بابتلاع عالمنا بكامله. ولتُصبح الإستراتيجية المضادة فعالة، يجب أن تستند إلى تقييم واقعي لنقاط القوة والضعف لدينا، في مواجهة الإرهاب والتطرف الديني. وبطبيعة الحال؛ فقد ثبُتَتْ نتيجة التفرُّق المدمِّرة فيما لا يُحصى من المجتمعات البشرية، التي واجهت مثل هذا التهديد الوجودي. وبالمثل؛ فعدم الجديّة في مواجهة الخطر الوشيك مدمِّر هو الآخر. وعلى الذين يَسْعَوْن لترويج الفهم السلمي والمتسامِح للإسلام التغلُّب على آثار الشلل الناتج عن الجمود، وأن يستخدموا عددًا من نقاط القوة المتاحة أو الممكنة، والتي يمكنها لعب دورٍ رئيسيٍ في تحييد العقيدة الأصولية. وليست نقاط القوة أصولًا في الصراع مع التطرُّف الديني فقط، ولكن معكوسها يُشير إلى نقاط الضعف في قلب الفكر الأصولي. وهذه النقاط هي:

١- الكرامة الإنسانية، التي تتطلب حرية الضمير، وترفض فرض الآراء الدينية.

٢- القدرة على حشد موارد ضخمة لتغطية تكاليف هذه الإشكالية، متى تم تحديدها وخلق التزام عالمي بحلها.

٣- القدرة على استغلال الموارد عن طريق دعم الأفراد والمنظمات، التي تعتنق الإسلام المسالم المتسامِح.

٤- ألف وأربعمائة عام تقريبًا من التقاليد والروحانية الإسلامية، التي تُعادي العقيدة الأصولية.

٥- الاستعانة بالثقافة/ التقاليد/ الكبرياء المحلية والقومية، مع الإسلامية.

٦- قوة الروح الأنثوية وحقيقة أن نصف البشرية من النساء، اللاتي لهن نصيب طبيعي من ثمرة هذا الصراع.

٧- الحشود والقيادات التقليدية والصوفية، التي لم تنجرف للتشدُّد بعد (وهي ميزة عددية واضحة؛ إذ تتراوح من ٨٥ إلى ٩٠٪ من مسلمي العالم المقدَّرين بـ١٣ مليار مسلم).

٨- القدرة على استغلال شبكات المدارس الإسلامية؛ لنشر الإسلام السلمي المتسامح.

٩- الميل الطبيعي لدى البشر، ذوي الميول المتشابهة؛ للتعاون معًا عندما يتعرَّضون لخطرٍ مشترك.

١٠- القدرة على تكوين شبكة عالمية من الأفراد والمنظمات وقادة الرأي ذوي الميول المتشابهة؛ لترويج الأفكار المعتدِلة والتقدُّمية في أرجاء العالم الإسلامي.

١١- إيجاد أيديولوجية مضادة في صورة تعاليم تقليدية وصوفية، وتعاليم إسلامية حداثية؛ والقدرة على ترجمة مثل هذه الأعمال إلى اللغات المهمة.

١٢- إبراز مكاسب الحداثة، رغم كل عيوبها؛ والتمسُّك الواسع بالثقافة الجماهيرية.

١٣- القدرة على تجاوز الحدود القومية والثقافية باسم الدين.

١٤- التواصُل عبر الإنترنت لنشر الأفكار التقدمية، بربط وإلهام الأفراد والمنظمات، ذات التوجُّه المتشابه؛ عبر العالم.

١٥- الدولة القومية الحديثة.

١٦- وأخيرًا؛ الرغبة الإنسانية العالمية في الحرية والعدالة، وفي حياة أفضل للذات ولمن نحبهم.

ورغم أن تلك المكاسب تبدو حاسمة؛ إلا أنها تظل في مُعظمها خاملة أو مُشتَّتة، ومن ثمَّ لزم استنفارها لتصير فعَّالة في مواجهة الأيديولوجية الأصولية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن أن ينجح أي جهد في هزيمة التطرُّف الديني؛ دون إيقاف تدفُّق البترودولار الذي يموله من «ليدز» إلى «جاكرتا».

فقط من خلال تعيين المشكلة، ووضع حد للتناحُر داخل الدول القومية وبين الدول وبعضها البعض، وتبنِّي خطة محكمة طويلة الأمد (تنفَّذ بقيادةٍ والتزامٍ دوليين)؛ يمكننا إيقاف تفشّي الأفكار المتطرفة، واستعادة الأمل في حل أزمة سوء التفاهم العالمية، قبل أن يبدأ انهيار الاقتصاد العالمي والحضارة الحديثة كنتيجة لتلك الهجمات المدمِّرة بحق.

ويمكن للمسلمين أنفسهم نشر الفهم «الصحيح» للإسلام، بل يجب عليهم ذلك؛ وبالتالي يُضعفون مصداقية الأيديولوجية المتطرفة. ومع هذا، فإن تنفيذ هذه المهمة يتطلَّب تفهُّم ودعم الأفراد والمنظمات والحكومات، ذوات الميول المتشابهة؛ في أنحاء العالم. ويجب أن يكون هدفنا تنوير قلوب وعقول البشرية، وفرض هيمنة رؤية إسلامية بديلة؛ رؤية يُمكنها إعادة عقيدة الكراهية المتعصِّبة إلى الظلام الذي جاءت منه.

نص الفتوى التي صدرت من المفوَّضية الإسلامية في إسپانيا ضد أسامة بن لادن[1]

تأصيلٌ عقدي

في القرآن، الكتاب الذي أُنْزِل هُدًى للناس؛ يأمر الله المسلمين بالسمو الأخلاقي. وتتأسس أخلاق الإسلام على قيم مثل السلام والتسامُح والرحمة والرقة.

ويُذكّر القرآن المسلمين بأنهم مسؤولون أمام الله عن سلوكهم ومعاملتهم للناس جميعًا؛ سواء أكانوا مثلهم مسلمين أم لا.

فالمسلمون، بهذا المعنى؛ يجب عليهم السعي لخير أنفسهم وأُسرهم وجيرانهم والمجتمع بوجه عام: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾.[2]

ولفظة «فساد» هنا تشمل كل أشكال الفوضى والإرهاب، التي تسعى لتدمير أمن وسلام المسلمين.

والمسلمون، من ثَمَّ؛ لا يَحْرُمُ عليهم فقط ارتكاب الجرائم ضد الأبرياء، بل هم مسؤولون أيضًا أمام الله عن منع من لديهم النية لذلك؛ بما أن هؤلاء يبغون الفساد في الأرض.

وبالنسبة لمعاملة غير المسلمين؛ تقول الآية الثامنة من سورة الممتحنة: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَـٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَـٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾.

---

(١) النص الإسپاني الأصلي للفتوى متوفّر على موقع:

- Webislam.

(٢) سورة القصص؛ آية ٧٧.

ومفهوم البرّ في هذه الآية يُشير إلى الطريقة التي يجب أن يُعامِل بها المرءُ الوالدين والأقارب. ويزيد النبي (ﷺ) المفهوم وضوحًا كما جاء في الصحيحين[1]: *«والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن. قيل: من يا رسول الله؟ قال: الذي لا يأمن جارُه بوائقه»*.

بل إن الرسول (ﷺ) حثَّ المؤمنين على العطف على الحيوانات، وحرَّم عليهم الإضرار بها أو الإثقال عليها بالعمل. وهناك حديث يَروي لنا ما قاله الرسول (ﷺ) عن رجلٍ سقى كلبًا ظمئًا، إذ قال إنه قد غُفِرَت له كل ذنوبه بهذا الفعل وحده. وعندما سُئل: يا رسول الله، إن لنا في البهائم أجرًا؟ قال: *«في كل كبدٍ رطبةٍ أجر»*.[2]

والقرآن لا يشجِّع المسلمين على رد الشر بالشر؛ بل على العكس يدعو المؤمنين إلى رد السيئة بالحسنة: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾.[3]

وقال سبحانه وتعالى أيضًا إن الجنة أُعِدَّت لمن يعمل في سبيل الله في السراء والضراء، وكذلك الذين يكظمون غيظهم ويعفون عن جيرانهم، لأن الله يحب المحسنين: ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾.[4]

﴿۞ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.[5]

﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾.[6]

---

(١) البخاري ومسلم.

(٢) مسلم/ ٢٢٤٤، البخاري/ ٢٤٦٦.

(٣) سورة فُصِّلت؛ آية ٣٤.

(٤) سورة آل عمران؛ آية ١٣٤.

(٥) سورة يونس؛ آية ٢٦.

(٦) سورة الشورى؛ آية ٤٠.

وتظهر كراهية الله للقتل في الآيات التي تتحدث عن هابيل في سورة المائدة: ﴿قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾.(١) فرد عليه هابيل: ﴿لَئِنْ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾.(٢)

وبعد مقتل هابيل؛ يقول الله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾.(٣)

وجدير بالذكر أن الإشارة لبني إسرائيل لا تُقلل من الصلاحية العالمية لتلك الرسالة.

وقد ذكّرنا الرسول (ﷺ) أيضًا بأن القتل هو ثاني أعظم الكبائر،(٤) وأخبرنا أن أول ما يحاسَب عليه المرء يوم القيامة هو الدماء.(٥)

كذلك مفهوم الحرب في القرآن؛ فإنه ينحصرُ في الدفاع فقط: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾.(٦)

وكما ذكر محمد أسد في ترجمته لمعاني القرآن؛ فإن معظم المفسرين يتفقون على أن لفظة «تعتدوا» تعني في هذا السياق: «لا تبدؤوا بالعدوان». ثم إن السمة الدفاعية للقتال في قوله تعالى: ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، أي بسبب المبادئ الأخلاقية التي أمر بها الله؛ واضحة في قوله: ﴿الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾... وهو ما يزداد وضوحًا في الآية التاسعة والثلاثين

---

(١) سورة المائدة؛ آية ٢٧.

(٢) سورة المائدة؛ آية ٢٨.

(٣) سورة المائدة؛ آية ٣٢.

(٤) البخاري/ ٦٨٧١، مسلم/ ٨٨.

(٥) مسلم/ ١٦٧٨، البخاري/ ٦٥٣٣.

(٦) سورة البقرة؛ آية ١٩٠.

من سورة الحج: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟﴾. وهذه، حسب جميع ما وَرَدَنا من روايات؛ هي إشارة القرآن الأولى (ومن ثمَّ الأساسية) إلى الجهاد. وفي سياق الحرب الدفاعية؛ يفرض الرسول (ﷺ) قيودًا صارمة لحفظ الأنفُس والأموال. ولذا؛ حرَّم النبي محمد (ﷺ) قتل النساء والأطفال والمدنيين في الحروب.(١)

وقال (ﷺ) أيضًا إن: «*من قتل معاهَدًا لم يَرِح رائحة الجنة*».(٢)

وفي ضوء هذه النصوص الإسلامية، وغيرها؛ فإن الأفعال الإرهابية التي ينفِّذها أسامة بن لادن وتنظيمه: «القاعدة»؛ سعيًا لزرع الخوف في قلوب المسالمين العزَّل، وذلك بتدمير المباني أو الممتلكات، وما يترتب عليه من موت المدنيين من النساء والأطفال وغيرهم؛ هي أفعالٌ محرَّمة تحريمًا قاطعًا ومجرَّمة تجريمًا تامًا في الإسلام.

إن ارتكاب الأفعال الإرهابية بحجة «الدفاع عن الشعوب المضطهدة في العالم، أو عن حقوق المسلمين»؛ ليس له أي سند من الإسلام.

ولا شك أن للمسلمين حقًا مشروعًا في رد أي عدوان أو أي ظلم، لكن رد الفعل لا ينبغي أن يقود إلى الكراهية العمياء أو اللاعقلانية: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ ۘ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾.(٣)

وبالمِثل يُشير القرآن، عند الكلام عن الذين يَدَّعُون نفاقًا إيمانهم بالتوراة؛ إلى أنه كلما أوقد أحدهم نار الحرب أطفأها الله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَـٰنًا وَكُفْرًا ۚ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۚ كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ

---

(١) مسلم/ ١٧٤٤، البخاري/ ٣٠١٥.

(٢) البخاري/ ٣١٦٦، سنن ابن ماجة/ ٢٦٨٦.

(٣) سورة المائدة؛ آية ٢.

فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًاۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾.[1] كذا جرّم الله أفعال تلك الشعوب التي تنتهك المعاهدات الدولية، وتبدأ بالحرب: ﴿ٱلَّذِينَ عَٰهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ ﴾،[2] ويطلب منا بذل كل شيء لهزيمتهم: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾.[3] ولكن إن جنحوا للسلم، فعلى المسلمين الجنوح للسلم كذلك: ﴿ ۞ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾.[4]

بناءً على ما سبق؛ فمن الضروري إيضاح كون الإرهاب والتطرُّف يُناقضان الطبيعة البشرية وتعاليم الإسلام.

ولا بد أن يدرك المسلمون خطر الإرهاب على الإسلام، وأنه مدمِّر لديننا ولأمتنا. ومن شأن التربية الإسلامية الصحيحة، في المدارس والجامعات الإسلامية؛ أن توضِّح لكل إنسان طبيعة الإسلام كدين سلام، ورفضه لكل أعمال الإرهاب والقتل العشوائي.

إن هيمنة الكِبر والتعصُّب والتطرف وعدم التسامح الديني، على الأفراد أو الجماعات؛ مؤشرٌ لقطيعتها مع الإسلام ومبادئ النبي محمد (ﷺ).

إن ارتكاب الأعمال الإرهابية معناه الانفصال العنيف عن تعاليم الإسلام؛ مما يسمح بالحكم على مرتكبيها، من الأفراد أو الجماعات؛ بانتفاء صفة الإسلام عنهم، وأنهم قد أمسوا خارج دائرته. ومثل تلك المجموعات تُشوِّه مفاهيم الإسلام الأساسية، وتتلاعب بها، كمفهوم الجهاد مثلًا؛ عن طريق فرض تفاسيرهم ومعاييرهم عليها.

---

(١) سورة المائدة؛ آية ٦٤.

(٢) سورة الأنفال؛ آية ٥٦.

(٣) سورة الأنفال؛ آية ٦٠.

(٤) سورة الأنفال؛ آية ٦١.

وفي الواقع؛ فإن الجماعات، التي تحمل أسماء إسلامية وتتحدث لغات إسلامية؛ تشوّه بأعمالها صورة الإسلام، وتخدم مصالح أعدائها. إن أعمالهم تنشر رُهاب الإسلام في الدول التي يُشكِّل فيها المسلمون أقلية، وتدمّر علاقات التعاون والجوار بين المسلمين وغير المسلمين. وتجسِّد أفعالهم صورة خاطئة عن الإسلام، وهي بالضبط الصورة التي يبذُل أعداء الإسلام جهودهم لعرضها للعالم.

وإذ تتسبب هذه الجماعات المتطرِّفة في القتل العشوائي لغيرهم من المسلمين. فعلينا هنا تذكُّر ما بيَّنه رسول الله (ﷺ) من أن المسلم الذي يقتل مسلمًا آخر يُمسي كافرًا.

وبناء على هذا المبدأ؛ إذا ارتكب مسلم أو جماعة إسلامية جريمة إرهابية؛ فإن هذا الفرد أو هذه الجماعة يكون قد انتهك قواعد شرع الإسلام، ونَبَذ هدى الله وسبيله. ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾.[1]

وهنا نعلن بثقةٍ الفتوى التالية:

١- يرفض الإسلام الإرهاب، بكل مظاهره؛ لأنه يعني موت أبرياء، أو إلحاق الأذى بهم، أو تدمير ممتلكاتهم.

٢- الإسلام هو الضحية الرئيسية للهجمات الإرهابية، التي تقوم بها جماعات تدَّعي زيفًا أنها إسلامية؛ لدرجة أن تلك الهجمات لا تودي فقط بحياة كثير من المسلمين، بل تشوّه أيضًا صورة الإسلام وتنشر رُهابه خدمة لمصالح أعدائه.

٣- تحاول هذه الجماعات إخفاء انحرافها بالزور، والتفسيرات المنحرفة للنصوص المقدسة؛ بغية نيل تأييد المسلمين أو تجنيد أتباعٍ جُدد. وهذا التزوير يجب أن يُدينُه بقوة حكماء الإسلام وقادته في العالم كله.

٤- مرتكبو الأعمال الإرهابية ينتهكون تعاليم القرآن، ومن ثمَّ يُصبحون مُرتدّين نبذوا الإسلام.

---

(١) سورة التوبة؛ آية ١٠٩.

٥- من واجب كل مسلم أن ينشط لمحاربة الإرهاب، وفقًا للتفويض القرآني الذي يوجب العمل على منع انتشار الفساد في الأرض.

وبناءً على ما سبق بيانه؛ نرى التالي:

وفقًا للشريعة؛ فإن من يُحِلّ ما حرَّمه الله أو يحرِّم ما أحله الله، كقتل الأبرياء في هجمات إرهابية؛ يكون كافرًا مُرتدًا ومستحِلًّا لما حرَّم الله؛ لأنه يجعل جريمة قتل الأبرياء حلالًا (وهذا معنى الاستحلال)، وهي جريمة حرَّمها القرآن الكريم وسنَّة النبي محمد (ﷺ).

وما دام أسامة بن لادن ومنظمته يدافعون عن شرعية الإرهاب، ويحاولون إلصاق ذلك بالقرآن الكريم والسنَّة؛ فإنهم بذلك يَستحلّون ما حرَّم الله، ومن ثمَّ قد صاروا كافرين مرتدّين بحكم الواقع. ولا ينبغي اعتبارهم مُسلمين، ولا التعامُل معهم بوصفهم كذلك.[1]

وبناء عليه؛ نعلن أن أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة، المسئولَيْن عن الجرائم الفظيعة ضد الأبرياء، الذين اغْتِيلوا بخِسَّةٍ في هجمات الحادي عشر من مارس في مدريد؛ قد صاروا خارج دائرة الإسلام. وهذا يسري على كل من يستغل القرآن الكريم والسنة النبوية في تسويغ الأعمال الإرهابية.

كما نعلن أن المبرِّرات السياسية، التي يَدّعيها أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة بشأن استرداد الأندلس؛ والتي صارت معروفة للجميع منذ أعلن عنها، تتعارض بشكل كاملٍ مع الإرادة الإلهية المعبَّر عنها بوضوح عبر التاريخ. إن الله هو رب التاريخ، وكلُّ ما حدث وما يحدث وما سوف يحدث؛ فإنما هو رحمة تقع لغاية إلهية، وأنه منَ الواجب على كل مسلم أن يعُدَّه كذلك في أي حدث يقع للمسلمين؛ إذ الله لديهم هو واهب الخيرات، وحتى أعتى المتآمرين ليسوا سوى عبيد مخلوقين لا حق لهم في الحكم على ما قدَّره الله، أو المنازعة بشأنه.

---

(١) هذه الفتوى ليست دليل حمْق فحسب؛ بل دليل تبني صاحبها لنفس الرؤية التي ينتقدها، وهي عقلية شائعة للأسف! (الناشر)

ومأساة الأندلس، التي تتمثّل في الإبادة الجماعية للمسلمين وطردهم من إسبانيا، بلدهم الأم جميعًا؛ لا يحكم فيها إلا الله. وليس أمام العبيد إلا قبول القضاء الإلهي شاكرين.[١]

وبالنسبة لخرق شروط اتفاقية «سانتافي» للاستسلام،[٢] والتي وقعها الملك والملكة الكاثوليكيان وملك غرناطة المسلم؛ نعلن أنه، بتوقيع اتفاقيات التعاون عام ١٩٩٢م، بين الدولة الإسبانية والممثِّل الشرعي للإسبان المسلمين المعروف باسم «المفوضية الإسلامية بإسبانيا»؛ تُعَدّ الاتفاقية حاسمة لكل الحجج القانونية أو السياسية؛ إذ تعترف في مقدمتها بأن «الإسلام جزء من هوية إسبانيا». وهذا الإقرار، بالإضافة إلى ما نُصَّ عليه في الاتفاقية؛ يسوي المسألة بشكلٍ قاطعٍ من الزاوية القانونية أو السياسية.

وتُعَدّ اتفاقية التعاون لعام ١٩٩٢م هي الإطار الجديد، الذي ارتضيناهُ لأنفسنا للمصالحة بين دولة إسبانيا والمسلمين الإسبان. وهذه الاتفاقية تمثِّل الإرادة الصريحة للمسلمين الإسبان، وليس لأي أحد خارج جماعتنا الإسلامية، سواء كان اسمه بن لادن أو القاعدة أو أي اسم آخر؛ الحق في التدخُّل في أمورنا.

وبناء على هذه الفتوى؛ طالبْنا الحكومةَ الوطنيةَ ووسائلَ الإعلام الإسبانيةَ أن تتوقف عن استخدام كلمة «إسلام» أو «إسلامي»، في وصف هؤلاء الأشرار؛ لأنهم ليسوا مسلمين، ولا صلة لهم بأمتنا أو بجماعتنا الإسلامية. وأن يُلقبوهم بدلًا من ذلك بـ«إرهابيي القاعدة»، لكن دون استخدام صفة «إسلامي» لأنهم، كما سبق القول؛ ليسوا مُسلمين بحُكم الشرع.

---

(١) لاحظ النبرة الجبرية الكاثوليكية التي تكشف خلفية الكاتب. (الناشر)

(٢) هي مدينة إسبانية تقع في مقاطعة غرناطة؛ عُقدت بها اتفاقية تسليم غرناطة لملكي إسبانيا المتحدة: فرناندو وإيزابيلا عام ١٤٩٢ م. (المترجم).

وبالمثل؛ نطالب المسؤولين في وسائل الإعلام أن يُقرّوا بما بيّناه هنا، وأن ينطلقوا، فصاعدا؛ من المعايير الموضحة أعلاه، وخصوصًا في عدم ربط الإسلام أو المسلمين بالأعمال الإرهابية، وبالذات إذا كانت تلك الأعمال تتستر بلغة أو دعوى إسلامية.

منصور إسكوديرو بيداتي
السكرتير العام للمفوضية الإسلامية بإسبانيا
في قرطبة؛ ١١ مارس ٢٠٠٥م

بيان

معًا في مواجهة الشمولية الجديدة[1]

بعد أن قهرنا الفاشية والنازية والستالينية؛ يواجه العالم الآن تهديدًا شموليًا عالمي الطابع هو: الأيديولوجية الإسلامية.

وندعو، نحن الكتاب والصحفيين والمثقفين؛ لمقاومة الشمولية الدينية، وتعزيز الحرية وتكافؤ الفرص والقيم العلمانية للجميع.

وقد بينت الأحداث الأخيرة، التي وقعت عقب نشر رسوم لمحمد (ﷺ) في بعض الصحف الأوروبية؛ ضرورة النضال من أجل هذه القيم العالمية. ولن يمكننا الفوز في هذا النضال بالسلاح؛ إذ سيكون في ميدان الأيديولوجيا. فما نشهده ليس صدام حضارات أو عداء بين الغرب والشرق؛ بل معركة عالمية بين الديمُقراطيين والثيوقراطيين.

وككل الأيديولوجيات الشمولية؛ تتغذى الأيديولوجية الإسلامية على مشاعر الخوف والإحباط. ويراهن دُعاة الكراهية على تلك المشاعر، لتشكيل تنظيمات مُعدَّة لفرض عالم يقوِّض الحرية ولا يؤمن بالمساواة. لكننا نُعلن بوضوح وحزم أنه لا شيء، ولا اليأس ذاته؛ يُبّرر اختيار الظلامية والشمولية والكراهية. إن الأيديولوجية الإسلامية رجعية؛ تقضي على المساواة والحرية والعلمانية أينما وجدت. ولن يؤدي نجاحها إلا لخلق عالم من الهيمنة: هيمنة الرجل على المرأة، وهيمنة الإسلاميين على جميع من عداهم. ولمواجهة ذلك؛ علينا تأمين الحقوق العامة للمضطَهَدين أو الذين يعانون من التمييز.

إننا نرفض «النسبية الثقافية»، والتي تقوم على حرمان الرجال والنساء أبناء الثقافة الإسلامية من حقهم في المساواة والحرية والقيم العلمانية، باسم احترام الثقافات والتقاليد. ونرفض التخلي عن روحنا النقدية خوفًا من اتهامنا برُهاب الإسلام، ذلك المفهوم التعس، الذي يخلط بين نقد الإسلام كدين وتشويه صورة معتنقيه.

(1) First published in *Morgenavisen Jyllands Posten*, February 28, 2006.

إننا نُدافِع عن عالمية حرية التعبير، حتى يذوق بنو الإنسان ثمار الروح النقدية في كل القارات وضد كل الانتهكات والعقائد الجامدة.

إننا نهيب بالديمقراطيين والأرواح الحرة، في كل بلاد العالم؛ أن يكون القرن الحالي قرنًا للتنوير لا للظلامية.

آيان حرسي علي

شهلا شفيق

كارولين فوريست

برنار هنري ليڤي

إرشاد مَنْجي

مهدي مظفَّري

مريم نمازي

تسليمة نسرين

سلمان رشدي

أنطوان صْفِير

فيليپ ڤال

ابن وراق

كُفّوا عن الاستسلام للتهديدات[١]

بيان

إن الحفاظ على حرية التعبير هو أقل الطرق تكلفةً وأكثرها استدامة لحكم بلد والحفاظ على استقرارها. هذه هي النصيحة التي قدَّمها، من تلقاء نفسه؛ «أكبر گنجي» إلى الزعيم الروحي الإيراني آية الله الخميني. وقد تم حبس الصحفي الإيراني والفيلسوف السياسي گنجي منذ أكثر من ست سنوات. تُرى كم ستطول مدة سجنه؟ هذا هو السؤال المتوقَّع في دولة تحترم القانون، وتتصرَّف حكومتها وفقًا لتشريعاتٍ منشورةٍ سلفًا. لكن التاريخ المحتمَل لإطلاق سراح گنجي هو أمرٌ تعسّفي، تمامًا مثل محاكمته والحكم عليه. إن القصة المأساوية لحرية التعبير، كحق من حقوق الإنسان؛ لها مكانة خاصة في الصورة الشائعة عالميًا لانتهاك حقوق الإنسان. والسبب واضح، وهو أن قمع حرية التعبير غالبًا ما يكون توطئة لانتهاك الحقوق الإنسانية الأخرى.

وفي معظم البلدان والثقافات الإسلامية؛ لا توجد حرية تعبير. وليس ذلك بالأمر الجديد؛ فغالبًا ما تولِّد الشوفينية والقومية العرقية والتعصُّب الديني مواقف عدائية ضد المعارِضين.

وفي الفترة الأخيرة؛ واجهت هولندا، مَثَلُها مَثَلُ بلدان أخرى؛ هذه الظواهر، التي لم تُصب كل فرد بعد، لكنها حقيقية. وقبل تناولها بشكل موسَّع، أودّ أولًا مناقشة أحد تجلياتها في العالم الإسلامي، وهو قتل المثقف الإيراني «أحمد كسروي».

فحين يرغب المثقفون ببلد إسلامي في المشاركة في القضايا الجدلية الحساسة؛ فإنهم يواجهون مشكلات حقيقية. والمثال المشهور هو ما حدث لـ«أحمد كسروي»

---

(١) صاحبه «أفشن إليان» بروفسور التماسُك الاجتماعي والمواطنة ودراسات الثقافات بكلية القانون، جامعة ليدن، هولندا.

- This manifesto was read by Afshin at an international literature festival in Winternachten in The Hague on January 20, 2006, and subsequently published on his personal blog.

(١٨٩١ - ١٩٤٦م). صحيح أن ذلك القانوني والمؤرِّخ والصحفي غير معروف في العالم الغربي، إلا أن له شهرة كبيرة في إيران بصفته مُناصرًا لحقوق الإنسان والمبادئ الدستورية الليبرالية. أيضًا أنجز كسروي بحثًا حول اللاهوت السياسي للإسلام، انتقد فيه مبدأ الإمامة عند الشيعة؛ فاتهمه عدد من آيات الله بالكفر، وأُحْرِقَتْ كتبه علنًا. وفي الوقت الذي كانت القوات المتحالفة في إيران (القوات الأمريكية المتمركزة في طهران) تُشاهد، في انفعالٍ؛ انهيار النازية في أوروبا، وَقَعَ حادث غريب في تلك العاصمة. لقد أسس طالب (مفرد اللفظة الفارسية: «طالبان») اسمه «نواب صفوي» تنظيمًا سريًا لمقاتلة «أعداء الإسلام» بالقوة المسلحة، وهي منظمة «فدائيي الإسلام» (بالفارسية: «فدائيان إسلام»). وقد قصد صفوي أحد آيات الله، وطلب منه فتوى في أمر كسروي؛ فاستُجيب لطلبه، وصدرت فتوى تقضي بقتل كسروي. وفي ٢٨ أبريل ١٩٤٥م؛ حاول صفوي اغتيال كسروي في وضح النهار، لكن كسروي نجا من القتلِ، واعتقل المجرم، الذي نجح بعد ذلك في الهرب إلى النجف (بالعراق)، حيث ترأس مجموعة إرهابية لبعض الوقت.

وفي مارس ١٩٤٦م؛ صارت أوروبا حرة مرة أخرى. أما في طهران؛ فقد انفجر الصراع من جديد حول حرية التعبير. وبناء على اتهامات موجَّهة إلى كسروي من قِبَل عدد من الطلاب؛ تم استدعاؤه للمثول أمام النائب العام في طهران، بتهمة التجديف وتدنيس المقدسات. في البداية؛ كان نظام القضاء الإيراني كارهًا لمحاكمته. وكان يأمل في أن يستطيع إحالة القضية إلى قوات التحالف، مُستنجدًا بمعاهدة التحالف، التي تضمن لجميع الإيرانيين حق حرية التعبير. ومع ذلك؛ اعتبر الحلفاء القضية شأنًا داخليًا، وقد اشتهر بعدها أن الأمريكيين قد أقنعوا الشرطة الإيرانية بحراسة منزل كسروي. كان الحادي عشر من مارس ١٩٤٦م؛ هو اليوم الذي حُدِّد لمحاكمة كسروي أمام المحكمة العليا في طهران. وعن طريق الصحافة، علم ثمانية من أعضاء «فدائيان إسلام» بتاريخ نظر الدعوى ومكانها؛ فاقتحموا المحكمة،

وقتلوا كسروي وسكرتيره. وقد جمع مُرتكبو الجريمة بين استخدام أسلحة نارية لقتل الكاتب، وسكين للتمثيل بجثته.

ويتضح التشابُه مع هولندا بشكل تدريجي؛ إذ تم تصدير هذا التقليد الخطير إلى أوروبا لسوء الحظ. ففي ٢ نوفمبر ٢٠٠٤م؛ اغتيل المخرج والكاتب الصحفي «ثيو ڤان جوخ». وقد صُدمَ الأوروبيون بشدة لاغتياله. وقد أقر المتهم «محمد بويري» أثناء محاكمته بأنه ارتكب فعلته مدفوعًا بقناعته الدينية. وقد كانت كلمات «محمد بويري» الختامية الساحرة، مذهلة؛ على الأقل بالنسبة للمواطن الهولندي العادي:

> «شيء آخر بالنسبة لانتقادكم. ربما بقولكم: المغاربة؛ تقصدون المسلمين. أنا لا ألومكم، لأن القانون الذي يُطالبني بضرب عنق كل من تطاول على الله ورسوله؛ هو نفسه القانون الذي يأمرني بألا أمكث في هذا البلد، أو على الأقل في بلدٍ يُنادَى فيها، حسب وصف النائب العام؛ بحرية التعبير... وأظن أن لضباط الشرطة، الذين واجهوني يوم الثاني من نوفمبر؛ الحق في أن يعرفوا الآتي: أنا لم أطلق النار لأتجنب قتلكم، بل أطلقت النار لأقتلكم فأُقْتَل».

في عام ١٩٨٩م؛ سقط حائط برلين، رمز الماركسية الشمولية؛ التي أحكمت قبضتَها على دول الكتلة الشرقية، وجزء من أوروبا الغربية؛ لقرن كامل تقريبًا. وفي الاتحاد السوڤييتي، والدول التي تدور في فلكه؛ قُهِر عدد لا حصر له من الكتاب وقُيِّدَتْ حريتهم. لكنْ في نفس العام أطل شكل جديد من الشمولية برأسه؛ فقد أهدرَتْ فتوى «آية الله الخميني» دم الكاتب «سلمان رشدي»، وكان هذه المرة بريطانيًا. وتتجذر الفتوى، إلى حد كبير؛ في نفس التقليد الذي أباح اغتيال كسروي. ويمكن النظر إلى الهجوم على كِتَاب «سلمان رشدي»، الآيات الشيطانية؛ على أنه ميلاد لأيديولوجية طالبان في أوروبا. إذ تلا ذلك إحراق للكتب، وتهديدات، وهجمات إرهابية على الناشرين والمترجمين. وقد رفضت الدول الأوروبية، ومثقفوها؛ الاستسلام لهذه التهديدات الإرهابية. كما تحلى «برلمان الكُتّاب الدولي»

بالشجاعة الكافية، لمقاومة الأشكال الإرهابية العابرة لحدود الدول. لكن أوروبا، فيما يبدو؛ قد فقدت حيويتها. إذ تغيَّر، لسوء الحظ؛ قلب موقفها من حرية التعبير بعد اغتيال «ڤان جوخ». وذلك فيما يتعلق بفيلم «الخضوع Submission»؛ الذي أخرجه «ثيو ڤان جوخ»، بالتعاون مع عضو البرلمان الهولندي «آيان حرسي علي»؛ حول اضطهاد النساء في الثقافة الإسلامية.

إذ لم يُعرَض الفيلم منذ الثاني من نوفمبر ٢٠٠٤م.

وفي الواقع، تم حظر الفيلم بشكلٍ غير رسمي. إذ لم يصدُر قرار بحظره من أية جهة رسمية؛ بل من مجموعات إجرامية تُهدِّد بأعمالٍ إرهابية. وفي عام ٢٠٠٥م؛ لم يجرؤ المنتجون في هولندا على عرض فيلم مدته عشر دقائق للجمهور، لأن سلامة شركة إنتاجهم لا يمكن ضمانها. وقد شرعنا الآن باعتبار ذلك أمرًا عاديًا في هولندا، كما في أي مكان آخر. تُرى كيف نناضل من أجل حرية التعبير للفنانين والصحفيين في البلدان الاستبدادية، كإيران؛ إذا كانت الأمور في هولندا قد شرعت تسلُك طريقًا مُشابهًا بشكلٍ يُثير الشبهات؟

ولحسن الحظ؛ فإن كتاب «الآيات الشيطانية» يُعاد الآن طبعه هنا في هولندا، ولكن هل لازال الأمر عمليًا؟ ألم يصبح الكِتَاب كلفافة مُشتعلة في برميل بارود؟ إن حرية القول مُهدَّدة بالتقييد المتصاعِد من خلال التلويح بتهم الإسلاموفوبيا (رُهاب الإسلام) والعنصرية. وقد استسلم بعض المثقفين بالفعل. فمثلًا أُوقِفَت «أوبرا عائشة» في روتردام عام ٢٠٠١م؛ لأن شخصية زوجة الرسول (ﷺ) قد جُسِّدت على المسرح، وكان لا بد أن يُلغَى المشروع بسبب شعور عدد من الممثلات بالتهديد. ومؤخرًا أُكرِهت كاتبة صحفية في الصحيفة القومية اليومية: «إن آرسي هاندلسبلاد NRC Handelsblad»، وهي «حسناء المارودي»؛ على إيقاف العمود الذي تكتبه بسبب تهديدات بالعنف من جانب الجالية المغربية. تُرى ماذا حدث للشجاعة المدنية؟ لم لا نسمع شيئًا من الناشرين والفنانين والإعلاميين والزملاء الذين أذعنوا لعواقب هذا الاستسلام الطوعي؟

يتعين توقُّع الشجاعة المدنية لا من جانب من هُدِّدُوا فقط، بل من المحيطين بهم أيضًا، ومن ناشريهم ومنتجيهم وزملائهم... إلخ.

لقد واجهتُ تعصُّبًا سياسيًا دينيًا من قبل، وأعرف كيف يبدأ الأمر وكيف يتطور. لا يَقُلْ أحد إننا مأسورون في قبضة الإسلاموفوبيا أو العنصرية. صدِّقوني؛ الأمر مختلف. إن لوثر لم يُعانِ من فوبيا الكاثوليكية، بل كان ينتقد الكنيسة. كذلك لم يُعان فولتير فوبيا الدين، بل كان ببساطة ينتقد مظاهر التعصُّب الديني. أكان ينبغي إيقاف مسيرة الإصلاح بدعوى عدم تورُّط لوثر في «تشويه سمعة الكاثوليك جميعًا»؟

إن المثقفين يَدْعُون بشكل متزايد إلى ممارسة الرقابة الذاتية، وإعداد تقارير مُغلفَّة باللياقة السياسية عن الميول التعصُّبية. أترى فقدت هذه البلاد شهيتها للحرية؟ هل صار البلد الذي نشرَ فيه «پيير بايل» و«جون لوك» كُتبَهما أرض الآراء المحجوبة؟

لا أحد يحاول وصم أتباع دينٍ مُعينٍ عن بَكْرَة أبيهم. وتكرار هذا الكلام ادعاءٌ خبيث. لكن ما يجب الحفاظ عليه هو إمكان انتقاد الدين بحرية، حتى لو أزعج ذلك الأصوليين.

إن لدينا في هولندا، دون سائر البلدان؛ تقليدًا لندعمه. إذ كان من غير المقبول عندنا أن ترفض المكتبات بيع رواية «الآيات الشيطانية». لم يعُد الأمر شأنًا محليًا. ولا بد أن نتغلب على مخاوفنا من خلال صورة من صور التضامُن العالمي. إنها هولندا الآن التي في حاجة إلى مثل هذا التضامن. ومن ثمَّ أعتقد أنه ينبغي تدويل المسألة.

يجب إنشاء لجنة دولية لتتولى أمر فيلم «الخضوع Submission»؛ فتُتيح مُشاهدته لكل شخص (يرغب في مشاهدته). وبهذه الطريقة يمكن الالتفاف على حظر العرض. لا يمكن لثقافةٍ ديمقراطيةٍ أن تؤدي دورها دون شجاعة مدنية. إذن فلنُظهر الشجاعة، ونرفع الحظر عن الفيلم.

المصادر

Books

Aboul-Enein, Youssef, and Sherifa Zuhur, *Islamic Rulings on Warfare*, Carlisle, Pa.: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, October 2004. As of December 11, 2006:
www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/PUB588.pdf

Bar, Shmuel, *Warrant for Terror: The Fatwas of Radical Islam and the Duty of Jihad*, Lanham, Md.: Rowan & Littlefield Publishers, 2006.

Benard, Cheryl, *Civil Democratic Islam*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MR-1716-CMEPP, 2003. As of December 11, 2006:
http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1716/

———, *Freedom Bytes: The Internet and the War of Ideas*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, WR-370-SR, forthcoming.

Bencheikh, Soheib, *Marianne et le Prophete, L'Islam dans la France Laique*, Paris: Bernard Grasset Publishers, 1998.

Carew, Anthony, *Labour Under the Marshall Plan: The Politics of Productivity and the Marketing of Management Science*, Detroit, Mich.: Wayne State University Press, 1987.

Carothers, Thomas, and Marina S. Ottaway, *Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East*, Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2005.

Carothers, Thomas, Marina S. Ottaway, Amy Hawthorne, and Daniel Brumberg, *Democratic Mirage in the Middle East*, Carnegie Policy Brief No. 20, Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, October 2002.

Charfi, Mohammed, *Islam and Liberty: The Historical Misunderstanding*, trans. Patrick Camiller, New York: Zed Books, 2005.

Cole, Juan, *Sacred Space and Holy War: The Politics, Culture and History of Shi'ite Islam*, London: I.B. Tauris, 2002.

Coleman, Peter, *The Liberal Conspiracy: The Congress for Cultural Freedom and the Struggle for the Mind of Postwar Europe*, New York: Free Press, 1989.

Garfinkle, Adam, ed., *A Practical Guide to Winning the War on Terrorism*, Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 2004.

Grose, Peter, *Operation Rollback: America's Secret War Behind the Iron Curtain*, Boston: Houghton Mifflin, 2000.

Habeck, Mary, *Knowing the Enemy: Jihadist Ideology and the War on Terror*, New Haven, Conn.: Yale University Press, 2006.

Hefner, Robert W., *Civil Islam: Muslims and Democratization in Indonesia*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2000.

Hixson, Walter L., *George F. Kennan: Cold War Iconoclast*, New York: Columbia University Press, 1989.

Hobson, John, *The Eastern Origins of Western Civilization*, Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

Hunter, Shireen, ed., *Islam, Europe's Second Religion: The New Social, Cultural, and Political Landscape*, Westport, Conn.: Praeger, 2002.

Kennan, George, *Memoirs: 1925–1950*, Boston: Little, Brown, 1967.

Kepel, Gilles, *Jihad: The Trail of Political Islam*, Cambridge, Mass.: Belknap Press, 2002.

Khader, Naser, *Khader.dk: Sammenførte Erindringer*, [Copenhagen]: Aschehoug, 2000.

Kurzman, Charles, ed., *Liberal Islam: A Sourcebook*, New York: Oxford University Press, 1998.

Lewis, Bernard, *The Crisis of Islam*, New York: The Modern Library, 2003.

Lucas, Scott, *Freedom's War: The American Crusade Against the Soviet Union*, New York: New York University Press, 1999.

Maarif, Ahmad Syafii, *Mencari Autenisitas Dalam Kegalauan*, Jakarta: PSAP, 2004.

McCullough, David, *Truman*, New York: Simon and Schuster, 1992.

Meuleman, Johan, ed., *Islam in the Era of Globalization*, Jakarta: Indonesian-Netherlands Cooperation in Islamic Studies, 2001.

Meyer, Cord, *Facing Reality: From World Federalism to the CIA*, New York: Harper & Row, 1980.

Miscamble, Wilson, *George F. Kennan and the Making of American Foreign Policy 1947–1950*, Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1992.

Mitrovich, Gregory, *Undermining the Kremlin: America's Strategy to Subvert the Soviet Block, 1947–1956*, Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2000.

Mozaffari, Mehdi, *Fatwa: Violence and Discourtesy*, Aarhus, Denmark: Aarhus University Press, July 1998.

Muzaffar, Chandra, *Islamic Resurgence in Malaysia*, Kuala Lumpur: Penerbit Fajar Bakti Sdn. Bhd., 1987.

Puddington, Arch, *Broadcasting Freedom: The Cold War Triumph of Radio Free Europe and Radio Liberty*, Lexington, Ky.: University Press of Kentucky, 2000.

Rabasa, Angel, *Political Islam in Southeast Asia: Moderates, Radicals and Terrorists*, International Institute for Strategic Studies Adelphi Paper No. 358, Oxford: Oxford University Press, 2003.

Rabasa, Angel M., Cheryl Benard, Peter Chalk, C. Christine Fair, Theodore Karasik, Rollie Lal, Ian Lesser, and David Thaler, *The Muslim World After 9/11*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-246-AF, 2004. As of December 11, 2006:
http://www.rand.org/pubs/monographs/MG246/

Roy, Oliver, *Globalized Islam: The Search for a New Ummah*, New York: Columbia University Press, 2004.

Sajoo, Amyn B., ed., *Civil Society in the Muslim World: Contemporary Perspectives*, London: I.B. Tauris Publishers, 2002.

Satloff, Robert, *The Battle of Ideas in the War on Terror*, Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 2004.

Schwartz, Stephen, *The Two Faces of Islam: The House of Saud from Tradition to Terror*, New York: Doubleday, 2002.

Tarnoff, Scott, and Larry Nowels, *Foreign Aid: An Introductory Overview of U.S. Programs and Policy*, Congressional Research Service report (98-916), April, 15, 2004.

Thomas, Evan, *The Very Best Men, Four Who Dared: The Early Years of the CIA*, New York: Simon & Schuster, 1995.

Sosin, Gene, *Sparks of Liberty: An Insider's Memoir of Radio Liberty*, University Park, Pa.: Pennsylvania State University Press, 1999.

United Nations Development Programme, *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations*, New York: United Nations Development Programme, 2002.

Warraq, Ibn, *Why I Am Not a Muslim*, Amherst, N.Y.: Prometheus, 1995.

———, *Leaving Islam: Apostates Speak Out*, Amherst, N.Y.: Prometheus, 2003.

Articles, Reports, Interviews, Web Pages, Etc.

Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim World, *Changing Minds, Winning Peace: A New Strategic Direction for U.S. Public Diplomacy in the Arab & Muslim World: Report of the Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim World, Submitted to the Committee on Appropriations, U.S. House of Representatives*, October 1, 2003.

Akkari, Ahmad, interview on *TV-Avisen*, Denmark Radio, April 2, 2006. Transcribed and translated at Web log "Agora." As of December 11, 2006: http://agora.blogsome.com/2006/04/03/demos-interview-with-naser-khader/).

"Al Azhar to Offer Courses in Thailand," *The Nation* (Bangkok), September 23, 2004.

al-Baghdadi, Ahmad, "Kuwati Progressive Scholar: 'All the Good Is in Secular Thought, All the Evil in Religious Thought,'" translated excerpts from articles appearing in the November 14, 2004, and November 16–17, 2004, editions of *Al-Siyassa*, Middle East Media Research Initiative Special Dispatch No. 823, December 3, 2004. As of December 11, 2006:
http://memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sd&ID=SP82304

Allievi, Stefano, "Islam in Italy," in Shireen Hunter, ed., *Islam, Europe's Second Religion*, Westport and London: Praeger, 2002.

Al-Nabulsi, Shaker, "Arab Progressive: The Arabs Are Still Slaves to a Medieval Mentality," excerpts from an article published on www.rezgar.com, August 14, 2004, Middle East Research Institute Special Dispatch Series No. 786, September 20, 2004. As of December 11, 2006:
http://memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sd&ID=SP78604

al-Qaradawi, Yusef, "Secularism vs. Islam," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://islamicweb.com/beliefs/cults/Secularism.htm

Anatol, Von, "Mit Gemäßigten Wie Diesen" ["With Moderates Like These"], *Die Gazette*, 23, December 2001. As of December 11, 2006:
http://www.gazette.de/Archiv/Gazette-Dezember2001/Elyas.html

An-Naim, Abdullahi, "Public Forum on Human Rights, Religion & Secularism," notes made by Siew Foong on speech delivered by Abdullahi An-Naim, National Evangelical Christian Fellowship Malaysia, January 18, 2003. As of December 11, 2006:
http://www.necf.org.my/newsmaster.cfm?&menuid=40&parentid=12&action=view&retrieveid=257

Aras, Bulent, and Omer Caha, "Fethullah Gulen and His Liberal 'Turkish Islam' Movement," *MERIA Journal*, Vol. 4, No. 4, December 2000. As of December 11, 2006:
http://meria.biu.ac.il/journal/2000/issue4/jv4n4a4.html

Arjomand, Homa, "International Declaration, Islamic Schools Should Be Banned, Children Have No Religion," petition, n.d. As of December 11, 2006: http://new.petitiononline.com/nofaith/petition.html

Asia Foundation, "The Asia Foundation: Bangladesh, Projects," Web page, n.d. As of December 11, 2006: http://www.asiafoundation.org/Locations/bangladesh_projects.html

———, "The Asia Foundation: Indonesia, Projects," Web page, n.d. As of December 11, 2006: http://www.asiafoundation.org/Locations/indonesia_projects.html

———, "The Asia Foundation: Overview," Web page, n.d. As of December 11, 2006: http://www.asiafoundation.org/Partnerships/overview.html

———, "Education Reform and Islam in Indonesia," pamphlet, n.d.

"Bahrain Women's Union Gets Ministry's Approval," *Khaleej Times*, July, 27, 2006. As of December 11, 2006: http://www.gulfinthemedia.com/index.php?id=230900&news_type=Political&lang=en&.

Bechari, Mohamed, "¿Qué lugar ocupará el Islam en la nueva Europa?" *Memoria*, No. 202, December 2005. As of December 11, 2006: http://memoria.com.mx/?q=node/699

Bencheikh, Soheib, "Islam and Secularism," interview by Liberal Islam Network, April 2004. As of December 11, 2006: http://www.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-478/_nr-130/i.html

BMENA Foundation for the Future, "Mission and Mandate," Web page. As of December 11, 2006: http://www.bmenafoundation.org/mission.html

Braden, Tom, "I'm Glad the CIA Is 'Immoral,'" *Saturday Evening Post*, May 20, 1967.

British Muslim Forum, "BMF Objectives," Web page, n.d. As of December 11, 2006: http://www.bmf.eu.com/bmf_obj.php

Brody, John, "For Muslim Who Says Violence Destroys Islam, Violent Threats," *New York Times*, March 11 2006.

Brumberg, Daniel, "Islam Is Not *the* Solution (or *the* Problem)," *The Washington Quarterly*, Vol. 29, No. 1, Winter 2005–2006.

Carew, Anthony, "The American Labor Movement in Fizzland: The Free Trade Union Committee and the CIA", *Labour History*, Vol. 39, No. 4, February 1998.

———, "The Politics of Productivity and the Politics of Anti-Communism: American and European Labour in the Cold War," *Intelligence and National Security*, Vol. 18, No. 2, Summer 2003.

The Center for Islam and the Study of Democracy, *2004 President's Report*. As of May 2005:
http://www.islam-democracy.org

Center for Religious Freedom, *Saudi Publications on Hate Ideology Fill American Mosques*, Washington, D.C.: Freedom House, 2005. As of December 11, 2006:
http://www.freedomhouse.org/religion/publications/Saudi%20Report/FINAL%20FINAL.pdf

Centre for the Study of Society and Secularism, "About Us," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
www.csss-isla.com/aboutus.php

Coleman, Sarah, "Shabana Rehman, Making Fun of the Mullahs," *World Press Review*, Vol. 9, No. 50, September 2003. As of December 11, 2006:
http://www.worldpress.org/Europe/1437.cfm

Council on Foreign Relations, "In Support of Arab Democracies: Why and How," Madeleine K. Albright and Vin Weber, co-chairs, Independent Task Force Report No. 54, 2005.

Dankowitz, A., "Arab Intellectuals: Under Threat by Islamists," Middle East Media Research Institute Inquiry and Analysis Series No. 254, November 23, 2005. As of December 11, 2006:
http://memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=ia&ID=IA25405

"Der Multikulturalismus hat dem Scharia: Islam in Europa die Tür Geöffnet," *NZZ am Sontag*, October 2002. As of December 11, 2006:
http://www.aidlr.org/german/rte/files//BassamTibiOCR-2.pdf

"Editor's Arrest on Blasphemy Charges Highlights Difficulties Facing Journalists," *PakTribune Online*, October 23, 2005. As of December 11, 2006:
http://www.paktribune.com/news/index.php?id=123377

Elad-Altman, Israel, "Democratic Elections and the Egyptian Muslim Brotherhood," Hudson Institute, *Current Trends in Islamist Ideology*, Vol. 3, 2006.

Ellian, Afshin, "About Ashfin Ellian," Web log. As of December 11, 2006:
http://afshinellian.blogspot.com

"Excerpt from Minutes of Special Meeting of the Board of NCFE Directors," August 4, 1949, Box 286, Radio Free Europe Corporate Policy 1950–1956, Radio Free Europe/Radio Liberty Corporate Archives, Hoover Institution Archives.

European Students Forum–AEGEE, "EuroIslam," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.karl.aegee.org/calendar/(ProjectDisplay)/EuroIslam?OpenDocument

Feder, Glen, "The Muslim Brotherhood in France," *In the National Interest*, Web site, September 21, 2005. As of December 11, 2006:
http://www.inthenationalinterest.com/Articles/September%202005/September2005Feder.html

Free-Minds.org, "The Shahada," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.free-minds.org/articles/hadith/testimony.htm

Fuller, Graham "The Future of Political Islam," *Foreign Affairs*, Vol. 81, No. 2, March/April 2002. As of December 11, 2006:
http://www.foreignaffairs.org/20020301faessay7971/graham-e-fuller/the-future-of-political-islam.html

Glazov, Jamie, "The Anti-Terror, Pro-Israel Sheikh," interview with Sheikh Abdul Hadi Palazzi, *FrontPageMagazine.com*, September 12, 2005. As of December 11, 2006:
http://www.frontpagemagazine.com/Articles/ReadArticle.asp?ID=19444

"Gray Broadcasting Policy Toward the Soviet Union," May 1, 1958. Appendices to Memorandum for the President from the Director of Central Intelligence, declassified for Conference on Cold War Broadcasting Impact, Stanford, Calif., October 13–15, 2004, Document Reader.

Heggy, Tarek, "This House Believes in the Separation of Mosque and State," transcript of comments made during debate, Doha Debates, November 30, 2004. As of December 11, 2006:
http://www.thedohadebates.com/output/Page35.asp

Hendelman-Baavur, Liora, Nabila Espanioly, Eleana Gordon, Anat Lapidot-Firilla, Judith Colp Rubin, Sima Wali, "Women in the Middle East: Progress or Regress? A Panel Discussion" *MERIA Journal*, Vol. 10, No. 2, June 2006. As of December 11, 2006:
http://meria.idc.ac.il/journal/2006/issue2/Panel_Women.pdf

Heneghan, Tom, "Vienna Imam Says Yes to Europe, No to 'Euro-Islam,'" interview with Sheikh Adnan Ibrahim, Reuters, April 12, 2006, reprinted as "European Imam Conference Spells It Out—No to Euro-Islam, Yes to Islam in Europe," Web page, *Militant Islam Monitor*. As of December 11, 2006:
http://www.militantislammonitor.org/article/id/1831

Human Rights Watch, "Imprisoned Kuwaiti Scholar: Academics Demand Release," press release, Oct. 13, 1999. As of December 11, 2006:
http://www.hrw.org/press/1999/oct/kuwait.htm

———, "Saudi Arabia: Teachers Silenced on Blasphemy Charges," *Human Rights News*, November 17, 2005. As of December 11, 2006:
http://hrw.org/english/docs/2005/11/16/saudia12049.htm

Husna, Lilis N., interview in Ford Foundation, *Celebrating Indonesia: Fifty Years with the Ford Foundation, 1953–2003*, [Jakarta], 2003, p. 213. As of December

2006:
http://www.fordfound.org/elibrary/documents/5002/216.cfm#5002-div2-d0e8446

Ibn Rushd Fund for Freedom of Thought, "Who Are We?" Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.ibn-rushd.org/pages/en

International Humanist and Ethical Union, "Younis Sheik Free," Web page, January 23, 2004. As of December 11, 2006:
http://www.iheu.org/node/271

International Republican Institute, "Partners in Peace," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.iri.org/mena/pip.asp

"Islam in Europe: Political & Security Issues for Europe; Implications for the United States," workshop, CNA Corporation's Center for Strategic Studies, January 14, 2005.

Islamic Philosophy Online, "al-Kindi Site," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.muslimphilosophy.com/kindi/index.html

Kicksola, Joseph N., "The Clash of Civilizations Within Islam: The Struggle over the Qu'ran Between Muslim Democrats and Theocrats," Regent University, Virginia Beach, Va., April 2006 (unpublished).

Kinnane, William, "Winning over the Muslim Mind," *The National Interest*, Spring 2004.

Kopstein, Jeffrey, "The Transatlantic Divide over Democracy Promotion," *The Washington Quarterly*, Vol. 29, No. 2, Spring 2006, p. 87.

Kosmin, Barry, Egon Mayer, and Ariela Keysar, *American Religious Identification Survey, 2001*, New York: Graduate Center of the City University of New York, 2001. As of December 11, 2006:
http://www.gc.cuny.edu/faculty/research_studies/aris.pdf

Kotek, Joel, "Youth Organizations as a Battlefield in the Cold War," *Intelligence and National Security*, Vol. 18, No. 2, Summer 2003.

Lee, Sue-Ann, "Managing the Challenges of Radical Islam: Strategies to Win the Hearts and Minds of the Muslim World," seminar paper, John F. Kennedy School of Government, Harvard University, April 1, 2003.

Leirvik, Oddbjørn, "Report from a Delegation Visit to Indonesia by the Oslo Coalition of Freedom of Religion or Belief," July 29–August 11, 2002. As of December 11, 2006:
http://www.oslocoalition.org/html/project_indonesia/indonesia_project_report.html

Liberal Islam Network, "About Liberal Islam Network," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://islamlib.com/en/aboutus.php

Liddle, R. William, "Piety and Pragmatism: New Patterns of Islamic Politics in Democratic Indonesia," *Piety and Pragmatism: Trends in Indonesian Islamic Politics*, Asia Program Special Report No. 110, Woodrow Wilson International Center for Scholars, April 2003. As of December 11, 2006:
http://www.wilsoncenter.org/topics/pubs/asiarpt_110.pdf

Lilly, Edward P., "The Development of American Psychological Operations, 1945–1951," December 19, 1951, Box 22, Records of the Psychological Strategy Board, Harry S. Truman Library.

Lockard, Joe, "Marcel Khalife and Blasphemy," *Bad Subjects*, Web site, December 19, 1999. As of December 11, 2006:
http://bad.eserver.org/editors/1999/1999-12-16.html

Lucas, W. Scott, "Beyond Freedom, Beyond Control: Approaches to Cultural and the State-Private Network in the Cold War," *Intelligence and National Security*, Vol. 18, No. 2, Summer 2003.

Martinez, Patricia, "Deconstructing Jihad: Southeast Asian Contexts," in Kumar Ramakrishna and See Seng Tan, eds., *After Bali: The Threat of Terrorism in Southeast Asia*, Singapore: Institute of Defence and Strategic Studies, Nanyang Technological University, 2003.

Matthews, John P.C., "The West's Secret Marshall Plan for the Mind," *International Journal of Intelligence and Counter Intelligence,"* Vol. 16, No. 3, July–September 2003.

Medhurst, Martin J., "Eisenhower and the Crusade for Freedom: The Rhetorical Origins of a Cold War Campaign," *Presidential Studies Quarterly*, Vol. 27, Fall 1997.

"Memorandum on Baltic Committees," 29 November 1955, Box 154, Baltic Committees, Radio Free Europe/Radio Liberty Corporate Archives, Hoover Institution Archives.

Middle East Partnership Initiative, "Success Stories," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.mepi.state.gov/c16050.htm

Miichi, Ken, "Islamic Movements in Indonesia," *IIAS Newsletter*, No. 32, November 2003. As of December 11, 2006:
http://www.iias.nl/iiasn/32/RR_islamic_youth_movements_in_indonesia.pdf

Milson, Meneham, "Reform vs. Islamism in the Arab World Today," Middle East Media Research Institute Special Report No. 34, September 15, 2004. As of December 11, 2006:
http://memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sr&ID=SR3404

"Moderate Danish Muslims Targets of Attacks and Death Threats," text of report by Danish *Politiken* Web site, BBC Worldwide Monitoring, November 22, 2004.

Monroe, William T., "NDI's Positive Role Highlighted," interview, May 13, 2006. As of December 11, 2006:
http://manama.usembassy.gov/bahrain/ambtrib00513.html

Munir, Lily, "In Search of a New Islamic Identity in Indonesia," presentation, The United States–Indonesia Society (USINDO) Conference, Washington, D.C., November 11, 2003.

Murray, Ralph, "Progress Report on the Work of the IRD," memorandum to Christopher Warner, March 21, 1950. Foreign Office 1110/359/PR110/5, Public Record Office, United Kingdom.

Muslim Council of Britain, "It Doesn't Add Up," Web log entry, October 29, 2005. As of December 11, 2006:
http://mcbwatch.blogspot.com

Muzaffar, Chandra, interview, *Frontline*, October 10, 2001. As of December 11, 2006:
http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/muslims/interviews/muzaffar.html

Namazie, Maryam, "Biography," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.maryamnamazie.com/biography.html

National Committee for a Free Europe, *Excerpt from Minutes of Special Meeting of the Board of NCFE Directors*, Stanford, Calif.: Hoover Institution Archives, 1949.

National Democratic Institute, "Congress of Democrats from the Islamic World," *The Middle East and North Africa in Focus: Regional Initiatives*, [June 2004]. As of December 11, 2006:
http://www.accessdemocracy.org/library/1735_reg_infocus_060104.pdf

National Endowment for Democracy, *The Backlash Against Democracy Assistance: A Report Prepared by the National Endowment for Democracy for Senator Richard G. Lugar, Chairman, Committee on Foreign Relations, United States Senate*, Washington, D.C.: National Endowment for Democracy, June 8, 2006.

National Opinion Research Center, *General Social Surveys*, computer file, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.norc.org/projects/gensoc.asp

National Security Council, "National Security Council Directive on Office of Special Projects," NSC 10/2, 18 June 1948, Record Group 273, Records of the National Security Council, NSC 10/2, National Archives and Records Administration.

Nazir, Sameena, "Challenging Inequality: Obstacles and Opportunities Towards Women's Rights in the Middle East and North Africa," in Women's Rights in the Middle East and North Africa, Washington, D.C.: Freedom House, 2005. As of

December 11, 2006:
http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=163

Nowels, Larry and Connie Veillette, *Restructuring U.S. Foreign Aid: The Role of the Director of Foreign Assistance*, Congressional Research Service report (RS22411), September 8, 2006.

Nowels, Larry, Connie Veillette, Susan B. Epstein, *Foreign Operations (House)/ State, Foreign Operations, and Related Programs (Senate): FY2007 Appropriations*, Congressional Research Service report (RL33420), May 25, 2006.

Office of the Undersecretary of Defense for Acquisition, Technology, and Logistics, *Report of the Defense Science Board Task Force on Strategic Communications*, September 2004.

Paget, Karen, "From Stockholm to Leiden: The CIA's Role in the Formation of the International Student Conference," *Intelligence and National Security*, Vol. 18, No. 2, Summer 2003.

Philippine Center for Islam and Democracy, "Southeast Asian Muslim Leaders and Scholars Convene on Islam & Democratization," *PCID Policy Report*, Vol. 1, Issue 3, December 2005.

Policy Planning Staff to National Security Council, "Organized Political Warfare," 4 May 1948, Record Group 273, Records of the National Security Council, NSC 10/2. National Archives and Records Administration.

Progressive Muslim Union, "PMU Statement of Principles," Web page, n.d. As of December 11, 2006:
http://www.pmuna.org/

Project MAPS and Zogby International, *American Muslim Poll 2004*, October 2004. As of December 11, 2006:
http://www.projectmaps.com/AMP2004report.pdf

Qenawi, Ayman, "Danish Muslims 'Internationalize' Anti-Prophet Cartoons," *IslamOnline.net*, November 18, 2005. As of December 11, 2006:
http://islamonline.net/English/News/2005-11/18/article02.shtml

Rabasa, Angel, "Islamic Education in Southeast Asia," in Hillel Fradkin, Husain Haqqani, and Eric Brown, eds., *Current Trends in Islamist Ideology*, Vol. 2, Washington, D.C.: Hudson Institute, 2005.

Rosenau, William, "Waging the War of Ideas," in *The McGraw-Hill Homeland Security Handbook*, David Kamien, ed., New York: McGraw-Hill, 2006. As of December 11, 2006:
http://www.rand.org/pubs/reprints/RP1218/

Rugh, William, "Fixing Public Diplomacy for Arab and Muslim Audiences," in Adam Garfinkle, ed., *A Practical Guide to Winning the War on Terrorism*, Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 2004.

Sa'id, Ali Ahmad (AKA Adonis), "Renowned Syrian Poet Adonis: The Arabs Are Extinct Like the Sumerians, Greeks and Pharaohs; If the Arabs Are So Inept They Cannot Be Democratic, External Intervention Will Not Make Them So," excerpts from an interview with Ali Ahmad Sa'id on Dubai TV, March 11, 2006, translated, *Middle East Media Research Institute Special Dispatch Series*, No. 1121, March 21, 2006. As of December 11, 2006:
http://memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sd&ID=SP112106

Scott-Smith, Giles, "A Radical Democratic Political Offensive: Melvin J. Lasky, *Der Monat*, and the Congress of Cultural Freedom," *Journal of Contemporary History*, Vol. 35, No. 2, 2000.

———, "The Congress for Cultural Freedom, the End of Ideology and the 1955 Milan Conference: Defining the Parameters of Discourse," *Journal of Contemporary History*, Vol. 37, No. 3, 2002.

Shahrour, Muhammad, "The Divine Text and Pluralism in Muslim Societies," *Muslim Political Report*, No. 14, July/August 1997.

Sharp, Jeremy M., *U.S. Democracy Promotion Policy in the Middle East: The Islamist Dilemma*, Congressional Research Service report (RL33486), June 15, 2006.

Smith, Lee, "The Kiss of Death?" *Slate*, Nov. 24, 2004. As of December 11, 2006:
http://www.slate.com/id/2110126

"Sociedad Mundial del 'Dawa al-islamiyya,'" Web page, May 2, 2003. As of December 11, 2006:
http://www.webislam.com/numeros/2003/209/noticias/sociedad_mundial_dawa_islamiyya.htm

Statistics Netherlands, *Statline*, electronic database, 2005.

Stern, Sol, "A Short Account of International Student Politics, and the Cold War with Particular Reference to the NSA, CIA, etc.," *Ramparts*, Vol. 5, No. 9, March 1967.

United States–Indonesia Society, "Muslim Civil Society," Web page, n.d. As of April 26, 2005:
http://www.usindo.org/Briefs/2005/Robin%Bush.htm

———, "Muslim Society and Democracy," report on presentation, Washington, D.C., April 26, 2005. As of December 11, 2006:
http://www.usindo.org/Briefs/2005/Robin%20Bush.htm

U.S. Department of Defense, *Quadrennial Defense Review Report*, February 6, 2006, pp. 21–22. As of December 11, 2006:
http://www.defenselink.mil/qdr/report/Report20060203.pdf.

U.S. Department of State, *Counter Soviet Threats to the United States Security*, General Records of the Department of State, Records of the Policy Planning Staff 1947–1953. National Archives and Record Administration.

———, "FY 2007 International Affairs (Function 150) Budget Request," February 6, 2006. As of December 11, 2006:
http://www.state.gov/s/d/rm/rls/iab/2007/html/60200.htm

———, "Libya: Country Reports on Human Rights Practices, 2005," Web page, March 8, 2006. As of December 11, 2006:
http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2005/61694.htm

U.S. Government Accountability Office, *Foreign Assistance: Middle East Partnership Initiative Offers Tools for Supporting Reform but Project Monitoring Needs Improvement*, GAO-05-711, August 2005.

———, *U.S. Public Diplomacy: State Department Efforts to Engage Muslim Audiences Lack Certain Communications Elements and Face Persistent Challenges*, GAO-06-535, Washington, D.C.: May 3, 2006.

Wahid, Abdurrahman, "Right Islam vs. Wrong Islam," *The Wall Street Journal*, December 30, 2005. As of December 11, 2006:
http://www.libforall.org/news-WSJ-right-islam-vs.-wrong-islam.html

Warner, Michael, "Origins of the Congress of Cultural Freedom 1949–1950," *Studies in Intelligence*, Vol. 38, No. 5, 1995.

———, "Sophisticated Spies: CIA's Links to Liberal Anti-Communists 1949–1967," *International Journal of Intelligence and Counter Intelligence*, Vol. 9, No. 4, Winter 1996/1997.

The White House, "Fact Sheet: The President's National Security Strategy," press release, March 16, 2006. As of December 11, 2006:
http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/03/20060316.html

Wise, Lindsay, "Show Them the Money: Why Is an American Program Aimed at Supporting Reform in the Arab World Coming Under Attack by Its Own Beneficiaries?" *Cairo Magazine*, July 25, 2005. As of December 11, 2006:
http://www.cairomagazine.
com/?module=displaystory&story_id=1231&format=html

Wittes, Tamara Cofman, "The Promise of Arab Liberalism," *Policy Review*, July 2004; or Amy Hawthorne, "The Middle East Partnership Initiative: Questions Abound," *Arab Reform Bulletin*, Vol. 1, No. 3, September 2003.